

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عبد الحميد ابن باديس - مستغانم -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية و المحاسبية

تخصص: التدقيق المحاسبي و مراقبة التسيير

عنوان المذكرة

دور المحاسبة في معالجة البيانات المالية

حالة: الشركة الوطنية للتأمين SAA - مستغانم -

من إعداد الطالبة:

أمينة مغوفل

لجنة المناقشة

جامعة مستغانم

أستاذ مساعد

رئيسا

أ/قوار الحبيب سعيد

جامعة مستغانم

أستاذ محاضر

مقرا

أ/بن زيدان الحاج

جامعة مستغانم

أستاذ مساعد

ممتحنا

أ/بن يمينة كمال

السنة الجامعية: 2014-2015

الإهداء

إلى من اطلب رضا الله و رضاهم

اجلالا و إكبارا

أمي و أبي حفظهما الله و أطال الله في عمرهما

إلى من عشت معهم احلي لحظات عمري و أتمنى لهم السعادة الدائمة

إخوتي بلال و علي و أختي الزهراء

إلى كل أفراد عائلتي

إلى كل أصدقائي

إلى كل أساتذتي

إلى من نسيهم القلم و لم ينساهم القلب

التشكرات

"ربي اوزعني ان اشكر نعمتك التي انعمت علي و على والدي و ان اعمل صالحا ترضاه و
ادخلني برحمتك في عبادك الصالحين"

بداية أتقدم بشكري إلى الله سبحانه وتعالى الذي منحني القوة والصبر في إنجاز
هذا العمل المتواضع.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف بن زيدان الحاج علي قبوله الإشراف علي
هذا العمل وعلى توجيهاته و إرشاداته القيمة.

كما اتقدم بفائق الشكر و التقدير الى لجنة المناقشة علي قبولها مناقشة المذكرة.

اشكر كل عمال شركة الوطنية للتأمين SAA خاصة السيد المدير "بن عصمان لخضر" الذي
لم يخل علي في امداد بالمعلومات.

كما اتقدم باسمي العبارات الشكر و الاحترام بصفة خاصة الى من قدمولي يد العون علي
اتمام مذكرتي "ليلي و رقية".

اشكر كل من علمني و لو حرفا طيلة مراحل تعليمي بداية من مرحلة الابتدائية وصولا الى
الجامعة.

I.....الإهداء.

II.....التشكرات.

III.....قائمة الأشكال و المختصرات.

أ-ث.....مقدمة عامة.

الفصل الأول: المحاسبة

2.....مقدمة الفصل.

3المبحث الأول :الاطار العام للمحاسبة.

3.....المطلب الأول :نشأة المحاسبة و مفهومها.

8.....المطلب الثاني :انواع المحاسبة و اهميتها.

10المطلب الثالث :مبادئ المحاسبة و اهدافها.

19.....المبحث الثاني :النظام المحاسبي.

19.....المطلب الأول :تعريف النظام المحاسبي و اهدافه.

21.....المطلب الثاني :مبادئ تصميم النظام المحاسبي و ركائزه.

26.....المطلب الثالث :العوامل المؤثرة في تصميم هيكل النظام المحاسبي.

28.....المبحث الثالث :المعايير المحاسبية و الاجراءات المعتمدة في صياغتها.

28.....المطلب الأول :تطور المعايير المحاسبية من المنظور التاريخي.

المطلب الثاني: مفهوم المعايير المحاسبية و خصائصها

المطلب الثالث: الاجراءات المعتمدة في صياغة المعايير المحاسبية و العوامل المؤثرة

عليها.....44

خاتمة الفصل.....53

الفصل الثاني: ماهية البيانات المالية

مقدمة الفصل.....55

المبحث الأول: ماهية البيانات المالية.....56

المطلب الأول: مفهوم البيانات المالية و الغرض من اعدادها.....56

المطلب الثاني: مستخدموا البيانات المالية و حاجاتهم من المعلومات.....59

المطلب الثالث: الخصائص النوعية للبيانات المالية.....61

المبحث الثاني: المجموعة الكاملة للبيانات المالية.....65

المطلب الأول: عناصر البيانات المالية و فرضيات المحاسبة.....66

المطلب الثاني: تحديد البيانات المالية.....69

المطلب الثالث: الاعتبارات العامة المستخدمة كأساس لاعداد البيانات المالية.....86

المبحث الثالث: المعالجة المحاسبية للبيانات المالية.....94

المطلب الأول: تحليل البيانات المالية.....94

المطلب الثاني: تطور عمليات مراجعة البيانات المالية.....96

المطلب الثالث: معالجة المحاسبة للبيانات المالية....

112..... خاتمة الفصل

الفصل الثالث: الجانب التطبيقي

114..... مقدمة الفصل

115..... المبحث الأول: نظرة حول الشركة الوطنية للتأمين SAA و محيط نشاطها.

115..... المطلب الأول: لمحة تاريخية حول الشركة الوطنية للتأمين SAA و تعريفها.

116..... المطلب الثاني: مهام الشركة الوطنية للتأمين SAA و هيكلها التنظيمي.

119..... المطلب الثالث: محيط نشاط الشركة الوطنية للتأمين SAA.

121..... المبحث الثاني: إستراتيجية الشركة الوطنية للتأمين SAA و الخدمات التي تقدمها.

121..... المطلب الأول: الإستراتيجية المتبعة من طرف الشركة الوطنية للتأمين SAA.

122..... المطلب الثاني: الخدمات المقدمة من طرف الشركة الوطنية للتأمين SAA.

124..... المطلب الثالث: اهداف الشركة الوطنية للتأمين SAA.

124..... المبحث الثالث: القيد المحاسبي لدى الشركة الوطنية للتأمين SAA.

المطلب الأول: التسجيلات المحاسبية لمختلف العمليات المتعلقة بنشاط شركات

125..... التأمين.

132..... المطلب الثاني: المعالجة المحاسبية لعمليات اعادة التأمين.

135..... المطلب الثالث: إقفال حسابات نشاط التأمين في الحسابات الختامية.



Your complimentary
use period has ended.
Thank you for using
PDF Complete.

[Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

خاتمة الفصل.....

139..... خاتمة عامة.

143..... قائمة المراجع.

قائمة الاشكال

[Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
117	هيكل التنظيمي وكالة مستغانم (2012)	01

قائمة الاختصارات

المختصر	باللغة الاجنبية
IFRS	International Financial Reporting Statement
IAS	International Accounting Standards
AAA	American Accounting Association
IASB	International Accounting standards Board
IASC	International Financial Reporting Statement

المختصر	باللغة العربية
"ص"	الصفحة
"ح"	الحساب



Your complimentary
use period has ended.
Thank you for using
PDF Complete.

[Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

مقدمة عامة

نتيجة للتطورات التكنولوجية والاقتصادية والعملة أصبحت احاسبه حمل محانه واسعه ذات اهميه بي جميع
المالات، حيث تطورت مع تطور الاقتصادي وتعددت تطبيقها في كل المستويات الإدارية، اذ لم تعد المحاسبة وظيفة
محصورة في تسجيل الاحداث المالية و تبويبها و انما اصبحت تحقق العديد من المزايا وذلك من خلال ما توفره من
معلومات هامة لجميع مستخدمي المعلومات المحاسبية.

تتبع ضرورة استخدام المحاسبة في الحاجة الملحة للمعلومات و ذلك لتلبية احتياجات المستخدمين على اختلافهم
لذا تلعب المحاسبة دور هام حيث تجعل وظيفة اتخاذ القرار الرشيد امر ميسور للمؤسسة.

إن التطورات العديدة والمستمرة التي تحدث في مجال الأعمال بصورة عامة و في مجال التكنولوجيا و نظم المعلومات
بشكل خاص وما ينتج من بيانات بكميات هائلة ينبغي معالجتها وقيمتها كمعلومات يمكن أن تتحقق فيها معايير
الجودة و الفائدة لمستخدميها، أدى هذا الى ظهور العملة والتغيرات في بيئة الأعمال والتطور الكبير في إعادة النظر في
المعالجات المحاسبية، قد يطلب من الوحدات الاقتصادية أن يكون لديها نظاماً للمعلومات المحاسبية تختص بكل مجال
من المجالات التي تمارس فيها من اجل وصولاً إلى تحقيق أهدافها العامة .

و تعتبر البيانات المالية المصدر الرئيسي للعديد من المستخدمين لتقديم معلومات محاسبية فان فهم هذه البيانات و
معرفة القواعد المحاسبية التي تحكمها اصبح امراً ضرورياً، و هو ما جعل الكثير من المنظمات و الهيئات الدولية تتم
بموضوع التوحيد و التوافق المحاسبي، حيث نتج عن هذا الاهتمام العديد من المحاولات الرائدة و التي لخصت جميعها الى
تبني المعايير المحاسبية الدولية.

اخذت هذه المعايير مكانا لها في دول العالم، حيث عملت على احداث نوع من التناسق و التوافق ضمن
الاجراءات المتعلقة باعداد و عرض البيانات المالية، اضافة الى مواكبة الاقتصاد العالمي و جذب الاستثمارات الاجنبية.

-اشكالية البحث:

من هذا المنطلق، تتمحور اشكالية البحث في صيغتها التالية:

ما هو واقع البيانات المالية من المنظور المحاسبي في قطاع التأمين؟

و لمعالجة الاشكالية تم طرح التساؤلات التالية:

-ما المقصود بالبيانات المالية؟

-ما مدى تلبية البيانات المالية لاحتياجات المستخدمين؟

-ما هي الطريقة معالجة المحاسبة للبيانات المالية؟

-فرضيات البحث:

للاجابة على هذه التساؤلات و كمنطلق للبحث، تم وضع الفرضيات التالية:

-الفرضية الاولى: تعتبر المحاسبة نظام يهدف الى جمع، تحليل و معالجة البيانات المالية.

-الفرضية الثانية: تعتبر البيانات المالية عناصر اساسية تقدم من خلالها حوصلة نشاط المؤسسة في شكل وثائق تقدم

في اية كل دورة محاسبية.

-الفرضية الثالثة: المعايير المحاسبية تلعب دور هام في عرض البيانات المالية.

-اهداف البحث:

تاتي الدراسة و تحليل هذا الموضوع لبلوغ الاهداف التالية:

-محاولة القاء الضوء على الاطار النظري للمحاسبة و كذا البيانات المالية من جهة المعالجة،

-ايراز اهمية و ضرورة البحث محل الدراسة و امكانية مواصلة البحث فيه،

- الدور الأساسي الذي تلعبه البيانات المالية في تقديم المعلومات المحاسبية،

-اهمية البحث:

ان اهم ما تمثله هذه الدراسة كولا حلقة وصل في سلسلة بحوث التي قادت الى معالجة موضوع احاسبه و البيانات

المالية الخاصة به،

-يسعى البحث الى ابراز الاهمية التي تحتلها المحاسبة في المؤسسة كاداة لتعزيز و بناء قاعدة اقتصادية،

-يسعى البحث الى عرض عموميات حول البيانات المالية كولا العنصر الاساسي في اي تقرير مالي.

-اسباب اختيار الموضوع البحث:

يعود اختيار الموضوع لعدة اسباب نذكر منها :

-طبيعة التخصص العلمي،

-الاهمية التي تحتلها البيانات المالية،

-محاولة فهم و التعمق في كيفية تقديم البيانات المالية و معالجتها .

-منهج البحث:

تقتضي طبيعة الدراسة في موضوع معالجة محاسبة للبيانات المالية ضرورة الاستعانة بمنهج متعددة، و ذلك للإجابة

على التساؤلات المطروحة، و اختبار صحة الفرضيات الموضوعة مسبقا، حيث تم الاعتماد على المنهج التاريخي عند

تبعنا لمراحل تطور المحاسبة، و يأتي استخدام المنهج الوصفي التحليلي بشكل كبير بجميع الجوانب النظرية و التطبيقية،

كحتمية أملتها طبيعة الموضوع المعالج .

حدود الدراسة:

-الحدود المكانية:تمت هذه الدراسة بالوكالة الشركة الوطنية للتأمين و التي درسنا فيها دور محاسبة شركات التأمين في

اتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية.

هيكل البحث:

للإجابة على التساؤلات المطروحة و اختبار الفرضيات تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول حيث يتناول الفصل الأول المحاسبة تطرقنا فيه إلى الإطار النظري للمحاسبة، النظام المحاسبي و المعايير المحاسبية، اما الفصل الثاني يتمحور حول البيانات المالية يتناول هذا الفصل ماهية البيانات المالية، مجموعة الكاملة للبيانات المالية و معالجة المحاسبة للبيانات المالية، و أخيرا الفصل الثالث خصص لدراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين SAA تطرقنا فيه إلى نظرة حول الشركة الوطنية للتأمين، إستراتيجية الشركة الوطنية للتأمين و الخدمات التي تقدمها و القيد المحاسبي للشركة الوطنية للتأمين SAA.



Your complimentary
use period has ended.
Thank you for using
PDF Complete.

[Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

الفصل الاول: المحاسبة

تطورت المحاسبة مع الزمن بشكل متواز لتطور الوظيفة المطلوبة منها, فقد تحولت من مجرد فن مسك دفاتر إلى نظام معلومات متكامل.

تنبع ضرورة استخدام المحاسبة في الحاجة الملحة للمعلومات فهي علم قائم بحد ذاته أصبحت تلعب دورها كنظام للمعلومات المحاسبية، من خلال تحليل و تقديم المعلومات الضرورية للأطراف التي لها مصالح معها، ومع التطور الهائل الذي يشهده العالم من خلال إقامة تكتلات اقتصادية وما تتطلبه مستلزمات العولمة دفع بالعديد من الدول إلى محاولة توحيد الأنظمة المحاسبية مستمدة من المعايير المحاسبية الدولية من اجل إعطاء المعلومات المالية أكثر موثوقية وشفافية ومنح صورة حقيقة لوضعية المؤسسة بغية الوصول إلى توافق محاسبي .

من هذا المنطلق تم تقسيم الفصل إلى:

المبحث الأول: الإطار العام للمحاسبة.

المبحث الثاني: النظام المحاسبي.

المبحث الثالث: المعايير المحاسبية.

المبحث الأول: الإطار العام للمحاسبة

يعد الإطار العام للفكر المحاسبي البنية الأساسية والذي يعتبر حقل من حقول المحاسبة المعرفة، ويشمل الاهداف والمفاهيم والفروض والمبادئ ويستخدم كأساس منطقي لتقييم المبادئ واستبعاد الممارسات غير المرغوب فيها والاختيار بين البدائل.

المطلب الأول: نشأة المحاسبة ومفهومها¹:

أولاً: نشأة المحاسبة

توصف المحاسبة بشكل عام بأنها لغة الأعمال، حيث يتم من خلالها توصيل المعلومات الاقتصادية المتعلقة بمنشآت الأعمال إلى مختلف الأطراف المستفيدة منها، والحقيقة أن المحاسبة في وقتنا الحالي لا يقتصر دورها على توصيل المعلومات إلى الذين لهم علاقة مباشرة بمنشآت الأعمال كالمستثمرين والدائنين بل يتعدى ذلك إلى أفراد المجتمع كافة، خاصة إن عصرنا الحالي شهد ظهور منشآت كبيرة ذات أثر اقتصادي واضح وملحوس في المجتمع بأسره كما أن البحث في تواريخ محددة لنشأة المحاسبة هو أمر في غاية الصعوبة لكن ما لا يقبل الشك إنما ظهرت في كل الحضارات، حيث صاحب تاريخ هذه الحضارات نشاطات اقتصادية، وهناك من يرجع تاريخ المحاسبة إلى العهد الآشوري حوالي 3500 ق.م، من خلال مسك سجلات محاسبة عينية كأعداد الماشية أو أحجام الحبوب والمعادن الثمينة، كما توجد أدلة على ذلك واضحة في استخدام الألواح الطينية لدى البابليين في تدوين معاملات التبادل التجاري².

إن المحاسبة قد تحولت من مجرد الاهتمام بالنواحي الحرفية المتمثلة في فنون مسك الدفاتر وتنظيم الحسابات إلى ما يعرف بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، ويمكن تقسيم المراحل التي مرت بها المحاسبة كما يلي³:

1- رضوان حلوه حنان، النموذج المحاسبي المعاصر، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2003، ص: 26.

2- حسين القاضي، مأمون حمدان، نظرية المحاسبة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص: 11.

3- عباس مهدي الشيوازي، نظرية المحاسبة، دار السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1990، ص: 15.

-المرحلة الأولى: مرحلة تكوين الجانب الفني: كان هد

والممتلكات وحمايتها من السرقة والاختلاس ورعاية الشؤون المالية لصاحب المال، حيث ينص دور المحاسب على مسك السجلات وتدوين العمليات فيها حيث كانت تستخدم وسائل المراقبة الداخلية لغرض إخلاء مسؤولية الوكلاء، وقد شهدت هذه المرحلة استخدام طريقة القيد المزدوج في تسجيل العمليات وقد اعتمدت هذه الطريقة على تصنيف الحسابات إلى طائفتين: الحسابات الحقيقية والحسابات الشخصية وهذه الحسابات تعكس في قائمة المركز المالي للمنشأة، ويتم تحديد دخل الفترة في هذه المرحلة وفق ما يسمى بمدخل الميزانيات أو طريقة مقابلة الميزانيات حيث يحدد دخل الفترة من مقارنة صافي الأصول في آخر الفترة مع صافي الأصول في أول الفترة

-المرحلة الثانية: مرحلة الاهتمام بالجانب المهني والأكاديمي: يعد أهم تغيير شهدته المحاسبة في جانبها المهني أو التطبيقي كان في بداية القرن التاسع عشر لأسباب متعددة أهمها ازدياد حجم الوحدات الاقتصادية نتيجة لظهور الثورة الصناعية ومن ثم ظهور الشركات المساهمة، وهذا كان له تأثير كبير على المحاسبة حيث بدأت الحاجة إلى تقويم أداء الإدارة بعد انفصال الملكية عنها عن طريق مقابلة الجهد والإنجاز، شهدت هذه المرحلة أحداثا اقتصادية كان من شأنها الدفع باتجاه الجانب التطبيقي للمحاسبة وكالاتي: ظهور الثورة الصناعية والشركات المساهمة، فرض ضرائب الدخل وظهور شركات المنافع العامة¹

المرحلة الثالثة: النظر إلى المحاسبة على أنها نظام للمعلومات: وقد استمر تطور المحاسبة حتى بدأ ينظر إليها على أنها نظام للمعلومات لغرض اتخاذ القرارات، حيث تتطلب عملية اتخاذ القرار تجميع المعلومات و الحقائق المتعلقة بذلك القرار و بذلك تساهم في ترشيد القرارات و تخفيض درجة عدم التأكد و كذلك لغرض التقويم²، تسمى هذه المرحلة أيضا بمرحلة المحاسبة الإدارية و هي وليدة القرن العشرين حيث تمثل استجابة من جانب المحاسبين نتيجة لانتشار الفكر

1- حيدر محمد علي عطا، نظرية المحاسبة والمراجعة، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، طبعة الأولى، 2007، ص: 44.

2- يوسف العادلي، محمد العظمة، المقدمة في المحاسبة المالية، منشورات ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 1986، ص: 44.

الخاص بمدرسة الإدارة العلمية فأصبح المحاسب مسؤولاً عن نظ

بقياس التكاليف و الإنتاجية و الربحية و تقييم الأداء و تقديم هذه المعلومات إلى الإدارة للمساعدة في ج

التخطيط و الرقابة و بالنتيجة في عملية اتخاذ القرار¹.

المرحلة الرابعة: المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية: نتيجة للزيادة المطردة في حجم و قدرات الوحدات

الاقتصادية و بصفة خاصة، الشركات، المساهمة فقد أصبح لهذه الشركات تأثيرات اجتماعية كبيرة حيث بدأت التقارير

المحاسبية تأخذ اتجاهها شمولياً يغطي احتياجات أطراف المجتمع كافة².

و تتأثر المحاسبة شأناً ما شأن غيرها من العلوم الإنسانية بالإطار و البيئة التي تعمل فيها، و تشمل البيئة التي تعمل

فيها المحاسبة على الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و القانونية السائدة، و ما ينطوي عليه من قيود و آثار

تتبعكس على المحاسبة، و نظراً للتطور الحاصل في النشاطات الاقتصادية نتيجة للتطورات التكنولوجية و ما صاحبها من

التطورات في مجالات الحياة الأخرى، تعددت الجهات ذات المصلحة في الوحدات الاقتصادية خاصة بعد أن تعددت

مصادر التمويل و أشكالها حتى صار لزاماً على المحاسبة أن تنهض بالأعباء التقديم المعلومات إلى تلك الجهات و هدفاً

أساسياً لإجراءات المحاسبة³.

ثانياً: مفهوم المحاسبة

تعددت التعريفات للمحاسبة باختلاف الزمن الذي وضعت فيه، و تختلف باختلاف مواكبة جهة تعريف المحاسبة

لأن كل جهة تصوغ التعريف من الجانب الذي يغطي كل احتياجاً ما سيما و أن المحاسبة لها القدرة على

1- يوسف محمود جربوع، نظرية المحاسبة، مؤسسة الوارث للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2001، ص: 23.

2- عباس مهدي الشيرازي، مرجع سبق ذكره، ص: 27.

3- أحمد محمد نور، وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، و اخرون، المحاسبة المتوسطة مشاكل قياس الدخل والمحاسبة والإفصاح عن الأصول، الدار الجامعية، مصر،

2002-2003، ص: 20.

أن تشكل و تملك من المرونة ما يجعلها مفيدة لعدة جهات.

ففي عام 1941م عرفت الجمعية الأمريكية المحاسبة (AICPA) بالأسس تسجيل و تبويب و تخصيص التسميات

و الأحداث التي لها طبيعة مالية و تفسير النتائج، كما تقوم بتشخيص و قياس و إيصال المعلومات الاقتصادية التي من خلالها يمكن لأطراف المنشأة باتخاذ أحسن القرارات.

و قامت الجمعية نفسها بالتركيز على الوظيفة التي تقوم بها المحاسبة فقامت بتعريف المحاسبة بأنها توفير معلومات كمية عن الوحدات الاقتصادية، و هي أساسا معلومات مالية لاتخاذ و ترشيد القرار، كما أن المحاسبة عبارة عن عمليات تحديد و قياس و توصيل المعلومات الاقتصادية¹.

كما عرفها معهد المحاسبين القانونيين الأمريكيين (AICPA) في النشرة المحاسبية رقم (4) الصادرة في شهر

10 سنة 1970م بأنها نشاط خدمي وظيفتها تزويد المعلومات الكمية ذات الطبيعة المالية أساسا لمنشأة معينة.

كما يشمل علم المحاسبة على مجموعة من القواعد و المبادئ و الأسس و النظريات التي تستخدم في تحليل و تسجيل و تبويب العمليات المالية من واقع مستندات مؤيدة لها، و ذلك بهدف التعرف في نهاية الفترة المالية على نتيجة أعمال المشروع من ربح أو خسارة و معرفة المركز المالي².

و لقد بدأ بالنظر إلى المحاسبة على أنها نظام يقوم بتقديم المعلومات إلى الجهات المستفيدة أو ذات المصلحة بالوحدة الاقتصادية و بمرور الوقت تعددت الجهات المستفيدة، مما أصبحت هدف إلى توفير المعلومات المفيدة في اتخاذ قرارات اقتصادية لتحقيق من رفاهيته الاجتماعية.

يتضح أن للمحاسبة بعدين أساسيين: بعد علمي و بعد فني، حيث يتضح البعد العلمي من اعتماد المحاسبة على مجموعة من القواعد و الأسس و النظريات و كل ما يقوم على النظريات و الأسس الثابتة فهو علم، أما البعد الفني فهو الجانب التطبيقي للمحاسبة، و ذلك من خلال تبويب و تصنيف أعمال المشروع وفق قواعد و أسس يغلب عليها

1-Amrica Accounting Association, Astatement of basic Accounting theory, new York, 1966.

2- عباس مهدي الشيرازي، مرجع سبق ذكره، ص: 15.

يقودنا تعريف المحاسبة للترقية بينها وبين ما يطلق عليه مسك الدفاتر حيث يعرف بأنه فن تدوين العمليات المالية لأي مشروع أو منشأة في دفاترها و استخراج نتائجها وفقا لمبادئ المحاسبة، من هذا التعريف يتضح أن المحاسبة أكثر شمولية من مسك الدفاتر لأنه عمل آلي غير مطالب بمعرفة كل مبادئ و قواعد المحاسبة، و إنما يكفي معرفته بالأسس المحاسبية المستخدمة في تحليل و تسجيل العمليات المالية و استخراج نتيجة المنشأة من ربح أو خسارة و هذا كله جزء يسير عمل المحاسب، و من هنا جاءت مقولة أن المحاسب يمكن أن يكون ماسك دفاتر و لكن يصعب على ماسك الدفاتر أن يكون محاسباً².

تعتبر المحاسبة:

- نظام لتنظيم المعلومات المالية التي تسمح بتحرير و تصنيف و تسجيل المعلومات القاعدية.
- تقديم القوائم المالية التي تعطي صورة صادقة للحالة المالية للوحدة في تاريخ غلق الحسابات.
- يحدد المستعملين للقوائم المالية و كذا طبيعة و أهداف هذه القوائم.
- يحدد الاتفاقيات المحاسبية القاعدية، و الخصائص النوعية و مبادئ المحاسبة الأساسية.
- يقدم قواعد التسجيل المحاسبي.
- يعالج مفهوم رأس المال و المحافظة عليه².

المطلب الثاني: أنواع المحاسبة و أهميتها

1- حسام الدين مصطفى الخداح، وليد زكريا صيام، و اخرون، أصول المحاسبة المالية، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الجزء الأول، عمان، 2005، ص.ص: 15-17.

2- علي محمود عبد المتعال، التوحيد المحاسبي، الجزء الأول، مصر، 1965، ص: 11.

Jean François des roberts, François Mechin, Herve Puteaux, normes IFRS et PME, Edition 1-12. :Dunad, France, 2004, p

يمكن حصر ثلاثة أنواع من المحاسبة بحسب الغرض من وراءها وهي على النحو التالي.

1- **محاسبة المؤسسة:** وهي تلك المحاسبة الموجهة خصيصاً لخدمة غرض أو أغراض المؤسسات لا سيما الاقتصادية و

يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع منها:

- **المحاسبة التحليلية:** و يطلق عليها البعض لفظ المحاسبة العامة، و البعض الآخر المحاسبة المعمقة و تعني "مجموعة

من الإجراءات و الوثائق و المستندات الموجهة لمسايرة نشاط المؤسسة على امتداد السنة المالية الواحدة قصد تقويمه، و

إثبات أثره على مكونات الذمة المالية للمؤسسة استناداً إلى نظام محاسبي موحد يكفل تجانس المعالجة المحاسبية بين جميع

المتعاملين الاقتصاديين.

- **المحاسبة التحليلية:** يطلق عليها محاسبة التكاليف، أو محاسبة الاستغلال و تعني مجموعة من الإجراءات، و

التقنيات الموجهة لمسايرة تكاليف أداء على امتداد فترة زمنية محددة، قصد تقويم المنتجات أو الخدمات المنبثقة عن

نشاط من جهة، و مراقبة شروط التشغيل الداخلي من جهة أخرى.

محاسبة تحليلية تنصب على تحليل نشاط المؤسسة عبر وظائف و مراكز تكاليفية لغرض مواكبة آلية تجميع لتكاليف

ضمن هذه الوظائف، و بالتالي تحميلها إلى المنتجات أو الخدمات المتوجه للنشاط العام¹.

- **المحاسبة التقديرية:** يقصد بها اعتماد المحاسبة التحليلية بقيم تقديرية متوقعة للزمن القادم لذلك فالمحاسبة التقديرية

امتداد للمحاسبة التحليلية، بل هي فرع منها غير أن الأولى تبنى على تقديرات أو قيم محددة مسبقاً، و الثانية على

أرقام، و قيم فعلية متوجهة للنشاط.

2- **المحاسبة العمومية:** هي تلك الموجهة خصيصاً لخدمة غرض أو أغراض المؤسسات غير الاقتصادية، أي تلك

ذات الطابع الإداري، و التي تعود وصايتها إلى الدولة أو هيئتها القاعدية، كما يسميها البعض الآخر بالمحاسبة الموازنة،

لأنها تبني على الموازنة بين الإيرادات المتوفرة من طرف الدولة في
الحكومي).

3- المحاسبة الوطنية: و هي تلك الحسابات القومية المصنفة من كل الأعوان الاقتصاديين المكرسين لتدفقات القيم،
كالترويج لنشاط المنظمة على أن تشكل المعلومات المستخدمة من المحاسبة العامة خاصة على مستوى كل المؤسسات
الاقتصادية¹.

ثانيا: أهمية المحاسبة²

تعتبر المحاسبة من أهم وسائل الرقابة، كما لها أهمية كبرى تتمثل في:

1- بالنسبة للمؤسسة: إن القانون يلزم على مسيري أي مؤسسة بمسك الدفاتر المحاسبية، و قد ألزم القانون التجاري
في مادته التاسعة على كل شخص طبيعي أو معنوي له صفة التاجر ملزم بمسك دفتر اليومية يقيد فيه يوما بيوم عمليات
المؤسسة.

هذا الإلزام له فائدة كبرى للمؤسسات فبواسطة المحاسبة يمكن للمؤسسة:
-رصد حركية نشاطها و معرفة مركزها المالي.

- تحديد سعر منتجها عن طريق عناصر تكاليف الإنتاج .

- تزويد و توفير تزويد و توفير إدارة المؤسسة بكافة المعلومات اللازمة إما عن التقارير المحاسبية أو القوائم المالية.

- إن المحاسبة وسيلة لثبات إداري و قانوني لجميع مراحل إمداد السنة المالية.

1-شباكي سعدان، المرجع السابق،ص:04.

2-بوعقوب عبد الكريم،اصول المحاسبة العامة،ديوان الوطني للمطبوعات الجامعية،الساحة المركزية،بن عكنون،الجزائر،1999،ص:62.

2- بالنسبة لمحيطها: تلي المحاسبة ضرورات النظام الاقتصاد

الذمة المالية للمؤسسة من خلال كشف نتائج النشاط، وإبراز تشخيصه دمجها المالي، ووضعها الحاسبي سرود حيصها الخارجي.

3- بالنسبة للضرائب: إن مصالح الضرائب يعملون على تحديد الضريبة وفق ما تقدمه المؤسسة من وثائق رسمية.

4- بالنسبة لمصالح القضاء: تعتبر الوثائق و الدفاتر المحاسبية حجما مادية يمكن الاستناد عليها في الحكم ضد

المؤسسة أو لصالحها في حالة المنازعات مع الأطراف التي تتعامل معها المؤسسة.

5- بقية المتعاملين الاقتصاديين: تعتبر المحاسبة كوسيلة جلب أو تنفيذ في علاقتها مع الزبائن، الموردين و البنوك.

كما للمحاسبة أيضا أساس مهم في تسعير السلع و الخدمات المقدمة للعملاء، هذه من مهام المحاسبة التكاليف

التي تحسب تكلفة السلع و الخدمات المباشرة و الغير المباشرة.

كما إن للمحاسبة أثر كبير على القرارات الإدارية للشركات، فأغلب القرارات المالية تعتمد على المعلومات

المحاسبية، و لا يتم اعتماد على أي قرار إلا بعد تحليل معمق للمعلومات المحاسبية¹.

المطلب الثالث: مبادئ المحاسبة و أهدافها

اولا: مبادئ المحاسبة تظهر لنا ضرورة تحديد مبادئ المحاسبة التي تضي على الممارسة المحاسبية صبغة القبول العام،

لذلك نميز بين المبادئ على النحو التالي:

1- المبادئ المتعلقة بحقل الملاحظة:

أ- مبدأ الاستمرار: يسعى المساهمون من خلال إنشاء مؤسسة ما إلى ممارسة نشاط معين يكون موضوع التأسيس، في

هذا الإطار تعمل المؤسسة على مواصلة نشاطها بصفة دائمة و مستمرة، أي أن التفكير من قبل المؤسسين في تصفية

المؤسسة هو الغرض العادي من إنشائها، لذلك في ظل ما يوحي به مبدأ الاستمرار من أهمية كبيرة في تحديد ما يتضمنه

1- عبد الوهاب رميدي و علي سلمي، المحاسبة المالية وفق النظام المالي و المحاسبي الجديد، دار هومة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2011، ص.ص: 18-19.

العديد من المفاهيم و النتائج المحاسبية الهامة.

فان فكرة استمرار المؤسسة في أعمالها، يؤكد صراحة مقدر¹ا على مرونة نشاطها الصادر من إيمانها بالعدالة والبسوية التي تؤدي إلى تحقيق أرباح في السنوات المستقبلية.

ب- مبدأ الدورة المحاسبية: إن الاستمرارية في نشاطات المؤسسة لفترة طويلة غير محددة، هو مبرر لتحديد مدة زمنية معينة يمكن على ضوءها معرفة نواتج و أعباء المؤسسة و نتيجة نشاطها في هذه الفترة، ليسمح لها في الأخير من تحديد مواطن الأعباء و النواتج بالدقة اللازمة و معرفة مدى جودة هذا النشاط¹.

ج- مبدأ استقلالية الدورات: ينبغي التعرف في ظل مبدأ استقلالية الدورات على النواتج و الأعباء و نتيجة نشاط كل دورة محاسبية، بما في ذلك عناصر المخزونات و الحقوق و التحصيلات المتعلقة¹ا و كل التسديدات المرتبطة بالديوان سواء كانت جبائية أو شبه جبائية أو ديون ناتجة عن مختلف عمليات الشراء المختلفة. يتضح أن كل دورة محاسبية تستفيد من نواتجها و تتحمل أعبائها.

د- مبدأ الوحدة المحاسبية: إن التصنيفات العديدة للمؤسسات التي أملاها الواقع الاقتصادي و تبنها التشريع الذي نص وفق هذا المبدأ على أن لا يتم الأخذ بعين الاعتبار إلا الأحداث الاقتصادية التي لها علاقة بنشاط المؤسسة أو الوحدة القانونية، ففي هذا الإطار يقع على المحاسب تسجيل الأحداث التي لها تأثيرا على وضعية المؤسسة و ليس على وضعية المالكين، إذ أن هذا المبدأ يعمل على التمييز بين شخصية المؤسسة و شخصية المالك لها، كما يهدف إلى تحديد و توضيح مسؤولية المؤسسة اتجاه الغير عن كل الالتزامات المتعلقة بنشاطها.

هـ- مبدأ الصدق (الصورة الصادقة): يسعى نظام المعلومات المحاسبية إلى توليد معلومات تلقي القبول لدى الأطراف المستعملة للمعلومات و قراء القوائم المالية الناتجة عن النظام المولد لها إذ يفترض أن هذا النظام يعمل وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، و على رأسها مبدأ الصورة الصادقة.

1- طواهر حمد التهامي، المراجعة و تدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، ص: 60.

تجدر الإشارة أن الصورة الصادقة تعتبر هدفا يرجى بلوغه من

طرف الإدارة المسيرة.

انطلاقا مما سبق نلاحظ أن تطبيق هذا المبدأ يوحى إلى ضرورة تفضيل محتوى مخرجات نظام المعلومات المحاسبية

على شكله من خلال التركيز على إعطاء صورة صادقة تمكن من تعبير القوائم المالية على الواقع الاقتصادي الحقيقي

للمؤسسة، إن اعتماد هذا المبدأ يسمح بما يلي:

- منح حسابات المؤسسة، الصبغة القرارية و هذا لفائدة التسيير داخل المؤسسة.

- السماح للمؤسسة بالتموقع مقارنة مع مثيلا¹ من المؤسسات التي تنشط في نفس القطاع¹.

2- المبادئ المحاسبية المتعلقة بالقياس:

أ- مبدأ ثبات وحدة النقد إن التعبير عن الأحداث الاقتصادية التي هي أحداث كمية في نظام المعلومات المحاسبية يتم

حتما عبر وحدة قياس تتجسد في النقود، فالقياس النقدي لكل العمليات التي تقوم بها المؤسسة، من شأنه أن يعطي

صورة رقمية عن الأحداث و المؤسسة في قوائمها المالية الختامية، ان الاعتماد على النقود من شأنه أن يطرح مشكلا

مضاعف يتمثل في: الوحدة النقدية المختارة كمعيار ثابت مع الوقت، تعتبر النقود معيارا ملائما للاطلاع على الواقع.

و الواقع أن اعتماد النقود كأداة وحيدة للقياس، يؤدي إلى حصر مجال نظام المعلومات المحاسبية بإهماله لأحداث و

العلاقات الخارج عن مجال السلع و الخدمات .

- إن التقلبات في مستوى الأسعار يفقد القوائم المالية التي يتم إعدادها وفقا لمبدأ ثبات وحدة النقد دلالتها و يؤدي

إلى عدم التجانس في مراكز الميزانية و القوائم المالية ذ¹.

- إن قياس العمليات الاقتصادية التي تقوم بها المؤسسة تكون على أساس الإبقاء على القيمة الاسمية للنقود لا على

القيمة الحقيقية المعبر عنها بالقدرة الشرائية.

ب- مبدأ وحدة القياس: إن قياس الأحداث الاقتصادية في المؤسسة

القياس تبعا لهذا المبدأ نص المشرع الجزائري على استعمال الدينار الجزائري كوحدة قياس لكل المعاملات الاقتصادية، وركز على ضرورة التسجيل المحاسبي بالنسبة للتدفقات بالعملة.

ج- مبدأ التكلفة التاريخية: إن قياس نتائج أعمال المؤسسة و تحديد مركزها المالي يقوم على أساس التكلفة التاريخية،

إذ أن العمليات التي تقوم بها هذه الأخيرة و التي تؤثر على الوضعية الحقيقية لها لا بد أن تكون موضوع للقياس في الوقت أو اللحظة التي تمت فيها.

- من أجل السماح لنظام المعلومات المحاسبية بتوليد معلومات ذات مصداقية و معبرة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة في ظل مبدأ التكلفة التاريخية ينبغي اعتماد حلول من شأنها أن تضيء على عناصر الميزانية الصفة الاستحدثية لمسايرة هذه العناصر للواقع الاقتصادي.

د- مبدأ الحيطة و الحذر: يعتبر هذا المبدأ من بين أهم المبادئ التي تعطي ضمانا و أمانا للمعلومات المحاسبية الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبية كونه يقضي بعدم الأخذ في الحسبان أية إيرادات متوقعة سوف تحدث في المستقبل كتسجيل نواتج مستقبلية سوف تحققها المؤسسة مع الاحتياط للخسائر التي سوف تحدث في المستقبل انطلاقا من إعداد و إمكانية مواجهتها، أي أن:

- أي نقص محتمل في قيمة الموجودات يمكن أن يؤثر على ذمة المؤسسة، ينبغي أن يحتاط له و يتم تسجيله حتى و إن كان حدوثه ليس أكيدا.

- بالمقابل لا يتم تسجيل الإيرادات المستقبلية أو المتوقعة إلا إذا تمت فعلا.

ه- مبدأ عدم التعويض: إن العمليات المختلفة التي تقوم بها المؤسسة تجعل هذه الأخيرة في علاقة دائمة مع مورديها و زبائنها، ففي حالات عدة يحتاج مورد و المؤسسة إلى منتج، كما تحتاج هي إلى منتوجات زبائنها، إن هذه العلاقة التشابكية من شأنها أن تخلق أرصدة دائمة و مدينة اتجاه الموردين أو الزبائن، لذلك جاء هذا المبدأ و منع المقاصة بين

الديون و الحقوق التي هي اتجاه شخص واحد، و فرض توضيح قي حد سواء ، و أساس ذلك كون كل عملية لها إثبات و براهين مادية.

3- مبادئ محاسبية أخرى:

أ- مبدأ ثبات الطرق المحاسبية: يعتبر هذا المبدأ أن طرق التسجيل الطرق و التقييم المحاسبية ثابتة من دورة إلى أخرى (شكل القوائم المالية و طرق التقييم) كل تغيير يجب الإعلان عنه و تبريره للموافقة عليه و في جميع الحالات يجب أن لا يؤثر أبدا عن مدى صدق و سلامة الحسابات.

تبرر الجديدة بكل جدية: تغييرات في النشاط في طرق استعمال الوسائل، تغيير العلاقات مع الغير و حتى اكتشاف أخطاء الماضي¹.

ب- مبدأ الأهمية النسبية: إن مفهوم الأهمية النسبية يعني التقرير المالي عن معلومات هامة و جوهرية تؤثر على قرارات المستخدم، أي أن التأثير على قرار المستخدم هو المعيار المحدد للأهمية النسبية للمعلومات، و هذا الاتجاه تنادي به كثير من أدبيات المحاسبة، إلا أنه يعتمد على الحكم الشخصي و يحدث ارتباك لدى المحاسبين عند تطبيق مبدأ الأهمية النسبية، و ذلك لمعرفة من هو المستخدم أو متخذ القرار، هل الإدارة أم المستثمر أم الجهة الحكومية. و وفقا لمبدأ الأهمية النسبية، يجب أن يتم الإفصاح عن بنود المعلومات في القوائم المالية في بنود منفصلة أو مندرجة مع غيرها، و ذلك لحجم أو قيمة البند، أو مدى تعبيره عن حقيقة هامة قد تؤثر على قرار المستخدم. و لعل من أهم التطبيقات المحاسبية لهذا المبدأ هو عند إعداد قائمة الدخل يفرق المحاسب بين النفقات الأيرادية و الرأسمالية و الأيرادية المؤجلة، قد يحمل بعض النفقات الأيرادية المؤجلة على المالية الحالية بالكامل و يعتبرها نفقة أيرادية عادية وذلك لصغر حجمها، و قد يدور المحاسب بعض النفقات الأيرادية و يعتبرها نفقات أيرادية مؤجلة لأهميتها و لكبر حجمها مثل نفقات التأسيس و الحملات الاعلانية.

ج-

1- محمد بوتن، المحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الطبعة الرابعة، الجزائر، ص: 38.

مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات: يشق هذا المبدأ من فرض

الاقتصادي للمنشأة خلال فترات قصيرة دورية و تقديم الدخل إلى مستخدمي البيانات احاسييه داخل و خارج

المشروع¹.

و تتحقق الإيرادات عندما يتم مبادلة منتجات (سلع أو خدمة) أو أصول أخرى مقابل نقدية، كما تكون قابلة للتحقق عندما تكون هذه الأصول مملوكة قابلة للتحويل إلى نقدية أو مطالبات نقدية، و ذلك عندما تكون هذه الأصول قابلة للبيع أو التداول في سوق نشط و بأسعار محددة و بدون تكلفة إضافية معنوية.

د- مبدأ الاعتراف بالإيرادات: تقوم منشآت الأعمال على اختلاف أنواعها و أشكالها القانونية بإنتاج السلع و الخدمات لغرض الحصول على إيرادات بشكل مستمر، و في شكل دورات متعاقبة و متوازنة تبدأ بالنقدية و يليها أنشطة الإنتاج و تقديم الخدمات ثم الحصول على النقدية ثانية، و خلال هذه الدورات تظهر الحاجة إلى توزيع الإيرادات و الاعتراف بالأرباح بين الفقرات المالية المختلفة².

و لقد اتفق المحاسبون على قاعدة تقليدية للاعتراف بالإيراد و هي أن الإيراد يتحقق عند نقطة البيع للغير، و بذلك فإن الربح أيضا يتحقق بالبيع الفعلي للغير، و من ثمة لا يجوز أن تقوم البضاعة المخزونة الباقية في آخر الفترة بثمن يزيد عن تكلفتها، أي لا يجوز الاعتراف بأرباح لم تتحقق بعد، و هذا هو المبدأ المقبول عموما عند إعداد القوائم المالية و تحديد نتيجة نشاط المنشأة من ربح أو خسارة³.

ه- مبدأ الإفصاح التام: هناك إجماع عام في المحاسبة حول ضرورة توفر الإفصاح التام و الصادق و المناسب، حيث يتطلب الإفصاح التام أن تصمم وتعد القوائم المالية الدورية الموجهة إلى عامة المستخدمين بشكل يعكس بدقة

1-ريتشارد شرويد، نظرية المحاسبة، دار المريخ للنشر،الرياض، 2006،ص:134.

1-رضوان حلوة حنان،اسامة الحارس،و اخرون،اسس المحاسبة المالية،دار الحامد للنشر و التوزيع،عمان،2004،ص:60.

2-رضوان حلوة حنان،مرجع سبق ذكره،ص:237.

3-عبد الوهاب نصر علي،مبادئ المحاسبة المالية وفقا للمعايير المحاسبية،الدار الجامعية، مصر،2003،ص:29.

الأحداث الاقتصادية التي أثرت على المنشأة خلال الدورة، و يجب

هذه القوائم مفيدة و غير مضللة للمستثمر، و هو يتطلب عدم

سواء في صلب القوائم المالية أو في الملاحظات عليها أو في جداول أو قوائم إضافية للقوائم المالية. و لقد أكدت

العديد من المنظمات المحاسبية المشرفة على الممارسة المهنية في الحياة العملية على ضرورة مراعاة مبدأ الإفصاح التام، و

أصدروا مجموعة من التعليمات و الشروط الواجب توفرها لتلبية متطلبات الإفصاح التام، و أهم

هذه المنظمات هي المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين و ذلك عبر آراء هيئة المبادئ المحاسبية و بيانات هيئة

معايير المحاسبة المالية و كذلك تعليمات لجنة الاستثمارات و البورصة¹.

يعني هذا المبدأ أن تقدم التقارير المالية للمؤسسة كافة المعلومات عن المركز المالي و نتائج الأعمال و التدفقات و

التغيرات في حقوق مالكيها و كذا السياسات المحاسبية المتبعة في إعدادها و عرضها، فالإفصاح يعتبر من المبادئ

المحاسبية التي يمكن أن تساهم في إثراء قيمة المعلومات المحاسبية التي تظهر القوائم المالية، و يقود الاعتماد على هذا

المبدأ إلى إعداد كشوف مالية إضافية خدمة لمختلف مستخدمي القوائم المالية، قد تدور حول إنتاج معلومات حول

التقلبات في المستوى العام للأسعار أو إظهار القيمة الحقيقية لبعض عناصر الذمة المالية².

ثانياً: أهداف المحاسبة: تندرج أهداف المحاسبة في²:

- توفير المعلومات المالية،
- قياس نتائج الأعمال عن فترة معينة و تحديد نتيجة المؤسسة من ربح و خسارة،
- تأمين مختلف المعلومات المالية المتعلقة بتبيان الوضع المالي للمؤسسة في وقت محدد بشكل يمكن مختلف الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة من التعرف على مركزها المالي إضافة إلى تحديد نتائج أعمال المؤسسة في فترة زمنية معينة،
- قياس تطورات الوضع الاقتصادي للمؤسسة خلال فترة من الزمن نتيجة لممارستها للنشاط الذي أنشأت من اجله ،

1-بوعقوب عبد الكريم، أصول المحاسبة العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2005، ص:12.

- الحفاظ على ممتلكات المؤسسة و ذلك لأن المحاسبة تعتبر من و

التي تخدم المستخدمين الخارجين عن المؤسسة مثل المساهمين المقرضين، المدينين، المدينين، الجهات و الهيئات الحكومية و

غيرها ذات المصلحة بالمشروع، كما يمكن للمعلومات المحاسبية أن تخدم هذه الأطراف في اتخاذ القرارات المالية في مجال

الاستثمار و التمويل، - توفير المعلومات التي

تخدم أغراض المستخدمين الداخلية و تشمل بشكل أساسي مدخلات التقارير المالية الداخلية التي تخدم الأغراض

الإدارية في مجالات التخطيط، الرقابة، التنسيق و تقييم الأداء،

- تسجيل العمليات المالية التي تتم في المشروع عند حدوثها ،

- تبويب و تصنيف العمليات المالية بهدف التعرف على مديونية و دائني المشروع و معرفة ما لها من أصول و ما عليها

من التزامات،

- توفير معلومات تخدم أغراض فئات من داخل المشروع وأخرى من خارجه كالعاملين والملاك الحاليين والمتوقعين

والجهات الحكومية وغيرها،

- توفير المعلومات التي تفيدي في تقييم أداء المنشأة و تحديد أرباحها فعلى الرغم من أن قرارات الائتمان والاستثمار تعتمد

على توقعات متخذ القرار بالنسبة لإدارة المنشأة في المستقبل إلا أن هذه التوقعات عادة ما تؤسس على تقييم الأداء في

الفترات الماضية،

- توفير المعلومات التي تفيدي في تحديد درجة السيولة و تدفق الأموال و يجب أن تتضمن التقارير المالية على معلومات عن

مصادر أموال المنشأة و أوجه التصرف فيها و يلاحظ هنا أن المعلومة الخاصة بالربحية و مكوناتها قد تفيدي أيضا في تقدير

درجة السيولة التي تتمتع بها المنشأة،

- توفير المعلومات في تقدير مسؤولية الإدارة و تقييم كفاءة أدائها حيث يجب أن تكون التقارير الإدارية مفيدة في تقييم

مقدرة الإدارة على النهوض بمسؤولياتها و بصفة خاصة تحديد مدى نجاح الإدارة في المحافظة على موارد ،

-توفير معلومات تتعلق بملاحظات وتفسيرات الإدارة حيث يجب

ترى الإدارة أهميتها لمستخدمي هذه التقارير، كي يفهموا ما جاء من معلومات.

-معلومات تفيد المستثمرين والدائنين والآخرين في ترشيد القرارات الاستثمارية والائتمانية¹.

المبحث الثاني: النظام المحاسبي

تبين من الدراسات المحاسبية المختلفة إن المحاسبة وليدة ظروف اقتصادية وقانونية واجتماعية، وتطورت مع تطور

الحاجة إلى البيانات والمعلومات المحاسبية لخدمة طوائف متعددة سواء داخل المؤسسة أو خارجها، كما تبين كذلك إن

المحاسبة ليست هدفا في حد ذاتها ولكنها وسيلة لخدمة أصحاب المؤسسة، والإدارة والتعمق.

يعمل النظام المحاسبي في شركات التأمين على توفير البيانات والمعلومات التي تساعد المستويات الإدارية المختلفة في تقييم

نتائج تطبيق السياسات المختلفة تمهيدا لاتخاذ القرارات المناسبة، ويشتمل النظام المحاسبي على مجموعة من النماذج

والسجلات والإجراءات والوسائل التي تستخدم في تسجيل وتبويب البيانات المالية ثم تلخيصها وعرضها في شكل

معلومات مفيدة لمن يهمه الأمر من مستخدمي هذه البيانات والمعلومات سواء من داخل المؤسسة أو خارجها.

المطلب الأول: تعريف النظام المحاسبي وأهدافه

يتكون النظام المحاسبي من مجموعة أو نسق مترابط من الأجزاء أو العناصر والتي تشكل في مجموعها الأساس

العلمي لهذا النظام ، وذلك بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف والتي صمم أصلا من أجلها .

1- E. Kieso & Jerry J. Weygantd, Intermediate Accounting, John Wiley & sons Inc, Donal
, USA, p 6.

يعتمد نجاح وفعالية النظام في تحقيق أهدافه المرجوة على سلا

تحقيق وبلوغ هاته الأهداف، وفضلا عن ذلك يقوم النظام المحاسبي على مجموعة من المميزات تشمل في مجموعة
المستندية، مجموعة دفترية ومجموعة التقارير والقوائم المالية .

أولا: تعريف النظام المحاسبي

يعتبر النظام المحاسبي من بين الوسائل التي تمكن إدارة المؤسسة من تجميع وتشغيل وتقرير البيانات الضرورية عن
نتيجة الأعمال التي تمت بتوجيهها وإشرافها ويشتمل النظام المحاسبي على مجموعة النماذج والسجلات، الإجراءات
والوسائل المستخدمة في تسجيل وتلخيص وتقرير البيانات المالية المطلوبة بواسطة الإدارة لتحقيق الرقابة على الأنشطة،
ولتقديمها إلى الجهات الخارجية المهتمة بأعمال المؤسسة.

و يمكننا تعريفه على أنه: نسق متكامل من الموارد البشرية والمادية والذي يعمل من خلال المنظمة، ويقوم بإعداد
المعلومات المالية، والبيانات التي يتم الحصول عليها من جمع وتجهيز وتشغيل هاته البيانات بغية الوصول إلى مجموعة من
التقارير والقوائم تعد في ضوء شروط والتزامات معينة، ويجب أن يتوافق هذا النظام مع الهيكل التنظيمي للشركة، بقصد
خدمة الأطراف الداخلية والخارجية¹.

ثانيا: أهداف النظام المحاسبي²

ولقد كان يقتصر المفهوم التقليدي للنظام المحاسبي على تقديم البيانات التاريخية التي تساعد في إعداد القوائم
المالية، بهدف إظهار نتيجة نشاط المؤسسة من ربح أو خسارة وإظهار المركز المالي، وتطوره كان نتيجة تنامي
احتياجات المؤسسات من البيانات والمعلومات لممارسة مهامها، فضلا عن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي
وحاجتها الماسة إلى الإشراف والرقابة على نشاطها الأمر الذي ألقى على النظام المحاسبي أعباء جديدة

1- محمد جمال علي هلاي، عبد الرزاق قاسم شحادة، محاسبة المؤسسات المالية البنوك التجارية وشركات التأمين، دار المناهج، عمان، 2003، ص: 275.
2-samir merouani ,le projet du nouveau système comptable algèrien ,anticiper et préparer le passage,émoir de magistèr en sciences de gestion,option management ,alger ,2007-2006,p:92.

يمكن بلورها في :

-توفير البيانات والمعلومات المالية والكمية لمختلف المستويات الإدارية والنسب الموزعة بالوسائل والصور والتوثيق

المناسب سواء في التخطيط أو الرقابة،

-يوفر المعلومات التي تطلبها الأطراف الخارجية مثل أجهزة الإشراف والرقابة،

-يقوم بتحقيق الأهداف الخاصة بالحياة الاقتصادية والاجتماعية العامة،

-توفير مجموعة متكاملة من التقارير تحتوي على معلومات يستفيد منها كل من له علاقة بالمؤسسة وذلك، الهدف

ترشيد قراراته تجاهها،

-استخدام التقارير من طرف أجهزة الإشراف لمراقبة النشاطات المختلفة الممارسة من قبل المؤسسة .

المطلب الثاني: مبادئ تصميم النظام المحاسبي و ركائزه

لكل نظام محاسبي مبادئ و ركائز يعتمد عليها حتى يحقق أهداف المؤسسات، ويجب أن يكون وفقا لأطر علمية

ليجعل مختلف العمليات المحاسبية تكون مفهومة وواضحة مستخدميهما المختلفين.

أولا: مبادئ تصميم النظام المحاسبي¹

يتم تقسيم الشركات إلى إدارات أو أقسام، وتعتبر المشكلة الرئيسية للنظام المحاسبي هي ضمان تدفق المعلومات

بين تلك الإدارات وما يترتب على ذلك من أعباء كتابية جسيمة هي من أصعب مشاكل النظام.

يتم توزيع السلطة والمسؤولية على كل قسم في المؤسسة فيصبح مستقل عن غيره و مسؤول أمام المستوى الإداري

الأعلى ومتساوي مع الأقسام الموجودة معه على نفس المستوى، فإذا كان هناك بعض الصعاب المتعلقة بسجلات أحد

الأقسام فإنه يمكن الاستعانة بأحد خبراء النظم لحل هذه الصعاب، كما أنه حدث ارتباك في خطوط الاتصال بين

1-ستيفن موسكوف، مارك سيكمن، ترجمة: كمال الدين سعيد، أحمد حجاج، نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات مفاهيم وتطبيقات، دار المريخ، للنشر، الرياض، ص:25.

قسمين من أقسام الشركة فيجب أن يعاد النظر في عملية تنظيم الأ

هو مراجعة الإجراء القديم أو الوضع القائم واقتراح حل للمشكلة

ويجب ضمان أقصى مستوى للكفاءة من خلال إلقاء نظرة شاملة للنظام ككل، أما النظرة الضيقة ا قد تكون

مفيدة في بعض الحالات، إلا إنه في معظم الأحوال يجب إعادة دراسة النظام للتغلب على المشاكل الأساسية فيه، بدلا

من تغيير الإجراءات والطرق المستخدمة كلما حدث مشكلة في أحد أجزاء النظام، ولهذا الغرض يجب أن يكون الخبير

ملما بجميع أعمال الشركة وبالعلاقات الداخلية بين إدارته وأقسامه المختلفة.

وحتى يمكن تصميم النظام بطريقة تسمح بتدفق المعلومات بين جميع العمليات والأقسام، وجب جمع البيانات وتنظيمها

وتخزينها ومعالجتها يدويا وآليا وعرضها في شكل بيانات خام، بيانات محللة ومعارف، وبأي من الوسائل النصية والمرئية

والصوتية، فإن هذه النظرة الشاملة يجب أن تؤخذ باستمرار لضمان أقصى كفاءة ممكنة، ولا يمكن بحال من الأحوال أن

ينقسم النظام المحاسبي إلى مجموعة من النظم في كل قسم، ولكنه وحدة واحدة تغطي جميع مصالح الشركة، إن هذه

النظرة تمكن الخبير من اقتراح تغييرات تمنع تداخل الاختصاصات، وقد تصل تلك الاقتراحات إلى إنشاء أقسام جديدة

لضمان الرقابة والكفاءة¹.

وفي معظم الحالات نجد أن إعادة تنظيم الشركة يعتبر أمرا ضروريا بعد إدخال النظم الحاسوبية الآلية، أو الإلكترونية

وهذه تعتبر أيضا من المسؤوليات الملقاة على عاتق مصممي النظام المحاسبي، ويلاحظ أنه لا يجب أن ينظر إلى تلك

الوسائل الحاسوبية الحديثة على أنها أدوات لزيادة سرعة العمليات فقط، تؤدي إلى زيادة الكفاءة والدقة وتخفيض

التكاليف في بعض الحالات، وبناء على ذلك فإنه يجب أن يكون مصمم النظام على علم تام بالسجلات والتقارير

والقوائم والمراسلات الداخلية والخارجية اللازمة لبقاء الشركة الإمام يمكنه أن يصمم النظام بطريقة تيسر الحصول على

هذه المطالب في الوقت المناسب.

1- سمير الصبان، إسماعيل جمعة، تحليل وتصميم نظم المعلومات الحاسوبية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 1997، ص:45.

ثانياً: ركائز تصميم النظام المحاسبي

يسعى النظام المحاسبي إلى خدمة إدارة المؤسسات لتحقيق أهدافها، وهذا جد ركن أساسي ينبغي أن تراعى عند

تصميم النظام وإعمالها يترتب عليه آثار سيئة، وتتمثل في:

-ملائمة التقارير المالية: إن دراسة وتحليل القوائم المالية وغيرها من البيانات التي تحتاجها الإدارة تعتبر الركيزة الأولى

للبدء في تصميم النظام المحاسبي، إذ ينبغي على المصمم أن يضع نصب عينيه أهدافاً ونوعية ودرجة إدراك مستخدمي

المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية التي يعدها سواء في الوقت الحالي أو في المستقبل، حتى يتمكن من اختيار طرق

القياس المحاسبي التي تتفق واحتياجاً لم التي تساعدهم على تحقيق الأهداف¹.

-الدقة: تعتبر الدقة من العوامل الهامة جداً التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند تصميم النظام المحاسبي في الشركات،

ويجب أن يتحقق مصمم النظام من توافر الدقة في كل ناحية من نواحي النظام، وقد يبدو للبعض أن الدقة تعني توازن

الحسابات التحليلية مع حسابات الرقابة، ولكن هذه النظرة ضيقة لموضوع الدقة، إنما تتسع لتشمل التحقق من صحة

قيد وتصنيف وتلخيص العمليات المختلفة، بدرجة تجعل القوائم النهائية تعكس المركز المالي الحقيقي ونتيجة الأعمال مما

سيساعد الشركة على اتخاذ القرار.

يجب على المصمم أن ينظر باهتمام إلى المناطق التي يحتمل الخطأ فيها كما يجب أن يوفر الوسائل الكفيلة

باكتشاف الأخطاء مجرد وقوعها، ومن ثمة سيساعد الإدارة في اتخاذ قرارات مع ضرورة عرضها بطريقة جيدة.

-السرعة: تعد السرعة من الاعتبارات المهمة في تصميم النظام المحاسبي، فلا شك أنه إذا كانت المعلومات غير متوفرة

لدى الإدارة، فإن هناك احتمال اتخاذ قرارات خاطئة فيما يتعلق المشكلة ويكون الوقت متأخراً لإصلاح الضرر الواقع،

ويجب أن تكون السجلات المحاسبية أكثر من سجلات تاريخية لإظهار النتائج السابقة ويجب أن يعد النظام المحاسبي

بطريقة تجعل تقارير اليومية والشهريّة معروفة مباشرة بعد انتهاء
القرارات اليومية.

-قابلية المعلومات للقياس: تعتبر المحاسبة أداة لعرض الحقائق الاقتصادية باستخدام النقود كوسيلة للقياس، وبالتالي فإن المحاسب يركز اهتمامه على البيانات والمعلومات التي تخضع للقياس الكمي و يعرضها في التقرير المحاسبية.

تعتبر المحاسبة أداة لعرض الحقائق الاقتصادية باستخدام النقود كوسيلة للقياس، وبالتالي فإن المحاسب يركز اهتمامه على البيانات والمعلومات التي تخضع للقياس الكمي ويعرضها في التقارير المحاسبية.

-موضوعية المعلومات: تتميز الأطراف التي تستخدم المعلومات المحاسبية بأ[] متعددة من ناحية، ومن ناحية أخرى ذات مصالح متعارضة بينما يقوم طرف واحد فقط بإعداد هذه المعلومات، ومن هنا ينبغي على معد المعلومات المحاسبية أن يراعي الحياد بين جميع الأفراد الذين يستخدمون.

-قابلية المعلومات للتحقق: إن مراعاة الموضوعية والحياد عند إعداد المعلومات المحاسبية، تساعد كثيرا في أن تكون هذه المعلومات قابلة للتحقق حيث ارتكزت على قواعد قياس موضوعية تعمل من خلال مفاهيم محددة لا تختمل اللبس ، أو التأويل في تفسير هذه المعلومات¹.

-الرقابة الداخلية: تعتبر الرقابة الداخلية أحد الاعتبارات الهامة في تصميم النظام المحاسبي، وتتكون من تنظيم والإجراءات المنسقة التي يتم القيام العمل داخل الشركة لحماية أصولها، ولضمان دقة وسلامة بيانا [] المحاسبية، ولزيادة كفاء [] التشغيلية.

1- محمد جمال علي هلالي، عبد الرزاق قاسم شحادة، مرجع سبق ذكره، ص:278.

تعني الرقابة الداخلية أكثر من تصميم لنماذج المحاسبية وتحديد

التي قد تمتد إلى تنظيم الشركة ذاتها، فطالما أن تعني تنظيم العمل، فإن مصمم النظام المحاسبي قد يصيب بعض التغييرات في الهيكل الوظيفي للشركة.

و لا تقتصر الرقابة الداخلية على الدفاتر والبيانات المستخرجة منها، ولكنها تشمل على إجراءات يتم القيام لحماية أصول الشركة من ضياع أو الإسراف، فإن أي إجراء يوضع داخل الشركة لضمان مراجعة سجلات يمكن أن يندرج تحت الرقابة الداخلية وأي خطة المنظمة لزيادة الكفاءة التشغيلية ولتشجيع الأفراد على تطبيق سياسة الإدارة أيضا تندرج تحت الرقابة الداخلية، كما تشمل على وضع معايير مقدمة للأداء ووضع التقارير على لأداء الفعلي، ويعتبر توزيع المسؤوليات بطريقة تجعل عمل الفرد يراجع بواسطة غيره تلقائيا من مظاهر الرقابة الداخلية، ذلك لأنه في هذه الحالة يجب أن يتفق أكثر من فرد على أي تلاعب مما يصعب معه القيام به.

يعتبر الحكم على درجة الاعتماد على البيانات المختلفة أو دقتها أحد وظائف الرقابة الداخلية المرتبطة بالمحاسبة، ولا شك أن هذه العملية ليست وظيفة إدارة الحسابات فقط طالما أن التقارير والبيانات تمر بأقسام مختلفة قبل وصولها إلى إدارة الحسابات، ولهذا فإن مسؤولية التأكد من صحة البيانات يقع على عاتق جميع أقسام المؤسسة التي يكون لها علاقة بتشغيل البيانات، وتعتبر من أحد مسؤوليات إدارة المؤسسة لصياغة سياسات خاصة للمحافظة على أصولها وتحقيق أرباح، ويمكن أن يشترك مصممو النظم المحاسبية بمخبرهم في إرشاد الإدارة هذا المجال، و لكن هذا لا يغير من كون الرقابة الداخلية هي مسؤولية إدارة المشروع مجتمعة.

ويجب على مصمم النظام أن يتأكد من ضرورة تحقيق الرقابة الداخلية في كل مرحلة من إعداد النظام، فالمؤسسة لا تعيش بقصد الاحتفاظ بسجلات وقوائم ولكن لتحافظ على أصولها وزيادتها، فأى نظام يسمح بتسرب الأصول أو نقصها عن طريق الإهمال وعدم الكفاءة أو السياسات المحاسبية غير السليمة لا يعتبر نظام فعال على الإطلاق.

-التكلفة: يجب أن يولي مصمم النظام المحاسبي عناية خاصة بالت-

إمكانية تحمل المؤسسة لتكاليف تطبيق النظام المقترح، وما إذا كانت سسجي من حارته مريدا من الأرباح، وقبل البدء

في اتخاذ القرار بتنفيذ النظام الجديد يجب إعداد قائمة تكاليف مقارنة تقارن الوضع القديم بالجديد.

ويلاحظ أن جميع الاعتبارات والركائز كان هدفها زيادة ربحية المؤسسة وتحسين مركزه المالي بطريق مباشر أو غير

مباشر، فالتقارير المالية يتم عرضها بقصد تجنب الخسائر وتفادي عدم الكفاءة وبالتالي زيادة الأرباح، وبنفس الطريقة

فان الدقة والسرعة تحقق هذا الهدف على أساس أن تمت الإدارة بمعلومات يمكن الاعتماد عليها في الوقت

المناسب ، وكذلك اعتبار الرقابة الداخلية تحقق نفس الهدف طالما أن المقصود منه هو المحافظة على أصول الشركة

وزيادة كفاءة العمليات والالتزام بالسياسات الإدارية زيادة أصولها أو المحافظة عليها .

المطلب الثالث:العوامل المؤثرة في تصميم هيكل النظام المحاسبي

يتأثر اختيار هيكل النظام المحاسبي بما ينطوي عليه من تشكيكه النظم الفرعية والقواعد والمعايير التي تحكم الأداء

المحاسبي، ومجموعة الدفاتر والمستندات وطرق تصميمها. ، إجراءات التشغيل، وعناصر الرقابة ونظم التقارير، وغير ذلك

من العناصر والمقومات بعدد من العوامل منها¹:

-حجم المنشأة: تكون الرقابة المباشرة للمالك في المنشآت الصغيرة والتي يختفي فيها تقسيم العمل المحاسبي وربما

يعتمد في أدائه على موظف واحد أو شخص خارجي، يكون هيكل النظام مبسطا بدرجة كبيرة وغالبا ما يكون بالقدر

الذي يلي المتطلبات القانونية، أما في المنشآت الكبيرة فيكون النظام على درجة كبيرة من التنوع وتعدد المراحل

والإجراءات ويراعى فيه تلبية احتياجات مختلف الأطراف على درجة كبيرة من التنوع وتعدد المراحل والإجراءات ويراعى

فيه تلبية احتياجات مختلف الأطراف الداخلية والخارجية.

1-عادل محمد الحسون، خالد ياسين القيسي، النظم الحاسوبية ، مطبعة دار الكتب والوثائق ، الجزء الأول ، العراق، الطبعة الأولى ، 1991 ، ص 176-178.

-الشكل القانوني للمنشأة وطبيعة الملكية: تقسم المنشآت إلى

خاصة مملوكة للأفراد، ومنشآت مختلطة تشارك الدولة بجزء رأسمالها، ومن الطبيعي أن يباين النظام المحاسبي بالنسبة

القانوني لكل من هذه التنظيمات.

-أهداف المنشأة: فهناك منشآت تهدف إلى الربح، ومنشآت غير هادفة للربح كالمنشآت الحكومية والبلدية

والتعاونية والخيرية، ومن الطبيعي أن ينصب جل اهتمام النظام المحاسبي في المنشآت الهادفة إلى الربح على طرق قياس

وتحديد صافي النتيجة من ربح أو خسارة، بينما ينصب اهتمام النظام الثاني من المنشآت على الربط مع السياسات التي

تعمل هذه المنشآت على تحقيقها.

-طبيعة النشاط: يؤثر هذا العمل بدرجة أكبر من غيره، فيختلف النظام المحاسبي في منشأة تجارية عنه في منشأة

صناعية أو مصرفية أو شركة تأمين أو منشأة زراعية، فلا تحتاج المنشأة التجارية مثلا إلى نظام للتكاليف، كما إن نظام

التكاليف في منشأة صناعية يختلف عن النظام ذاته في منشأة زراعية، وتحتاج المنشأة المصرفية إلى نظام مختلف تماما عن

المنشآت السابقة وكذلك الحال بالنسبة لشركات التأمين.

-أثر التشريع: يتأثر النظام المحاسبي لأي منشأة حتما بالتشريع، إلا إن حجم التأثير يختلف فهو يتسع في المنشآت

العامة أكثر مما هو عليه الحال في المنشآت الخاصة، ولا يقتصر أثر التشريع على التشريعات الوطنية، فالفروع الخارجية

تتأثر أيضا بالتشريعات السائدة في البلدان المقامة فيها.

-التنظيم الإداري: في حالة التنظيم المركزي تبرز الحاجة إلى نظام محاسبي مركزي، أما في حالة النظام اللامركزية فتبرز

الحاجة إلى تكييف النظام لتلبية احتياجات مختلف مراكز القرار من المعلومات المحاسبية.

-استخدام الحاسبات: وهي تؤثر بدرجة كبيرة ففي ظلها تختفي بعض السجلات وبعض الوظائف المحاسبية ويتجه

النظام المحاسبي نحو المركزية وتبرز الحاجة إلى إتقان عناصر الرقابة بما يتفق وخصوصية الوضع الجديد.

-الانتشار الجغرافي: إن المنشأة ذات الفروع المتعددة تحتاج إلى تقسيم النظام أفقيا على عدد الفروع وإعداد نتائج

الأعمال والحسابات الختامية لكل فرع، كما إن للفروع الخارجية خصوصيتها أيضا.

- المؤثرات الاقتصادية: فعندما تشتد المنافسة مثلاً، تبرز المعلومات المحاسبية بأوقات قصيرة جداً وبتفاصيل أكثر¹.

- اتساع أفق المحاسبة: منذ بداية القرن الحالي وأفق المحاسبة يتسع باضطراد، وتصبح لها وظائف جديدة كالمحاسبة القومية، المحاسبة عن المسؤوليات الاجتماعية، محاسبة التضخم ومحاسبة الموارد البشرية وغيرها، إن كل هذه الوظائف تتطلب أنظمة محاسبية جديدة أو تكيف في الأنظمة القائمة.

المبحث الثالث: المعايير المحاسبية والإجراءات المعتمدة في صياغتها

تأكيداً للدور الهام الذي تؤديه المحاسبة في المجتمع من خلال ما تقدمه من معلومات محاسبية ضرورية للعديد من المجالات ولا سيما المجالات الاستثمارية، فقد سعت الكثير من دول العالم إلى تنظيم السياسة المحاسبية، فقد سعت الكثير من دول العالم إلى تنظيم السياسة المحاسبية الخاصة عن طريق إصدار المعايير المحاسبية لكي تحكم العمل المحاسبي وتكون بمثابة إرشادات مفيدة في التطبيق العملي، ويتم بموجبها إعداد التقارير المالية التي يعتمد عليها حملة الأسهم والآخرين من أصحاب المصلحة في الوحدات الاقتصادية في اتخاذ القرارات الصائبة، ولاسيما القرارات الاستثمارية.

المطلب الأول: تطور المعايير المحاسبية من المنظور التاريخي²

تعرض البيئة التي تعمل فيها المحاسبة للتغير في الظروف الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والسياسية وتؤدي تلك التغيرات إلى تغيير ما يحتاجه مستخدمو التقارير المالية من معلومات ولذلك فإن هذه التغيرات تنشأ الحاجة إلى معايير محاسبية جديدة في القياس والإفصاح واختلاف في كمية ونوعية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في تلك التقارير، وفي هذا الإطار تسلط الباحثة الضوء على تطور المعايير المحاسبية في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن تطور معايير المحاسبة الدولية.

1- عادل محمد الحسون، خالد ياسين القيسي، مرجع سبق ذكره، ص: 179.

1- تشوي فدرينك، فروست كارون، المحاسبة الدولية، ترجمة محمد عصام الدين زايد، دار المريخ للنشر، الرياض، 2004، ص: 110.

صدرت الفكر المحاسبي والممارسة المهنية إلى أستراليا وكندا والولايات المتحدة وغيرها من المستعمرات البريطاني.

وبعد قانون الشركات ومهنة المحاسبة الأكثر تأثيراً على أنشطة الشركات في بريطانيا وتعود بداية تأثير قانون الشركات إلى سنة 1845 حيث حفز وضع هذا القانون في بريطانيا على تطوير المعايير المحاسبية، وقد طرأ على هذا القانون سلسلة من التطورات كان آخرها في سنة 1981 ليشمل على مضامين التوجهين الرابع والسابع للمجموعة الأوروبية، وقد تم تطبيق تعليمات الإتحاد الأوروبي الرابعة والتي أضافت قواعد ملزمة فيما يختص بشكل القوائم المالية والمبادئ المحاسبية وكذلك المصطلحات الأساسية المستخدمة من قبل الشركات العامة والخاصة ونتيجة لذلك توحدت أشكال ومضامين القوائم المالية لأول مرة في بريطانيا، أما في عام 1989 فقد عدل هذا القانون وفقاً لتوجيهات الإتحاد الأوروبي مسألة توحيد القوائم المالية وأوكل عملية توحيد المعايير إلى القطاع الخاص¹.

ويعود إنشاء أول هيئة محاسبية إلى عام 1854 حيث تم إنشاء جمعية المحاسبين بأدنبرة في اسكتلندا ثم تبعه إنشاء اتحادات وهيئات مهنية في أكثر من مقاطعة بريطانية إلى أن تم إنشاء معهد المحاسبين القانونيين في عام 1880 الذي صدر عنه نشرات في شكل توصيات حول المبادئ المحاسبية بلغت (ICAEW) إنكلترا وويلز، وقد كان لتلك 29 توصية في مجالات مختلفة من الممارسة المحاسبية وللمدة من 1942-1969 التوصيات المشار إليها أعلاه بعض نقاط الضعف منها :

- لم تكن هذه التوصيات إلزامية حيث كانت تصدر كمرشد للأعضاء في المعهد،

- مثلت تلك التوصيات وصفاً للتطبيقات الجارية في حينها ولم تصدر كنتيجة للبحوث الميدانية حول الأهداف

المحاسبية،

- لم تقلل من الاختلافات وعدم التجانس في الطرائق المحاسبية المستخدمة في التطبيق العملي.

وبالنظر لكثرة الانتقادات التي وجهت لتلك التوصيات ولا

توجيه المعايير المحاسبية ASSC عام 1969 والتي سميت فيما بعد باسم لجنة المعايير المحاسبية (ASSC) حيث شكلت نقطة البداية لتطوير المعايير المحاسبية في المملكة المتحدة، وكان الهدف الرئيسي لتكوين هذه اللجنة هو تضييق مجالات الاختلاف والتنوع في الممارسات المحاسبية، وقد انضمت إلى اللجنة أعلاه المعاهد المهنية وتضم الأخرى في بريطانيا في عام 1976 وسميت بعد ذلك باللجنة الاستشارية للمجالس المحاسبية CCAB وتضم هذه اللجنة كل من معهد المحاسبين القانونيين في انكلترا وويلز (ICAEW) واتحاد المحاسبين القانونيين المعتمدين ACCA ومعهد المحاسبين القانونيين في اسكتلندا (ICAS) والمعهد (CIMA) والمعهد القانوني للمالية العامة والمحاسبة CIPFA وأخيرا معهد المحاسبين القانونيين في ايرلندا (ICAI) وتعد إصدارات هذه اللجنة في شكل بيانات بمعايير التطبيق المحاسبي (SSAP) مقرة ومعتمدة من قبل ست هيئات محاسبية يكون لها حق الاعتراض على تلك البيانات وتعديلها، هذا وقد أصدرت اللجنة (25) بيانا بمعايير التطبيق المحاسبي للمدة من 1971 إلى 1990، وبالرغم من الجهود التي بذلتها اللجنة المشار إليها أعلاه في مجال صياغة وتطوير المعايير المحاسبية كانت إلا أنها كانت تعاني من بعض نقاط الضعف المثلة في تشكيلها وأسلوب عملها تمثل أهمها بالآتي:

- كثرة عدد أعضائها وعدم تفرغهم التام للعمل،

التباطؤ واستخدام الحلول الوسطى في وضع المعايير المحاسبية وتطويرها،

- الجودة الضعيفة لمعاييرها من حيث الإلزام فقد عدت من قبل البعض مجرد توصيات ليس لها صفة الإلزام. وبناء على

ما سبق تم إصدار تقرير Deargin في عام 1988 الذي أوصى بإحداث تغييرات مهمة عملية وضع

المعايير المحاسبية في المملكة المتحدة حيث تضمن التقرير هذا على الآتي¹:

-استبدال لجنة المعايير المحاسبية [1]يكل جديد يمتلك صلاحية صياغة

المحاسبية التي سبق الإشارة إليها ،

-يتم تمثيل الهيكل بعدد من [1]الس واللجان وهي مجلس إعداد التقارير المالية وعليه مسؤولية رقابة السياسة الكلية

ويمتلك صلاحية إصدار المعايير وتطويرها، ولجنة مراجعة عملية إعداد التقارير المالية للإشراف على المتابعة،

مواجهة المشكلات المحاسبية الطارئة وإيجاد الحلول المناسبة لها،

-يتم بموجب القانون فرض العقوبات على الشركات التي لا تتماشى إجراء [1]ا مع الإصدارات ذات الصلة بالمعايير،

ويمكن للجنة مراجعة إعداد التقارير المالية أن تتحرى حالات الخروج عن معايير المحاسبة واللجوء إلى المحكمة لإجبار

الشركات على تعديل قوائمها المالية وفقا لمتطلبات المعايير المحاسبية الصادرة.

وقد مثل تشكيل مجلس المعايير المحاسبية في أيلول عام 1990 بداية جديدة في عملية وضع وتطوير المعايير

المحاسبية في المملكة المتحدة، حيث أدى إلى انخفاض التأثير المباشر لمهنة المحاسبة على وضع تلك المعايير وتطويرها هذا

ويمتلك رئيسا ومديرا فنيا متفرغين للعمل بشكل تام، فضلا عن سبعة أعضاء يعملون بتفرغ جزئي كما أن له درجة من

الدعم الحكومي من خلال السلطة القانونية التي تضمنها قانون الشركات لسنة 1989، ويتبع مجلس المعايير المحاسبية

[1]الس الأعلى الممثل في مجلس إعداد التقارير المالية وهو هيئة مستقلة يتكون من مجموعة من الأعضاء البارزين في المهنة

والصناعة والمؤسسات المالية وهو يقوم بتوفير التمويل المناسب لمجلس المعايير المحاسبية فضلا عن مهمة وضع السياسة

العامة ذات الصلة¹.

و بعد [1]ليار المالية التي اجتاحت الولايات المتحدة الأمريكية بين عامي 2001-2002 برز سنة 2003

مفهوم حوكمة الشركات وتعزيز مهنة المحاسبة والتدقيق في المملكة المتحدة، وتولى [1]الس مع هيئاته التشغيلية مهام

صياغة وتطوير المعايير بما ينسجم معايير الحوكمة، فضلا عن مهمة إلزام ومراقبة تنفيذها.

-تطور المعايير المحاسبية في الولايات المتحدة الأمريكية: ا

والسياسية التي انعكست على التطبيقات المحاسبية، تطورت مبادئ وإجراءات حسبه عبر مئات السنين في الولايات المعايير المحاسبية في غضون الخمس و السبعين سنة الماضية، إذ عملت عدة جهات على تطوير المعايير المحاسبية هناك و أول من بدأ هذا العمل هو المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين وبعد هذا الأخير منظمة مهنية للمحاسبين [1]ازين بممارسة مهنة المحاسبة و التدقيق في الولايات المتحدة الأمريكية ثم تأسيسه عام 1887 ويمتلك تأثيرا على الهيئات المحاسبية الأخرى ومصدرا للتعليمات حول معايير الأداء والسلوك المهني، وهو يضم في تشكيلته الأعضاء في مجال شركات المحاسبة الكبرى والتي لها نفوذ واسع هناك البارزين ، وقد لاحظ المعهد المذكور منذ بداية تأسيسه الاختلافات في التطبيقات المحاسبية المستخدمة في معالجة العمليات المالية وانعكاس ذلك على نتائج تلك العمليات وأثارها في تضليل [2]تمع المالي وقد أهتم المعهد اهتماما خاصا في تطوير المبادئ المحاسبية ولا سيما بعد انتهاء الأزمة الاقتصادية الكبرى في الثلاثينيات، وذلك بسبب تفشي أساليب محاسبية مضللة لمستخدمي المعلومات المحاسبية¹ .

فقد حفز [3]يار أسواق رأس المال في الولايات المتحدة الأمريكية وحدث الركود الاقتصادي في عام 1929 عملية وضع معايير محاسبية تعتمد على المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما، وكان أحد أسباب هذه الأزمة قد تمثل في عدم اكتمال المعلومات المحاسبية وقابليتها للفهم لدى حاملي الأسهم بسبب إتباع أسس محاسبية مختلفة من قبل الشركات العاملة هناك والتي قادت إلى إعداد تقارير مالية متضخمة في القيمة مما أدى إلى ارتفاع القيمة السوقية للأسهم عن القيمة الحقيقية لها، فضلا عن عدم كفاية الإفصاح المحاسبي في تلك التقارير.

وقد أسفر ما سبق عن إنشاء هيئة تداول الأوراق المالية في عام 1934 وهي تعد بمثابة وكالة حكومية ذات تنظيم خاص ومستقل تتكون من خمسة أعضاء متفرغين يعينهم رئيس الولايات المتحدة ويعتمد تعيينهم الكونغرس الأمريكي، و [4]د ف الهيئة إلى حماية مصالح المستثمرين من خلال ضمان الإفصاح الشامل في التقارير المالية للشركات المساهمة

1-حسين القاضي، حمدان مأمون، نظرية المحاسبة ، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى ، 2001 ، ص:26.

ولاسيما تلك المدرجة في السوق المالية، وتكون مسؤولة عن إصدار

الأوراق المالية في البورصات لضمان تقديم تقارير مالية صادقة من قبل تلك الشركات، وهذه الهيئة صارت مسؤولة عن وضع

المعايير المحاسبية والإلزام بإتباعها، مع أن الهيئة كانت نقلت هذه المهمة إلى القطاع الخاص بصورة كاملة في عام

1938، وقد أصدرت الهيئة عدد من التشريعات المحاسبية في سلسلة النشرات المحاسبية، ونشرت إعداد التقارير المالية

والتي تتضمن قواعد إعداد التقارير المالية ونشرات هيئة المحاسبة.

تم تشكيل لجنة الإجراءات المحاسبية في عام 1939 التابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين حيث مثلت

أول جهة أو هيئة خاصة عينت بإعداد المعايير المحاسبية وقامت بإصدار العديد من النشرات في مجال المحاسبة وبلغ

عددتها (51) نشرة للمدة من 1939-1959 والتي تناولت مشاكل محاسبية معينة فضلا عن مشاكل الإبلاغ المالي،

وكان الغرض من تشكيلها هو توضيق مجالات الاختلاف وعدم الاتساق في التطبيقات المحاسبية إلا أن هذه اللجنة لم

تستطع وضع إطارا نظريا للمحاسبة المالية¹.

ونتيجة لما سبق تعرضت اللجنة إلى الانتقادات نظرا للتباطؤ في تنفيذ أعمالها وفي طريقة صياغتها وإصدارها

للمعايير المحاسبية التي لم تكن تعتمد البحث العلمي بشكل كاف، إلى جانب أن أعضاء اللجنة كانوا يعملون بشكل

جزئي فضلا عن عدم كفاية الملاك الوظيفي من حيث العدد وخضوعهم للتغيرات المستمرة، لذلك فقد اشتدت

الضغوط على المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين لتشكيل لجنة أخرى بدلا من لجنة الإجراءات المحاسبية، وفي عام

1959 تم تشكيل مجلس المبادئ المحاسبية الذي أنصبت مهامه في وضع المبادئ المحاسبية،

فضلا عن تحديد الممارسات المحاسبية وتوضيق مجالات الاختلاف وعدم الاتساق فيها.

وقد قدم مجلس مبادئ المحاسبة الذي يضم في عضويته أعض

المتعم الأكاديمي ، طيلة مدة 1959-1973 واحد وثلاثين رأياً واربعة مبادئ وحسب التفسيرات التي تناولت التغيير من مشاكل التطبيق المحاسبي، ويعد البيان رقم (4) الذي أصدره المجلس في عام 1970 البداية في طريق وضع الإطار النظري للمحاسبة المالية وإعداد التقارير، إلا أن هذا المجلس قد تعرض أسوة باللجنة التي سبقته إلى انتقادات كثيرة لفشله في تضييق مجالات الاختلاف وعدم التجانس في التطبيق المحاسبي وكذلك لعدم قدرته على وضع الإطار النظري للمحاسبة المالية و إعداد التقارير¹.

نتيجة لما سبق تم في سنة 1971 تشكيل لجنتين هما لجنة True blood ولجنة Wheat هدفت الأولى إلى دراسة تركيبة المجلس السابق وطريقة عمله وتحديد التغييرات المطلوبة، وقد صدر تقرير هذه اللجنة في عام 1972 متضمنا مجموعة من التوصيات حول إلغاء أو حل مجلس مبادئ المحاسبة وتأسيس مجلس معايير المحاسبة المالية، في حين هدفت اللجنة الثانية إلى دراسة أهداف القوائم المالية وقد صدر تقريرها في عام 1973 حول تحديد أهداف القوائم المالية والذي يعد خطوة أولية في تطوير الأهداف حيث قاد إلى أحد أهم المشاريع التي قام بها المجلس معايير المحاسبة المالية في عام 1978 والمتمثل في وضع الإطار المفاهيمي للمحاسبة ومطالبته بضرورة بذل المزيد من الجهود لاستمرار تطوير المعايير، ويتكون مجلس معايير المحاسبة المالية الذي أنشأ عام 1973 من سبعة أعضاء أحدهم أكاديمي وآخر من الحكومة واثنين من الصناعة وثلاثة من المحاسبين المهنيين وهؤلاء الأعضاء متفرغين للعمل بشكل تام وليس لهم الحق في الاحتفاظ بوظائفهم السابقة، وقد تولى المجلس كجهة مستقلة عملية وضع وتطوير المعايير المحاسبية التي تستجيب لحاجة الاقتصاد ككل وليس لحاجة المهنة المحاسبية فقط، وكذلك أخذ وجهات نظر المجتمع في المعايير التي يتم وضعها من خلال إعطاء الفرصة لكافة الأطراف المعنية مثل: الأفراد، والمنشآت المهنية والمحاكم والشركات والمصالح الحكومية لإبداء رأيها واعتماد التغييرات اللازمة.

1-Kieso Douglas, W. & Others, Fundamentals of Intermediate Accounting –Study Guide, John Wiley & Sons, 2003, p:2

وقد تضمنت النشرات التي أصدرها المجلس المحاسبة قوائم بمذ

ونتيجة للتطورات السريعة في النشاطات الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية استجاب مجلس معايير المحاسبة المالية في عام 1984 مجموعة لدراسة القضايا المستعجلة للتطرق مجموعة في عضويتها محاسبين قانونيين وممثلين عن الشركات وممثل عن هيئة تداول الأوراق المالية¹.

و قد وضع المجلس في عام 1991 أول خطة إستراتيجية للأنشطة الدولية، وبذلك يعد أحد المتعاونين الرئيسيين الدوليين باشتراكه مع واضعي المعايير في أستراليا وكندا والمملكة المتحدة وكذلك لجنة معايير المحاسبة الدولية لوضع معايير متناسقة في بعض القضايا المهمة مثل الإفصاح عن الانفصال وربحية السهم.

ولعل الإصدار الذي كان له الأثر البارز في تطوير عملية صياغة المعايير المحاسبية الأمريكية هو القانون الذي أصدر في جويلية سنة 2002 ، حيث يؤكد البعض على أن هذا القانون يعد الأكثر أهمية من بين التشريعات التي أثرت في صياغة المعايير والإفصاح المالي وممارسات الشركات المساهمة منذ إصدار القوانين الخاصة بالأسهم في الولايات المتحدة الأمريكية في بداية الثلاثينيات، وقد جاء هذا القانون استجابة للأزمات المحاسبية التي اختزقت مصداقية المعلومات المحاسبية المنشورة من قبل الشركات الأمريكية².

فقد تناول القانون المذكور بشكل مباشر أو غير مباشر بعض نقاط الضعف في حوكمة الشركات الأمريكية واقترح الوسائل التي يمكن من خلالها المساعدة في إعادة بناء الثقة في النموذج المتبع، وطلب إجراء التعديلات بشأن المعايير المحاسبية الصادرة من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية، ولاسيما تلك المرتبطة بحوكمة الشركات بما ينسجم ومتطلبات الإجماع الدولي حول تلك المعايير، هذا وقد حصلت تلك على دعم وإسناد هيئة تداول الأوراق المالية، فضلا عن

1-محمد الشجيري، حويش علاوي، المعتقدات ومعايير الإبلاغ المالي في الولايات المتحدة وأثرها في المعايير الدولية، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، العدد 8، السنة الخامسة، العراق، 2001، ص:25.

2-Mehro Madhav, Sarbanes Oxley-Ushering An Extra-Ordinary Age of Transparency , Corporate Governance -International Journal For Enhancing Board Performance, 2005, p:3.

أسواق الأسهم هناك مثل سوق الأسهم في نيويورك وسوق أسهم الشركات المدرجة فيها استنادا إلى المعايير الصادرة بموجب القانون المذكور.

وفي عام 2004 قامت هيئة تداول الأوراق الأمريكية بإصدار منشور لتشجيع الأجنبية في الشركات البورصة

الأمريكية على تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بدلا من تطبيق معاييرها الوطنية.

يتبين مما سبق أن القطاع الخاص ممثلا بمجلس معايير المحاسبة المالية كان له تأثير كبير على عملية وضع المعايير

المحاسبية الأمريكية وتطويرها باعتباره جهة مستقلة تعمل تحت إشراف هيئة تداول الأوراق المالية التي تلزم الشركات

المسجلة فيها بإتباع هذه المعايير و تمنح إلمس المذكور درجة من الدعم الحكومي .

-تطور المعايير المحاسبية الدولية: إن اختلاف التطبيقات المحاسبية بين مختلف دول العالم والناجحة بسبب ازدياد

حركة الأعمال الدولية مع ظهور الشركات متعددة الجنسية ونمو أسواق المال العالمية، قد تطلب وجود نوع من المقاييس

التي تساعد على تضيق مجالات الإخلاف و التنوع في المعالجات المحاسبية المتبعة والمساعدة على تحقيق المقارنة بين

التقارير المالية للشركات المحلية والدولية مما يؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين في مصداقيتها، عليه فقد ظهرت الحاجة إلى

وجود معايير محاسبية موحدة يمكن تطبيقها على المستوى الدولي، وتعد لجنة معايير المحاسبة الدولية من أهم المنظمات

التي اهتمت بذلك الأمر وهي من أكثر الجهات الدولية نشاطا وبروزا في تحمل المسؤولية المرتبطة بنشر ووضع المعايير،

والتي يمكن استخدامها في كافة أنحاء العالم ويمكن تطبيقها في كافة بيئات الأعمال بغض النظر عن حجم ونوع نشاط

الشركات العاملة فيها، فضلا عن العمل بشكل عام على تطوير وتنسيق الأنظمة والمعايير المحاسبية وكذلك الإجراءات

المتعلقة بعرض التقارير المالية لتلك الشركات.

وقد تم تأسيس لجنة معايير المحاسبة الدولية في عام 1973 بموجب اتفاقية بين المنظمات المحاسبية القائدة في كل

من أستراليا وكندا وفرنسا وألمانيا واليابان والمكسيك وهولندا والمملكة المتحدة وإيرلندا والولايات المتحدة الأمريكية، وتمتد

جذور ذلك الاتفاق إلى عام 1966 عندما اتفقت المنظمات المحاسبية العاملة في ثلاث دول هي التي (AISG)

الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وكندا على تأسيس مج
الانسجام في الممارسات المحاسبية فيما بين الدول الثلاث¹.

ويتولى إدارة لجنة معايير المحاسبة الدولية مجلس يتكون من ممثلين لثلاث عشرة دولة يعينهم الإتحاد الدولي للمحاسبين فضلا عن أربع منظمات مهتمة بالإبلاغ المالي، حيث يتم اختيار ممثلين عن لجنة التنسيق الدولي لجمعيات المحللين الماليين وإتحاد الشركات المسيطرة الصناعية في سويسرا والجمعية الدولية لمعاهد المديرين الماليين ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي².

توصلت لجنة معايير المحاسبة الدولية في عام 1983 إلى اتفاقية عمل مشتركة مع الإتحاد الدولي للمحاسبين الذي تم تأسيسه في عام 1977 بهدف تنمية وتطوير المحاسبة في دول العالم، وكذلك تحقيق التوافق بين معايير المحاسبة المطبقة فيها وبموجب تلك الاتفاقية يلتزم الإتحاد بدعم جهود اللجنة فضلا عن دعم و تطوير الهيئات المهنية الإقليمية ذات الأهداف المشتركة، وبالنتيجة أصبحت جميع المنظمات المحاسبية المهنية الأعضاء في الإتحاد المذكور أعضاء في لجنة معايير المحاسبة الدولية.

وقد صدر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية خلال الفترة الممتدة من 1973 إلى 2001، 41 معيار محاسبي دولي كان آخرها معيار المحاسبة عن النشاط الزراعي الذي أعتمد في عام 2001، وأصبح ساري المفعول في عام 2003، وبالرغم من إنجاز غالبية الأهداف المعلنة للجنة ومن بينها صياغة معايير محاسبية جديدة و تعديل المعمول بها في ظل التغيرات البيئية المستجدة، ومحاولتها تحقيق التوافق المحاسبي عن طريق تطبيق المعايير المحاسبية دوليا فقد واجهت اللجنة المذكورة العديد من التحديات التي فرضتها التغيرات البيئية ومنها:

1- خالد أمين عبد الله، معايير المحاسبة الدولية وإعداد القوائم المالية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، 2005، ص: 4.

2- يوسف محمود جربوع، سالم عبد الله وحلس، المحاسبة الدولية مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2002، ص: 53.

-الاتجاه نحو تدويل أو عوامة قوانين وأنظمة الشركات العالمية، فض

والخلق في العمليات التجارية لتلك الشركات،

-تسارع نمو أسواق رأس المال العالمية و ازدياد عدد الشركات المدرجة فيها، مع تزايد السعي لإلغاء الحواجز أمام

التجارة العالمية من قبل المنظمات العالمية والإقليمية،

-الطلب المتزايد على المعلومات المحاسبية ذات الأغراض المتنوعة [مدف مساعدة حملة الأسهم والآخرين من أصحاب

المصلحة على اتخاذ قرار[م، فضلا عن الحاجة المتزايدة للمعلومات في كل من الدول التي تتحول من الاقتصاد المخطط

إلى اقتصاد السوق والدول ذات الاقتصاديات الصناعية الجديدة، ونتيجة لذلك تزايد الطلب على المعايير ذات الجودة

العالية التي توفر الشفافية وقابلية المقارنة وتنسجم مع التغيرات البيئية، الأمر الذي كون رأيا قويا لإعادة هيكلتها بصورة

جذرية لمقابلة المتطلبات الجديدة¹.

وقد تم تشكيل مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية في عام 2001 وهي مؤسسة مستقلة غير حكومية تتبعها

عدة تنظيمات من بينها مجلس معايير المحاسبة الدولية الذي شكل في العام نفسه كبديل عن لجنة معايير المحاسبة

الدولية،[مدف إلى تطوير المعايير التي تتطلب توفير معلومات شفافة وقابلة للمقارنة وذات جودة عالية تساعد المتعاملين

في أسواق رأس المال وغيرهم على اتخاذ القرارات الاقتصادية، فضلا عن تعزيز الاستخدام والتطبيق الصارم لتلك المعايير،

وتحقيق التوافق بين المعايير المحاسبية الوطنية ومعايير المحاسبة الدولية للوصول إلى مستوى عال من الجودة في التطبيق

المحاسبي.

وتتكون لجنة المعايير من تسعة عشر أمينا مهمتهم تعيين أعضاء مجلس معايير المحاسبة الدولية وصياغة عقود

خدمتهم ومعايير أدائهم وتعيين أعضاء لجنة تفسيرات الإبلاغ المالي وال[لس الاستشاري للمعايير، وكذلك إنجاز مهام

1-نعيم سابا خوري، المعايير المحاسبية الدولية إلى أين؟، المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان ، ص:15 .

المراجعة السنوية لإستراتيجية مجلس معايير المحاسبة الدولية مع
للمجلس ولجنة التفسيرات والإلمس الاستشاري للمعايير .

ويضم مجلس معايير المحاسبة الدولية في عضويته أربعة عشر عضوا يعمل غالبيتهم بتفرغ تام، وتكمن مسؤولياته الأساسية في إصدار ونشر معايير الإبلاغ المالي وقبول التفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات الإبلاغ المالي الدولي، وقد بلغ عدد المعايير الصادرة عن الإلمس حتى الآن تسعة معايير محاسبية للإبلاغ المالي¹.

المطلب الثاني: مفهوم المعايير المحاسبية و خصائصها

لتم الكثير من دول العالم بصياغة وتطوير السياسة المحاسبية الخاصة بها من خلال إصدار المعايير المحاسبية التي تعكس السياسة المحاسبية التي ينتهجها مجتمع ما ويقوم بتطبيقها في مجال قياس وإيصال المعلومات المحاسبية المتعلقة بنشاطات الوحدات الاقتصادية في ذلك المجتمع، إذ تحدد المعايير المحاسبية الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية، ومن ثم فهي تعد كما يشير البعض بمثابة القواعد الأساسية الواجب إتباعها والاسترشاد بها لتقييم نوعية تلك المعلومات.

أولاً: مفهوم المعايير المحاسبية

إن اختيار طرق المعالجة المحاسبية لمشكلة أو لمشاكل محددة وأساليب الإفصاح عن النتائج المترتبة عنها على أساس فائدة المعلومات المحاسبية للقرارات الاقتصادية غير كاف لمن يتحملون مسؤولية إنتاج المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها في التقارير المالية، لأن الأمر يتطلب تحديد الخصائص التي تجعل هذه المعلومات مفيدة في اتخاذ القرارات وذلك من خلال إصدار مجموعة من المعايير المحاسبية التي تتحدد على ضوءها طرق وأساليب قياس الآثار المترتبة عن

1-نعيم سابا خوري، مرجع سبق ذكره، ص:16.

العمليات والأحداث المالية وكذلك الظروف الخارجية الأخرى على
وتوصيل نتائج هذا القياس إلى مستخدمي التقارير المالية¹.

وبناء على ما سبق وردت تعاريف كثيرة للمعايير المحاسبية، فقد عرفت المعايير المحاسبية على أنها: نموذج أو نمط
للأداء المحاسبي والأحكام الخاصة بعنصر محدد من عناصر القوائم المالية أو بنوع معين من أنواع العمليات أو الأحداث
والظروف التي تؤثر في الوحدة الاقتصادية².

كما عرفت المعايير المحاسبية على أنها "المرشد الأساسي لقياس العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر على المركز
المالي للشركة ونتائج أعمالها مع إيصال المعلومات إلى المستفيدين منها³.

وتعد المعايير المحاسبية كما يشير البعض بمثابة "بيانات كتابية يصدرها جهاز أو هيئة تنظيمية محاسبية رسمية
كانت أم مهنية تتناول تنظيم الأسلوب المناسب لتحديد وقياس وعرض عنصر محدد من عناصر القوائم المالية للوحدة
الاقتصادية وذلك لأغراض تحديد نتائج الأعمال وبيان المركز المالي لتلك الوحدة بدرجة مناسبة من الدقة و الموضوعية.
ويتضح من التعاريف السابقة أن :

- المعايير المحاسبية تتعلق بعنصر محدد من عناصر القوائم المالية أو بنوع محدد من العمليات أو الأحداث أو الظروف
التي تؤثر على المركز المالي للوحدة الاقتصادية ونتائج أعمالها،

- تعد المعايير المحاسبية الأساس الذي يتم على ضوئه قياس أثر العمليات والأحداث والظروف على المركز المالي للوحدة
الاقتصادية ونتائج أعمالها،

1- الأميرة إبراهيم عثمان، دراسة نظرية تحليلية لفعالية توحيد المعايير المحاسبية على المستوى الدولي، مجلة الإدارة، الرياض، 1989، ص:7.
2- عباس مهدي الشيرازي، مرجع سبق ذكره، ص:125.
3- أمين السيد أحمد لطفى، نظرية المحاسبة منظور التوافق الدولي، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص:366.

- يتم إصدار المعايير المحاسبية من قبل جهة مهنية أو رسمية وبناءً على

في فقرة لاحقة،

- إن إصدار مجموعة من المعايير المحاسبية وتبنيها في الممارسة العملية من الممكن أن يوفر قدراً كبيراً من الموضوعية والحياد قدراً كبيراً من الموضوعية والحياد والثقة في إظهار نتائج نشاطات الوحدات الاقتصادية ومراكزها المالية، الأمر الذي يسهل مهمة مستخدمي التقارير المالية عند تقييم الأداء و اتخاذ القرارات الاقتصادية ولاسيما قراراً والإقراض¹.

يشير Belkaoui وفي سياق أهمية اتساق المعايير المحاسبية مع الإطار المفاهيمي أو النظرية المحاسبية إلى أن :

"المعايير المحاسبية تعد بمثابة قواعد عامة تشتق من الأهداف والمفاهيم النظرية للمحاسبة وتستخدم في تطوير الأساليب أو التقنيات المحاسبية، بمعنى أن المعايير المحاسبية وحسب ما جاء في أعلاه تعد حلقة الوصل بين كل من الأهداف والمفاهيم من جهة وبين التطبيقات العملية من جهة أخرى².

يشير القاضي وحمدان في السياق نفسه إلى أن المعايير المحاسبية تعد بمثابة : نماذج أو إرشادات عامة تؤدي إلى توجيه وترشيد الممارسات العملية في مجال المحاسبة والتدقيق، وهي [] المعنى تمتلك صفة إرشادية عامة و تقدم الأسس المناسبة للإجراءات العملية.

ويشار إلى المعايير المحاسبية على [] : "مجموعة من الضوابط و الأسس و التوجيهات و التعليمات المتبعة [] هدف معالجة موضوع محاسبي محدد طبقاً للمبادئ والأعراف المحاسبية المتفق عليها أو المقبولة قبولاً عاماً، و بما يضمن الوصول

1- توفيق محمد شريف، رؤية مستقبلية نحو الحوار الرئيسة لتطوير بناء المعايير المحاسبية في المملكة العربية السعودية- منهج تنظيمي للسياسة المحاسبية على المستوى الكلي-، مجلة الإدارة العامة، الرياض، 2002، ص: 183.

2- حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2000، ص: 33.

إلى نتائج تؤدي إلى نوع من التجانس في إعداد وعرض المعلومات

المعلومات التي تصدرها الوحدات الاقتصادية ذات النشاطات الاقتصادية المتماثلة أو المتشابهة تصحح اقتصادي حساب . يمكن القول إن المعايير المحاسبية تعد بيانات لتحقيق التوافق في السياسات والمعالجات المحاسبية لمختلف العمليات والأحداث المالية للوحدة الاقتصادية، وبما يجعل المعلومات المحاسبية التي تعدها الشركة وتفصح عنها ملائمة وذات قابلية على المقارنة والفهم من قبل كافة الأطراف ذات العلاقة، ويتم عادة وضع المعايير المحاسبية باستخدام المدخل الاستقرائي وبما ينسجم مع الإطار المفاهيمي أو النظرية المحاسبية فضلا عن أهمية الظروف البيئية المحيطة بالأعراف المحاسبية السائدة في عملية صياغة المعايير المحاسبية وتطويرها وكذلك أثر الهيئات المحاسبية وإدارات أسواق المال.

وبناء على ما سبق يمكن للمعايير المحاسبية أن تحقق مجموعة من الأهداف يمكن إيجازها بالآتي:

-تحديد وقياس العمليات والأحداث المالية وكذلك الإفصاح عنها، باستخدام طرائق محاسبية ملائمة للقياس والإفصاح، وتأمين الحصول على معلومات محاسبية ملائمة وموثوق بها بشأن المركز المالي ونتائج نشاطات الوحدات الاقتصادية ومستوى أدائها،

-تعد المعايير المحاسبية بمثابة القواعد الأساسية الواجب إتباعها والاسترشاد بها، لضمان جودة المعلومات المحاسبية التي يمكن أن تساعد المستخدمين لتلك المعلومات على اتخاذ قراراتهم الاقتصادية، وتحقيق الكفاءة الاقتصادية والاستقرار المالي لتلك الأسواق².

ويتضح مما سبق أن غياب المعايير المحاسبية من الممكن أن يؤدي إلى اختلاف الأسس التي تعالج بموجبها العمليات والظروف المالية للشركات، ويترك المجال للحكم الشخصي بان يطبق في العديد من الحالات المحاسبية ذات الصلة، مما

1- عبد السلام علاوي، الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية بين النظرية والواقع، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي العربي التاسع للمعايير المحاسبية وأدلة التدقيق، جامعة فيلادلفيا، عمان، 1992، ص:7.

ينتج عنه صعوبة مقارنة المراكز المالية لهذه الوحدات ونتائج أعمال

اتخاذ القرارات، كما يؤدي غياب المعايير المحاسبية إلى استخدام طرق حسبية متباينة وغير

موحدة تؤثر في إعداد القوائم المالية مما يصعب فهمها والاستفادة منها من قبل المستخدمين الداخليين والخارجيين.

تعد المعايير المحاسبية وسيلة التي تجعل المحاسبة لغة موثوق بها، و بدونها لن تكون بمقدور مستخدمي التقارير

المالية أن يضمنوا سلامة تلك التقارير والحكم على صحة وعدالة ما تقدمه من معلومات بشأن الوضع المالي ونتائج

أعمال مختلف الشركات.

ثانياً: خصائص المعايير المحاسبية

ومن أجل أن تحقق المعايير المحاسبية الأهداف التي سبق الإشارة إليها، لا بد أن تتسم المعايير المحاسبية بمجموعة

من الخصائص من أهمها¹:

- انسجام المعايير المحاسبية مع الإطار المفاهيمي للمحاسبة، بمعنى أن يتم صياغة تلك المعايير على ضوء الأهداف

والمفاهيم المحاسبية التي تسعى لخدمة كافة مستخدمي المعلومات المحاسبية،

-الاتساق المنطقي الداخلي والخارجي للمعايير المحاسبية، أي أن المعايير يجب أن تكون متسقة منطقياً من الناحية

الداخلية أي عدم وجود تناقض أو تعارض بين معيار محاسبي وآخر، ومن الناحية الخارجية أي عدم وجود تعارض بين

المعيار ومكونات النظرية المتمثلة بالأهداف والمفاهيم والمبادئ المحاسبية،

-يجب أن تكون المعايير المحاسبية واقعية ونابعة من الواقع وتتلاءم مع الظروف البيئية المحيطة، كما تكون متلائمة مع

الأعراف المحاسبية السائدة،

-تتسم عملية وضع المعايير المحاسبية نفسها بالمرونة والاستمرارية انسجاماً مع التغييرات في الظروف البيئية المحيطة، وأن

تكون مفهومة وقابلة للتطبيق دون أن تصاحبها إجراءات معقدة

-عدم تميز وحيادية المعايير المحاسبية تجاه بلوغ هدف محدد مقدم
مالية يمكن الاعتماد عليها وعدم فقدان ثقة مستخدميها¹.

المطلب الثالث: الإجراءات المعتمدة في صياغة المعايير المحاسبية و العوامل المؤثرة عليها

أولاً: الإجراءات المعتمدة في صياغة المعايير المحاسبية

توجد العديد من الإجراءات المعتمدة لصياغة المعايير المحاسبية، حيث هناك صياغة من قبل المملكة المتحدة، والأخرى
من قبل الولايات المتحدة.

-إجراءات صياغة المعايير المحاسبية في المملكة المتحدة: تقوم لجنة معايير المحاسبة في المملكة المتحدة بوضع
وتطوير المعايير المحاسبية وفقاً للخطوات الآتية²:

-القيام بإجراء العديد من الدراسات والأبحاث التي تدف إلى مراجعة التطبيقات المحاسبية الجارية والتوصيات الصادرة
في المملكة المتحدة وبقية البلدان، حول الموضوعات أو المشاكل المراد إصدار معيار محاسبي بشأنها وضع الخطوط الأولية
للمعيار المحاسبي المطلوب،

-تشكيل لجان فرعية من قبل لجنة معايير المحاسبة لغرض وضع مسودة المعيار المحاسبي بعد الأخذ بعين الاعتبار آراء
الجهات الخارجية المعنية،

-مراجعة مسودة المعيار المحاسبي من قبل لجنة فنية لغرض إبداء الرأي حولها، ثم يتم تعديلها من قبل اللجان الفرعية
ومن ثم يتم إرسال تلك التعديلات إلى لجنة معايير المحاسبة للإطلاع عليها وإتمام العمل،

-نشر مسودة المشروع للحصول على تعليقات العامة من خلال الصحف و المقالات المحاسبية الرئيسية بعد أن يتم
دراستها من قبل لجنة معايير المحاسبة وأخذ آراء الجهات الأخرى المعنية،

1-عباس مهدي الشيراوي، مرجع سبق ذكره، ص. 123-127.

2- رضوان حلوة حنان، مرجع سبق ذكره، ص:49.

- يتم استلام التعليقات من الجهات المعنية وترسل بعد ذلك إلى

دراسة المسودة على ضوء التعليقات المستلمة،

- بعد دراسة التعليقات حول المسودة والأخذ بما يتم إصدار الكشف النهائي بالمعيار المحاسبي وإرساله إلى الجهات

الممثلة للمنظمات المهنية لغرض المصادقة عليه ونشره.

- إجراءات صياغة المعايير المحاسبية في الولايات المتحدة: إن مهمة مجلس معايير المحاسبة المالية هي وضع معايير

المحاسبة المالية وعليه أن يعمل وفق إجراءات واضحة يمكن إنجازها بالآتي:

- تحديد المشكلة أو المشروع موضوع البحث وإدراجه في جدول أعمال وتشكيل لجنة يناط

المهام، فضلا عن مجلس استشاري للمساعدة على تحديد القضايا المحاسبية التي يتم إصدار معيار محاسبي بشأنها ،

- يتم إعداد ونشر مذكرة مناقشة مدفوع سماع آراء الجهات المستفيدة حول المشكلة المحاسبية أو المشروع المحدد مسبقا

عن طريق عقد جلسة استماع بعد مرور ستين يوما على تاريخ إصدار المذكرة،

- إصدار مسودة بمشروع المعيار المقترح و استمرار عرضها للتعليق العام لمدة 30 يوما على الأقل، وبعدها يقوم المجلس

بتقييم الآراء والتعليقات، وإعادة دراستها في ظل الاستجابات الجديدة وتعديلها إذا لزم الأمر،

- التصديق على المسودة المعدلة وعلى إصدار قائمة بالمعيار وبشكل نهائي و بموافقة خمسة على الأقل من الأعضاء

السبعة، هذا ويستغرق الانتهاء من وضع المعيار المحاسبي عادة مدة ستين أو أكثر.

- إجراءات صياغة معايير المحاسبة الدولية: تعد معايير المحاسبة الدولية مقبولة نسبيا لدى الكثير من مستخدمي

ومعدي التقارير المالية في أنحاء العالم، وكذلك ممثلي مجلس المعايير المحاسبية الدولية والهيئات المهنية الأعضاء وأعضاء

المجموعة الاستشارية ومنظمات أخرى، وعادة ما يشجع موظفي اللجنة وباستمرار على تقديم اقتراحات لمشروعات

جديدة يمكن أن يتم التعامل معها وصياغتها في شكل معايير محاسبية دولية، هذا ويهتم المجلس بوضع نوعية عالية من

المعايير المحاسبية الدولية التي تتطلب ممارسات محاسبية ملائمة في

المعايير المحاسبية الدولية بالخطوات الآتية¹:

-يشكل المجلس لجنة دولية توجيهية برئاسة ممثل من المجلس وعضوية ممثلين عن منظمات محاسبية لثلاثة بلدان على الأقل، ويمكن أن تتضمن اللجنة التوجيهية ممثلين عن المنظمات الأخرى الممثلة في المجموعة الاستشارية أو خبراء في موضوع محاسبي معين،

-تقوم اللجنة التوجيهية بتحديد ومراجعة المسائل المحاسبية كافة والمتعلقة بالموضوع المحدد مسبقاً وإصدار وجهة نظر أولية ذات خطوط عامة في هذا الشأن²،

-بعد استلام تعليقات المجلس حول وجهة النظر الأولية تقوم اللجنة التوجيهية بإعداد ونشر مسودة المعيار أو وثيقة نقاش مدفوفة تحديد المبادئ الأساسية التي تشكل حجر الزاوية في إعدادها، على أن تطلب اللجنة من الأطراف المهتمة الإطلاع عليها ووضع المقترحات لتعديلها إن وجدت خلال مدة المسودة البالغة ثلاثة أشهر؛

-تقوم اللجنة التوجيهية بمراجعة التعليقات الواردة من الجهات المعنية ووضع القائمة النهائية التي تقدم إلى لغرض المصادقة عليها، والتي تستخدم لاحقاً في إعداد مسودة المعيار المحاسبي الدولي المقترح،

-تعد اللجنة مسودة المدفوفة المصادقة عليها من قبل المجلس بعد أن يتم مراجعتها والموافقة عليها من قبل ثلثي الأعضاء، ثم يتم نشرها ودعوة كل الأطراف للتعليق عليها خلال مدة العرض والتي تكون شهر كحد أدنى،

-تعيد اللجنة التوجيهية النظر بالتعليقات وتعد مسودة معيار محاسبي دولي تقدمه للمجلس ويعد التنقيح وبموافقة ثلاثة أرباع أعضاء المجلس على الأقل يتم إصدار المعيار المحاسبي،

1-طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة- شرح معايير المحاسبة الدولية والمقارنة مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية، الجزء الأول، جامعة عين شمس، مصر، 2004، ص.ص: 18-20.

2- رياض جاسم العبد الله، عمولة المحاسبة غياب تام للمنطق العلمي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، العدد 9، العدد 29، 2002، ص.ص: 229-230.

-أثناء هذه المرحلة قد يرى الممس حاجة الموضوع لاستشارات إ

عليها، أو لإعطاء وقت لتقديم وجهات نظر ويتطلب إقرار بموافقة جمعية المحاسبين .

ثانيا:العوامل المؤثرة في صياغة المعايير المحاسبية

تؤثر في صياغة المعايير المحاسبية ثلاث عوامل وهي :النظرية المحاسبية والتي تمثل المصدر الأساسي والدائم لمهمة بناء المعايير، والمتغيرات البيئية وهي التي تعطي تلك المعايير الصبغة العملية وتجعلها ملائمة للظروف والاعتبارات الخاصة بالزمان والمكان، فضلا عن الأعراف المحاسبية التي تمتلك تأثيرا واضحا بالنسبة لنوع معين من المعايير المحاسبية وهي المعايير الإجرائية.

1-أثر النظرية المحاسبية في صياغة المعايير المحاسبية: عرفت النظرية المحاسبية على أنها "مجموعة من المبادئ المتناسكة والمنسجمة مع بعضها البعض والتي توفر في مجموعها إطارا مفاهيمنا لتقوم الممارسات المهنية بحيث تساهم في فهم تلك الممارسات من قبل المهنيين أنفسهم كالمستثمرين والمقرضين والإدارة وغيرهم، كما أن النظرية المحاسبية توفر الأدلة والإرشادات التي تمكن من تطوير أية ممارسات أو إجراءات محاسبية جديدة" .

يتضح مما سبق بأن طبيعة النظرية المحاسبية يمكن الكشف عنها من خلال أدوات النظرية التي تعد بمثابة المرشد لمعرفة الكيفية التي تعمل بها النظرية، ومن الأدوات الخاصة بالتطبيق والتي تستخدم في الممارسات المحاسبية للوصول إلى النتائج المستهدفة والتي تمثل مجموعة القواعد والإجراءات والأعراف، وهي في هذا السياق تتكون من ثلاثة أجزاء تتمثل في:

-الجزء الأول :وصف للمشاكل التي تحتاج إلى حلول محاسبية محددة،

-الجزء الثاني :مناقشة المسببات الأساسية لتلك المشاكل وطرائق معالجتها،

-الجزء الثالث :وصفا للحلول المناسبة لها استنادا إلى النظرية أو القرار.

وبالرغم من أهمية وجود نظرية محاسبية مقبولة قبولا عاما، إلا

النظرية بسبب تعدد المدخل المعتمدة في صياغتها بكل ما تحتويه تلك المدخل من مصطلحات وأساليب صعبة يصعب إتقانها أو التحقق منها بصورة عملية، الأمر الذي يتطلب كما يشير البعض إلى أهمية صياغة المعايير المحاسبية استنادا إلى ما يتضمنه الإطار المفاهيمي من أفكار نظرية¹.

2- أثر المتغيرات البيئية في صياغة المعايير المحاسبية: تمثل المعايير المحاسبية نتاجا للتفاعل بين البيئة والمحاسبة، ويسفر تطبيقها عن معلومات محاسبية مفيدة لتلبية متطلبات معينة يمكن أن تتغير بتغير العديد من المتغيرات البيئية، وفي هذا الإطار تعد المعايير المحاسبية ليست كقوانين الفيزياء، فهي لا تستنتج من الاكتشافات بل يتم تطويرها بواسطة المهتمين والمعنيين في هذا المجال، وفيما يأتي وصفا مختصرا لأثر المتغيرات البيئية في صياغة المعايير المحاسبية².

-المتغيرات الاقتصادية: كان للتباين الاقتصادي بين مختلف دول العالم الأثر الكبير في صياغة المعايير المحاسبية، هذا وتؤثر المتغيرات الاقتصادية في صياغة المعايير المحاسبية من جوانب عدة، من بينها اختلاف طبيعة ملكية المشروع وأثره في كفاية الإفصاح المحاسبي، إذ يتوسع الإفصاح بشكل أكبر كلما كانت هذه الملكية واسعة كما هو الحال مع ملكية الأسهم مقارنة بالملكية العائلية حيث يكون الإفصاح الأخير إفصاحا محدودا³.

ويظهر أثر المتغيرات الاقتصادية بشكل أكثر وضوحا في الدول التي تمتلك أسواق مالية نشطة وكفاءة، حيث تختلف معايير الإفصاح عن المعلومات المحاسبية فيها وذلك نتيجة للدور الاقتصادي الكبير لأسواق المال فيها باعتبارها المصدر الرئيس للتمويل مما يتطلب التركيز على كل من معياري الإفصاح والشفافية، أما في الدول التي تتميز بضعف الدور

1- هندركسن، النظرية المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص:2.

2-Meigs Robert & Meigs Walter, Accounting For Business Decision, 9th ed, Mc Graw – Hill Inc, 1993, p:12.

3-Radebaugh Lee & Others , International Accounting and Multinational Enterprises, 6th ed , 2006, p :17 .

الاقتصادي لأسواق المال فيها، تعد التقارير فيها لأغراض السلطة
التركيز على معيار الإفصاح محدود أو أقل.

ومن المتغيرات الاقتصادية الأخرى التي كان لها الأثر في تطوير المعايير المحاسبية في الكثير من دول العالم هي
ظاهرة التغيرات في الأسعار التي كان لها تأثير كبير على مصداقية المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية والمبنية
على أساس الكلفة التاريخية، حيث أجبرت هذه الظاهرة وفي أواخر السبعينيات الدول على إصدار معايير محاسبية بشأن
معالجة الآثار الاقتصادية الناجمة عن التغيرات في الأسعار والإفصاح عنها في التقارير المالية¹.

-المتغيرات السياسية: تؤثر المتغيرات السياسية في صياغة المعايير المحاسبية ويعد نوع النظام السياسي أحد هذه
المتغيرات، ففي البلدان ذات الاقتصاد الحر تركز المعايير المحاسبية المتبعة في التطبيق على مفهوم الوحدة الاقتصادية، أما
في البلدان ذات الاقتصاد المخطط فإن المعايير تركز على مفهوم الاقتصاد القومي والمفهوم المؤسسي، بسبب التدخل
الحكومي في عملية إرساء المعايير المحاسبية وضمان انسجامها مع متطلبات الاقتصاد، فضلا عن أهمية إبراز جوانب
التطور الاجتماعي والتطور الاقتصادي الشامل والإبلاغ عنها إلى جانب أوجه الإبلاغ ذات الطابع المالي الصرف.
ولا تقف المتغيرات السياسية عند حد الأنظمة السياسية، فالتقارير المالية تعد لخدمة أطراف متعددة من المستخدمين
وهم يمثلون الأطراف الأكثر تأثيرا على عملية وضع المعايير المحاسبية لأن العملية في حقيقتها تمثل قرارا اجتماعيا أي
بمعنى أن المعايير المحاسبية وهي نتاج لتصرف سياسي أكثر منها لاستنتاج منطقي².

كما أن عملية صياغة وتطوير المعايير المحاسبية تتأثر بثلاث فئات هي: مهنة المحاسبة وإدارة الشركة ومستخدمي
التقارير المالية، حيث تسعى المهنة لوضع وتطوير المعايير المحاسبية التي يتم استخدامها كإرشادات في التطبيق العملي

1-Kieso Donald E. &Weygandt J. Intermediate Accounting, 9th ed, John Wiley & Sons, Ny, 1998,
p: 23.

2-Horngren Charles , The Marketing of Accounting Standards , Journal of Accountancy, 1973, p:
61.

إعداد التقارير المالية للشركات، في حين تتأثر تلك المعايير برغبة

وباحتياجات أولئك المستخدمين المتعددة والمتغيرة لتلك المعلومات في إطار القرارات الاقتصادية، وتؤدي تلك المتغيرات

الثلاث دورا مهما في عملية وضع وتطوير المعايير المحاسبية التي تعد ضمن هذا الإطار قرارا اجتماعيا، فالمعايير المحاسبية

وفقا لما سبق تتأثر بآراء أكثر من جهة ذات اختصاص مثلما تتأثر بنتائج المنطق والخبرة العملية².

-المتغيرات القانونية: تمثل المتغيرات القانونية مجموعة من الأنظمة والقوانين والتشريعات التي تحكم العمل المحاسبي

ويستدعي الأمر عند صياغة المعايير المحاسبية، وتختلف الأنظمة والقوانين والتشريعات من دولة إلى أخرى فهناك النظم

القانونية المعتمدة على القانون العام والأخرى المعتمدة على القانون الروماني، وفي الدول التي تعتمد على القانون العام

مثل: الولايات المتحدة وانكلترا وكندا يتم التركيز على جملة القوانين التي اتخذت لمعالجة حالات

وقضايا معينة ويتم في هذه الدول نقل تفاصيل التشريع إلى وكالات حكومية مثل هيئة تداول الأوراق المالية في

الولايات المتحدة الأمريكية والتي تقوم بدورها بتحويل هذا التفويض إلى هيكل متخصص لوضع المعايير المحاسبية مثل

مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)، أما الدول التي تعتمد على القانون الروماني مثل: فرنسا وألمانيا واليابان فإن قانون

الشركات الصادر فيها يتضمن قواعد محاسبية مفصلة، وتتضمن المتغيرات القانونية عادة قواعد القانون التي تهدف إلى

حماية ممتلكات الآخرين، الأمر الذي يتطلب إتباع مجموعة من المعايير المحاسبية الملائمة لكي تظهر مدى فاعلية وكفاءة

المديرين في حماية وإدارة استثمارات المالكين¹.

-المتغيرات الثقافية: تعكس ثقافة المجتمع نظمه الضرورية للتواصل فالثقافة وليدة مجتمع معين وأداة لإحداث التناسق

الاجتماعي القائم على مجموعة من المعتقدات المختلفة، وتؤثر المتغيرات الثقافية على الوحدات الاقتصادية وعلى القيم

المحاسبية واتجاهات هذه القيم في مجتمع ما.

1- Elliott Barry & Elliott Jamie, Financial Accounting and Reporting, 6th ed, Prentice Hall, 2002, p: 72.

3- أثر الأعراف المحاسبية في صياغة المعايير المحاسبية:

[Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features](#)

يجب أن تسترشد عملية صياغة المعايير المحاسبية وكما مر ذكره بصريه حاسبية معبونه قبولاً عاماً وبصراً لعدم وجود

مثل هذه النظرية حالياً، لذلك ستظهر المعايير المحاسبية متأثرة بصورة أكبر بالمتغيرات البيئية، ويقصد بالأعراف المحاسبية : مجموعة من القواعد أو الضوابط التي يمكن الاستناد إليها عند إعداد القوائم المالية والتي تستخدم كأساس لتوصيف وتبرير التطبيقات المحاسبية المقبولة في الزمان والمكان.

وتعد الأعراف المحاسبية يتم قبولها قبولاً عاماً وتستخدم ب وصفها أساساً سليماً للعمل المحاسبي، كما أنها تحتوي على العديد من الأساليب التي يستند إليها المحاسب عند إعداد القوائم المالية، ويظهر تأثيرها واضحاً في الكثير من الممارسات المحاسبية التي ليس لها أساس فكري أو مبرر بيئي إنما هي مجرد عرف استقر في التطبيق العملي كتحديد جانب العناصر المدينة والدائنة واختيار طريقة الاندثار أو طريقة تقييم المخزون، فمثل هذه الأمور

تستوجب حسم الخلاف بشأنها من خلال التدخل الرسمي من قبل الجهات المعنية بإصدار معايير ملزمة لكافة الأطراف وذلك بمعالجة محاسبية واحدة، ومن أهم هذه المعايير التي توضح أثر العرف المحاسبي هو المعيار الدولي رقم " 20 " الخاص بالمنح والإفصاح عن المساعدات الحكومية حيث تختلف في طبيعتها وفي شروط إعطائها فقد تكون الغاية منها تشجيع المؤسسة على القيام بمجموعة من الأعمال التي قد لا تقبل تنفيذها بدون تقديم المساعدة، فضلاً عن أن هذه المنح يمكن معالجتها محاسبياً من خلال إتباع طريقتين الأولى : تقضي بتسجيلها ضمن حقوق المساهمين و الثانية تقضي تسجيل تلك المنح ضمن قائمة الدخل خلال مدة زمنية واحدة أو أكثر¹.

الفصل الاول: المحاسبة

خاتمة الفصل:

لقد تطورت المحاسبة مع تطور الاقتصاد عبر الزمن و لبت باء هي أساس اتخاذ القرارات، وهي تؤدي دور فعال حيث تعمل على

ضرورة استخدام المحاسبة من الحاجة الملحة للمعلومات وذلك تلبية لاحتياجات المستخدمين على اختلافهم في اتخاذ القرار، ولقد تطورت المفاهيم والأسس عبر الزمن وشكلت المبادئ المحاسبية المتعارف عليها المتعارف عليها، لتقوم بتوجيه المحاسبين في تسجيلهم لمختلف العمليات المالية ، وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات المتبعة لإعداد القوائم المالية والتي تستخدم في اتخاذ القرارات .

يهتم التنظيم المحاسبي بتوفير وتقديم معلومات لمستخدمي التقارير المالية، مما يستوجب أن يكون النظام المحاسبي ملائماً وباستطاعته أن يمثل الصورة الحقيقية للشركة ، ومن خلاله نستطيع تقييم نتائج الأحداث الاقتصادية الماضية والحاضرة والمستقبلية.

تنبع الحاجة إلى صياغة وتطوير المعايير المحاسبية الدولية من كوا نتاجاً للتأثير المتبادل بين البيئة والمحاسبة، حيث تتأثر عملية صياغتها في دولة ما بمجموعة من العوامل والمتغيرات الاقتصادية والسياسية والثقافية والقانونية، وقد استجابت مهنة المحاسبة في معظم دول العالم لهذه التغيرات و طورت معاييرها للوفاء بالمتطلبات الجديدة من الاستخدامات المختلفة للتقارير المالية.

الفصل الثاني:

ماهية البيانات المالية

الفصل الثاني: البيانات المالية

مقدمة الفصل:

تقوم العديد من المنشآت في مختلف أرجاء العالم بإعداد وعرض

أن تلك البيانات متشابهة بين بلد وآخر، إلا أن هناك اختلافات بينها، وهذه الاختلافات قد ترجع إلى اختلاف الظروف الاجتماعية والاقتصادية والقانونية من بلد إلى آخر.

ولقد أدى اختلاف تلك الظروف إلى استخدام تعاريف متعددة للبيانات المالية من الموجودات وحقوق الملكية والدخل والمصروفات الأمر الذي أدى إلى استخدام معايير مختلفة للاعتراف بنود البيانات المالية وتفضيل أسس مختلفة للقياس يضاف إلى ذلك تأثير نطاق البيانات المالية والأفصاحات الواردة بتلك البيانات لتحقيق بنود البيانات المالية.

وتعمل لجنة معايير المحاسبة الدولية جاهدة على تضييق نطاق تلك الاختلافات عن طريق السعي إلى إحداث نوع من التوافق والتنسيق بين التشريعات والمعايير المحاسبية والإجراءات المتعلقة بإعداد وعرض البيانات المالية.

فالبيانات المالية هي عناصر أساسية التي تقدم وثائق شاملة في نهاية كل دورة محاسبية عن عرض مالي لهيكل المؤسسة.

انطلاقاً مما سبق تطرقنا في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية البيانات المالية .

المبحث الثاني: مجموعة الكاملة للبيانات المالية.

المبحث الثالث: المعالجة المحاسبية للبيانات المالية.

المبحث الأول: ماهية البيانات المالية

يحدد إطار عرض البيانات المالية المفاهيم التي تبنى عليها إعداد وعرض البيانات المالية ذات الغرض العام

للمستخدمين الخارجيين، و تعد البيانات المالية عادة وفق نموذج محاسبي مبني على التكلفة التاريخية القابلة لاسترداد و

على مفهوم الحفاظ على رأس المال، و يمكن استخدام نماذج أخرى

[Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

المعلومات المفيدة، لمتخذي القرارات الاقتصادية، غير أنه لا يوجد في الوقت الحالي اتفاق عام على التقييم، و قد تم

اعتماد و نشر إطار إعداد و عرض البيانات IASC المالية من قبل هيئة معايير المحاسبة عام 1989م، و قد تبنى

مجلس معايير المحاسبة الدولية هذا الإطار عام 2001م.

إن البيانات المالية قد تبدو متشابهة من بلد إلى آخر إلا أنه هناك فروق بينهما بسبب ظروف اجتماعية و

اقتصادية و قانونية مختلفة، حيث يسعى مجلس معايير المحاسبة الدولية لتصنيف تلك الفوارق و زيادة توافق التشريعات و

معايير المحاسبة دولياً لتلبية حاجات المستخدمين.

المطلب الاول: مفهوم البيانات المالية و الغرض من إعدادها¹

البيانات المالية هي كشوف مالية و مجموعة من متكاملة من الوثائق المحاسبية و المالية تسمح باعطاء صورة صادقة

عن الوضعية المالية و اداء المؤسسة في نهاية الدورة المحاسبية .

اولاً: مفهوم البيانات المالية

لقد تزايدت أهمية الوظيفة المحاسبية نتيجة لتطور النظام المحاسبي في المنشأة إلى نظام معلومات محاسبية تتدفق إليه كافة

البيانات المتعلقة بالوقائع و العمليات و الأنشطة المالية و الاقتصادية، و تناسب منه كافة المعلومات المالية و الاقتصادية

المناسبة و التي يتم الأطراف الداخلية و الخارجية من خلال التعرف على نتيجة نشاط المنشأة.

و يتم التعرف على بيان نتيجة النشاط من خلال قائمة الدخل التي تعكس إيرادات و مصروفات المنشأة، أما موقف

المركز المالي فتظهره الميزانية العمومية و توضع في جانب منها موجودات و في الجانب الآخر مصادر الأموال لديه.

و تعرف البيانات المالية بالبيانات المالية بآثارها تقارير مالية محاسبية عامة، تعد طبقاً للمفاهيم و الفروض و المبادئ المحاسبية المتعارف

عليها و تحتوي على بيانات و معلومات مستقاة من السجلات و الدفاتر بالمنشأة و تهدف أساساً إلى إعلام الأطراف

1- محمد جمال علي هلاي، عبد الرزاق قاسم شحادة محاسبة المؤسسات المالية، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1427-

الخارجية و الداخلية عن مدى نجاح أو إخفاق إدارة المنشأة في

بالبينات و المعلومات المفيدة و المناسبة التي تساعد على اتخاذ القرارات، و اعتم على نتائج الحسابات و تقييم

مركزها المالي¹.

البينات المالية هي كل كيان يدخل في مجال تطبيق النظام المحاسبي، يشمل هذا الكيان كل من الميزانية، حساب

النتائج، جدول سيولة الخزينة و ملحق يبين القواعد و الطرق المحاسبية يوفر معلومات مكملة للميزانية و لحساب

النتائج².

البينات المالية هي عرض مالي لهيكل المؤسسة و مجموع العمليات التي تقوم بها³.

ثانيا: الغرض من إعداد البينات المالية

لا تعتبر إعداد و عرض البينات المالية الخطوة الأولى في العملية المحاسبية، إلا أنها تعد نقطة بداية الملائمة لدراسة

المحاسبة، فالبينات المالية هي الوسائل التي بموجبها تنقل إلى الإدارة و الأطراف المعنية صورة مختصرة عن الأداء و المركز

المالي لأي وحدة اقتصادية.

حيث أن تلك البينات المالية في جوهرها هي الناتج النهائي للعملية المحاسبية فان القارئ الذي يتفهم محتوى و

مضمون تلك البينات سوف يدرك أهمية العرض من الخطوات الأولية و هي تسجيل و تبويب و تلخيص العمليات⁴.

تهدف البينات المالية إلى عرض المعلومات حول المركز المالي للشركة و أدائها و تدفقها النقدي، كما تبين نتائج تدبير

الإدارة للموارد الموكلة لها، و تقدم البينات المالية معلومات عن الشركة حول: الأصول، و الالتزامات و حقوق الملكية

و الإيرادات و المصاريف بما في ذلك المكاسب و الخسائر و التغيرات في حقوق الملكية،

1- محمد جمال علي هلاي، عبد الرزاق قاسم شحادة، مرجع سبق ذكره، ص: 214.

2- قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو 2008، يحدد قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى القوائم المالية و عرضها و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها، الصادر في الجريدة الرسمية رقم: 19، ص: 22.

3- غانم شطاط، المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، نوميديا للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، بدون طبعة، 2009، ص: 17.

1- أمين السيد أحمد لطفى، أعداد و عرض القوائم المالية، دار الجامعة، 2008، ص: 77.

و تساعد هذه المعلومات بالإضافة إلى المعلومات الأخرى الواردة في

التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للشركة و خاصة توقيت و احتمالية توقيت هذه التدفقات المستقبلية.

يعد إطار و عرض البيانات المالية الأساس النظري لكل معايير المحاسبة الدولية و تجدر الإشارة إلى أن إطار و

عرض البيانات المالية ليس معياراً، و بالتالي فليس لإطار إعداد و عرض البيانات المالية نفس درجة الإلزام الموجودة بأي

معياري محاسبي دولي يتضح مما سبق أن الغرض من إعداد و عرض البيانات المالية:

- مساعدة المساهمين على مراجعة المعايير الموجودة و تطوير معايير محاسبة دولية مستقبلية.

- مساعدة المساهمين على تحقيق التوافق بين المعايير المحاسبية و تقليل البدائل المسموح بها.

- مساعدة هيئات المعايير الوظيفية في تطوير معايير وطنية.

- تقديم مساعدة لتطبيق معايير المحاسبة الدولية.

- مساعدة مدققي الحسابات في تشكيل رأي حول ما إذا كانت البيانات المالية متطابقة مع معايير المحاسبة الدولية.

- مساعدة مستخدمي البيانات المالية على تفسير المعلومات.

- تقديم معلومات عن توجهات المساهمين في وضع معايير محاسبية دولية.

المطلب الثاني: مستخدموا البيانات المالية و حاجاتهم من المعلومات

يشمل مستخدمي البيانات المالية المستثمرين الحاليين و العاملين و المقرضين و غيرهم، يستخدم هؤلاء تلك البيانات

للوفاء ببض احتياجاتهم من المعلومات.

أولاً: مستخدموا البيانات المالية

يقسم مستخدمي البيانات المالية إلى الفئات التالية:

- **المستثمرون:** إن اهتمام المستثمرين الأساس هو المعلومات حول المخاطر و العوائد المرتبطة باستثمارهم، و

يحتاجون المعلومات لمساعدتهم على اتخاذ قرارات الشراء أو البيع، و يحتاج المساهمون أيضاً معلومات تمكنهم من تقييم

قدرة الشركة على دفع توزيعات الأرباح المستحقة لهم.

-الموظفون: يهتم الموظفون بالمعلومات حول استقرار الشركة و

المختلفة و مزايا التعاقد لهم و توفير فرص العمل.

-المقرضون: يهتم المقرضون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد قدرة الشركة على تسديد ديونهم و الفوائد المرتبطة

في الوقت المناسب.

الموردون و الدائنون التجاريون و العملاء الآخرون: يهتم الموردون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد إمكانية

استرداد المبالغ الدائون بالوقت المناسب، و يهتم الزبائن أو العملاء، بالمعلومات حول استمرار الشركة و منتجها أو

خدماتها.

-الجهات الحكومية: تطلب الجهات الحكومية معلومات بهدف ضبط نشاطات الشركة و تحديد البيانات

الضريبية و منها على سبيل المثال: قياس الدخل القومي و القيام بعمليات الإحصاء المختلفة¹.

-الجمهور: تؤثر المنشآت على قرار الجمهور بطرق متنوعة، فقد تقدم المنشآت مساعدات كبيرة للاقتصاد المحلي

بطرق مختلفة منها عدد الأفراد الذين تستخدمهم و تعاملها مع الموردون المحليين و يمكن للقوائم المالية أن تساعد

الجمهور بتزويدهم بمعلومات حول الاتجاهات و التطورات الحديثة في نماء المنشأة و تنوع أنشطتها.

ثانيا: حاجة مستخدمي البيانات المالية للمعلومات²

حسب إطار إعداد و عرض البيانات المالية فانه لن يتم تلبية حاجات المستخدمين أو إرضائها، و مع ذلك فان

إطار إعداد و عرض البيانات المالية يعتبر أن تقديم معلومات لإرضاء حاجات المستثمرين سوف ترضي بالتالي معظم

حاجات المستخدمين الآخرين.

لذلك تعتمد مهنة المحاسبة عند تقديم معلومات لمستخدمي البيانات المالية على البيانات المالية ذات الغرض العام

و التي تتجه إلى توفير المعلومات الأكثر إفادة للجماعات المختلفة من المستخدمين بأقل تكلفة ممكنة.

1-حسين يوسف القاضي، سمير معدي الريشاني، عرض البيانات المالية، الجزء الأول، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 1433-2012، ص:71.

1-حسين يوسف القاضي، سمير معدي الريشاني، مرجع سبق ذكره، ص:72.

و تستند تلك الأهداف على أن المستخدم يحتاج إلى قدر ملائم

يتمكن من فهم المعلومات التي تتضمنها البيانات المالية، و تعد تلك الخصائص التي تلبي احتياجات إعداد البيانات المالية يمكن المستخدمين افتراض وجود مستوى الأهلية لديهم، حيث أن لذلك أثر هام على طريقة و مدى التقرير عن المعلومات.

و عادة ما يقع على عاتق الإدارة المسؤولية الأساسية في إعداد و عرض البيانات المالية للمنشأة، و تتم الإدارة كذلك بالمعلومات المحتواة في البيانات المالية حتى و هي قادرة على الوصول إلى معلومات إدارية و مالية إضافية تساعد في القيام بالتخطيط و اتخاذ القرارات و مسؤوليات الرقابة، و تستطيع الإدارة تحديد شكل و محتوى هذه المعلومات الإضافية لكي تلبي احتياجاتها.

إن إصدار التقارير حول هذه المعلومات هي خارج نطاق هذا الإطار و على أي حال فإن البيانات المالية المنشورة تبني على المعلومات التي تستخدمها الإدارة حول المركز المالي و الأداء و التغيرات فيه لدى المنشأة.

المطلب الثالث: الخصائص النوعية للبيانات المالية و أهدافها¹

تتمثل الخصائص النوعية للبيانات المالية في صفاتها التي تجعل المعلومات الواردة بالبيانات المالية مفيدة للمستخدمين.

أولاً: الخصائص النوعية للبيانات المالية

هي الخصائص أو الصفات التي تجعل المعلومات المعروضة في البيانات المالية مفيدة للمستخدمين، و تتمثل الخصائص النوعية للبيانات المالية بما يلي:

1- حسين يوسف القاضي، سمير معدي الريشاني، مرجع سبق ذكره، ص: 75.

- القابلية للفهم: أي قابلية البيانات المالية للفهم من قبل

مستوى معقول من المعرفة، و الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية، و يجب عدم استبعاد المعلومات حول المسائل المعقدة لملائمتها لاتخاذ القرارات من قبل المستخدمين المختلفين.

- الملائمة: أي ملائمة البيانات المالية لحاجات المتخذي القرارات من خلال أثرها على قرارات المستخدمين، و التنبؤ

بقدره الشركة في استغلال الفرص و مقاومة الأوضاع المعاكسة، و الدور التأكيدى للبيانات المالية فيما يتعلق بالتنبؤات الماضية، و تستخدم معلومات المركز المالى السابق كأساس للتنبؤ بالمركز المالى و الأداء المستقبلي و مسائل أخرى، و تتأثر ملائمة المعلومات ب:

* **طبيعة المعلومات:** و في بعض الحالات تكون طبيعة المعلومة لوحدها كافية لتحديد مدى ملائمتها، مثال: التقرير

عن قطاع جديد قد يؤثر على تقييم المخاطر و الفرص التي تواجه الشركة بغض النظر عن الأهمية النسبية لنتائج

العمليات المنفذة من خلال القطاع الجديد خلال الفترة الحالية. * **الأهمية**

النسبية: تعتبر المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها يمكن أن يؤثر على القرارات الاقتصادية التي

يتخذها المستخدمون اعتمادا على البيانات المالية، و تتعلق الأهمية النسبية بحجم البند أو الخطأ الذي قد يحدث إذا تم

تجاهله أو تظليله في ظروف محددة. - **الموثوقية**)

المصدقية: أي أن تكون المعلومات دقيقة و خالية من الأخطاء و التحيز، و يمكن أن تكون المعلومات

ملائمة و لكن غير موثوقة، و هذا يعود إلى درجة دقة تلك المعلومات و توقيت إصدارها. تتكون خاصية الموثوقية

من المكونات التالية:

أ- مكونات الموثوقية¹:

التمثيل الصادق: أي التمثيل الصادق للعمليات المالية بشكل معقول و في بعض الحالات تكون المعلومة بمستوى أقل

1- حسين يوسف القاضي، سمير معدي الريشاني، مرجع سبق ذكره، ص: 78.

من التمثيل الصادق، و ذلك ليس بسبب الصعوبات الملازمة مثل

[Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

بالحدث أو العملية، و من الممكن عدم الاعتراف ببعض الأحداث بسبب عدم اتساقها.

الشكل: أي المحاسبة عن العمليات طبقا لجوهرها و حقيقتها الاقتصادية و ليس لشكلها القانوني فحسب، و مثال

على ذلك: أن التخلص من أصل بحيث تظهر الوثائق العملية هي تحويل ملكية قانونية، و على الرغم أن الاتفاقية

تتضمن استمرار تمتع البائع بالمنافع الاقتصادية المستقبلية المتجسدة بالأصل، و في مثل هذه الحالة فإن التقرير عن

عملية البيع في سجلات البائع لا تمثل بصدق العملية التي قامت بها الشركة البائعة. - **الحياد:** أي أن البيانات

المالية خالية من التحيز، و لا يجب عرض المعلومات بصورة تظهر النتائج المرسومة مسبقا.

- **الحذر:** أي مكافحة حالات عدم التأكد المحيطة بالكثير من الأحداث، ففي ظروف عدم التأكد لا تسجل

الأصول و الدخل بأكثر من الزوم أو لا تسجل الالتزامات و المصاريف بأقل من الزوم، مثال: احتمال تحصيل ديون

مشكوك فيها، و احتمال استخدام الممتلكات و المصانع و المعدات و مؤونة مطالبات الكفالات التي قد تحدث أولا.

- **الاكتمال:** أي أن البيانات المالية كاملة ضمن حدود الأهمية النسبية و التكلفة.

ب- القيود على المعلومات الملائمة و الموثوقة:

تتأثر الملائمة و الموثوقية بما يلي:

- **التوقيت المناسب:** أي الموازنة بين ميزة رفع التقارير في الوقت المناسب و توفير المعلومات الموثوقة، فالحصول على

المعلومة بالوقت المناسب يكون على حساب الموثوقية التي تحتاج لوقت للتأكد منها، و إذا أخذ المحاسب وقته للتأكد

من المعلومات تزداد الموثوقية لكن على حساب الملائمة، و القاعدة هي إرضاء حاجات متخذي القرارات، وفقا لمدى

أهمية القضايا المطروحة¹.

– الموازنة بين التكلفة و المنفعة: أي تكلفة الحصول على المعل

طابع حكومي، و قد تكون المنفعة لأطراف لا تتم بها القوائم الماتيه مباشرة، مما على ذلك. إصدار معلومات عن خطط الشركة المستقبلية يمكن أن تخفض تكاليف الاقتراض، لذلك فمن الصعب تطبيق قاعدة تكلفة/ منفعة في أي حالة خاصة، و مع ذلك يجب أن يكون واضعي المعايير و معدي و مستخدمي البيانات المالية على دراسة هذه الحقائق.

– الموازنة بين الخصائص النوعية: أي الحفاظ على توازن بين الخصائص النوعية للبيانات المالية، و تحقيق توازن بين الخصائص من أجل تحقيق هدف البيانات المالية.

– الصورة الصحيحة و العادلة (التمثيل العادل): ان تطبيق الخصائص النوعية الأساسية للبيانات المالية و المعايير المحاسبية المناسبة ينتج عنه عادة بيانات مالية توصل الصورة الصحيحة و العادلة أو تمثل بعدالة تلك البيانات، فالتجاهل أو التضليل مثلا يؤدي الى معلومات غير ملائمة و غير موثوقة.

ج- القابلية للمقارنة: أي مقارنة القوائم المالية للشركة مع مرور الزمن من أجل تحديد الاتجاهات في مركزها المالي و في الأداء، و مقارنة القوائم المالية للشركات المختلفة من أجل اجراء التقييم النسبي لمراكزها المالية، و اعلام المستخدمين عن السياسات المحاسبية المستخدمة في اعداد القوائم المالية و أي تغييرات فيها و آثار هذه التغييرات، و يجب أن تظهر القوائم المالية المعلومات الموازية الخاصة بالفترات السابقة، و يجب أن لا تتضارب الحاجة الى القابلية للمقارنة مع مفهوم الاتساق و أن لا تصبح عائقا لادخال معايير محاسبية متطورة.

ثانيا: أهداف البيانات المالية¹

□ هدف البيانات المالية الى توفير معلومات حول:

1- المركز المالي للشركة: يتأثر المركز المالي للشركة بأربعة عوامل:

* الموارد التي تسيطر عليها الشركة: ان المعلومات حول الم

السابقة على تطوير تلك الموارد هي معلومات مفيدة في التنبؤ بمقدرة الشركة على توليد تدفقات نقدية في المستقبل

- * **البنية المالية للشركة:** ان المعلومات حول البنية المالية للشركة مفيدة في:

التنبؤ بحاجات الاقتراض في المستقبل.

- قدرة الشركة على زيادة التمويل، اضافة الى كيفية مساهمة الأرباح و التدفقات النقدية بذلك بما فيه منفعة الشركة.

* **السيولة و القدرة على الوفاء بالالتزامات:** ان المعلومات حول السيولة و قدرة الشركة على الايفاء بالتزاماتها مفيدة

في التنبؤ بقدرة الشركة على مواكبة التزاماتها المالية في ميعادها، و تشير السيولة الى:

في المستقبل القريب.

- القدرة على سداد الالتزامات على المدى الطويل.

- * **قدرة الشركة على التكيف:** أي قدرتها على التكيف مع التغيرات في البيئة التي تعمل فيها مثل:

البيئة الاقتصادية.

-تغير البيئة القانونية.

-الظروف الطارئة.

2- الأداء المالي للشركة: أي تقييم التغيرات المحتملة في الموارد الاقتصادية التي من المحتمل أن تسيطر عليها الشركة

مستقبلا، و التنبؤ بقدرة الشركة على توليد تدفقات نقدية من الموارد الموجودة حاليا، و تشكيل حكم حول فاعلية

الشركة في استخدام موارد اضافية.

3-التغيرات في الوضع المالي للشركة: و هي مفيدة في تقييم النشاطات التشغيلية و الاستثمارية و التمويلية

*

للشركة، كقائمة الدخل تشير الى الأداء المالي

الميزانية تظهر الوضع المالي.

* قائمة التدفقات النقدية توضح كيفية توليد و استخدام النقدية.

الايضاحات و الجداول المرفقة تقدم معلومات اضافية حول الشركة.

المبحث الثاني: المجموعة الكاملة للبيانات المالية¹

ان للبيانات المالية اثار لعمليات المحاسبية و غيرها من الاحداث عن طريق تبويبها في مجموعات عامة حسب خصائصها الاقتصادية، ففي المجموعة الكاملة تعرض المؤسسة كل بيان مالي على القدر من الوضوح، فعناصر البيانات المالية عناصر متعلقة مباشرة بقياس المركز المالي في الميزانية، و ذلك حسب طبيعتها و وظيفتها في اعمال المؤسسة من اجل عرض معلومات بشكل اكثر فائدة للمستخدمين .

المطلب الاول: عناصر البيانات المالية و فرضيات المحاسبة²

ان للبيانات المالية اثار لعنليات من الاحداث عن طريق تبويبها في مجموعة عامة حسب خصائصها الاقتصادية، تتضمن هذه المجموعة عناصر البيانات المالية .

اولا: عناصر البيانات المالية

تقسم عناصر البيانات المالية الى الفئات التالية:

1- المركز المالي أو الميزانية : (أصول - التزامات - حقوق ملكية)

-الأصول: و هي موارد تسيطر عليها الشركة نتيجة لأحداث سابقة و من المتوقع أن ينجم عنها منافع اقتصادية

مستقبلية تتدفق للشركة. أن

- المنافع الاقتصادية المستقبلية المتحصدة بالأصل:

استخدام الأصل بانتاج السلع أو الخدمات. - مبادلة

1- حسين يوسف القاضي، سمير معدي الريشاني، مرجع سبق ذكره، ص: 99.

1- رحيم حسين، زوبنة فرج، قائمة التدفقات النقدية، مداخلة في الملتقى الدولي بجامعة سعد دحمب، البلدية، يومي 13 و 14 ديسمبر 2011، ص: 3.

بأصل لآخر.

– توزيع على الملاك.

تخفيض التدفقات النقدية الخارجية مثل تصنيع بديل يخفض تكاليف الانتاج.

– و هناك توافق بين النفقة المتكبدة و خلق الأصل لكن هذين المفهومين قد لا يتفقان دائما:

عند تكبد نفقة فهذا قد يبرهن أن الشركة تلتزم منافع اقتصادية مستقبلية، لكن ذلك ليس دليل

بأن النفقة سوف تلي تعريف الأصل، فالمصاريف مثلا ليست برهانا حاسما على توليد أصل. – أن غياب

النفقة ذات العلاقة لا يعني أن البند ليس أصلا (مثل الحصول على هبة).

– و من الأصول التي لها وجود مادي الممتلكات و المصانع و المعدات، و من الأصول التي ليس لها أصل

مادي(الأصل غير الملموس) براءة الاختراع و حقوق النشر، و من الأصول الناجمة عن حقوق قانونية الحسابات المدينة

و الزبائن، كما أن العمليات التي من المتوقع أن تحدث مستقبلا لا يؤدي الى خلق أصول (مثل خطط الشراء)¹.

–**الالتزامات:** و هي مديونية حالية على الشركة ناشئة عن أحداث سابقة و من المتوقع أن ينجم عن سدادها

– تدفقات خارجية للموارد و التي تتجسد فيها منافع اقتصادية تملكها الشركة مثال ذلك:

– دفع نقدية.

– أصل آخر.

– تقديم خدمات.

– استعاضة التزام بالتزام آخر.

–**حقوق الملكية:** و هي حصة الملاك المتبقية في أصول الشركة بعد طرح كافة الالتزامات، و هذا يتضمن:

– رأس المال المدفوع.

— الأرباح المحتجزة.

— الاحتياطيات.

2- الأداء أو قائمة الدخل: (الربح-الدخل- المصاريف)

— الربح: يستخدم غالبا كمقياس للأداء و العائد على الاستثمار أو حصة السهم من الأرباح، و يعتمد الاعتراف بالدخل (الإيراد) و المصروفات و قياسهما جزئيا على مفهومي رأس المال و الحفاظ على رأس المال المستخدمان من قبل الشركة لاعداد بيانها المالية.

— الدخل (الإيراد): و هو الزيادة في المنافع الاقتصادية أثناء الفترة المحاسبية على شكل تدفقات داخلية أو زيادات في الأصول أو نقصان في الالتزامات مما ينشأ عنها زيادة في حق الملكية خلافا لتلك المتعلقة بمساهمات المشاركين في حق الملكية و يقسم الدخل الى:

— إيرادات (نشاط عادي).

مكاسب (نشاط غير عادي أو غير متكرر).

— المصاريف: و هي النقص في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية على شكل تدفقات خارجة أو استنفاد الأصول أو تكبد التزامات التي ينشأ عنها نقص في الملكية خلافا لتلك المتعلقة بالتوزيعات الى الملاك، و تقسم المصاريف الى:

— مصاريف.

— خسائر .

تعديلات الحفاظ على رأس المال.

فاعادة تقييم أو اعادة عرض الأصول و الالتزامات يؤدي الى زيادة أو نقصان في حق الملكية، و لا تدخل هذه

التغيرات في قائمة الدخل بل تدخل ضمن حق الملكية كتعديلات للحفاظ على رأس المال أو احتياطيات اعادة تقييم.

تتمثل فرضيات المحاسبة الأساسية وفق اطار اعداد و عرض البيانات المحاسبية باساس الاستحقاق والاستمرارية.

1- أساس الاستحقاق: أي الاعتراف بآثار العمليات المالية و الأحداث الأخرى عندما تحدث و ليس عند قبض أو

دفع النقدية أو ما يعادلها، و يجري قيد العمليات المالية في السجلات المحاسبية و تقريرها في البيانات المالية عن الفترات

التي تمت فيها، ففي عملية شراء أو بيع بضائع تسجل العملية بالحسابات عندما: - تحدث و

ليس عندما تستسلم أو تدفع النقدية. - تحويل منافع

و مخاطر عملية الشراء الى الشاري عند التوريد أي في نقطة انتقال الملكية من البائع الى الشاري.

2- الاستمرارية: أي أن الشركة مستمرة بالعمل بالمستقبل المنظور، و ليس لديها النية و الحاجة للتصفية أو لتقليص

حجم عملياتها بشكل هام، و لكن ان وجدت مثل هذه النية أو الحاجة، فقد يتوجب اعداد البيانات المالية على

أساس مختلف، و في مثل هذه الحالة يجب أن يفصح عن الأساس المستخدم، فمثلا اذا تقرر تصفية شركة ما فانه لا

يمكن اعتبارها مستمرة، و السبب هو عدم تحقق افتراض الاستمرارية الذي يفترض: - أن الشركة ستستمر

في عملياتها بالمستقبل المنظور.

- ليس لدى الشركة النية أو الحاجة للتصفية أو تقليص حجم عملياتها.

أما في حال عدم افتراض الاستمرارية فمن الواضح أن الادارة تنوي تصفيتها و بالتالي فالشركة غير مستمرة

و في هذه الحالة تعد البيانات المالية على أساس قيم التصفية مع الافصاح أن الشركة غير مستمرة بعملياتها، و أن

الأساس المستخدم باعداد البيانات المالية هو أساس التصفية و ليس أساس الاستمرارية.

المطلب الثاني: تحديد البيانات المالية²

1- حسين يوسف القاضي، سمير معدي الريشاني، مرجع سبق ذكره، ص: 74.

1- حسين يوسف القاضي، سمير معدي الريشاني، مرجع سبق ذكره، ص: 112.

يجب تحديد البيانات المالية بوضوح، و يجب أن تكون البيانات

الموجودة ضمن التقرير السنوي المنشور، و يجب تحديد كل مكون من مكونات البيانات المالية بوضوح، و يجب أن يصبغ

فقط على البيانات المالية المعدة و ليس على المعلومات الأخرى التي تعرض في التقرير السنوي، و يجب أن تحدد الشركة

كل قائمة مالية بحد ذاتها و الملاحظات أيضا، و يجب أن تحدد الشركة في البيانات المالية ما يلي:

- اسم الشركة التي قدمت التقرير أو أية وسائل أخرى للتحديد، و أي تغير طرأ عليها بدءا من نهاية الفترة السابقة.

- ما اذا كانت البيانات المالية تغطي الشركة منفردة أو مجموعة من الشركات.

- تاريخ نهاية السنة المالية (فترة التقرير) أو الفترة التي تغطيها مجموعة البيانات المالية أو الملاحظات.

- عملة العرض كما هي معرفة : آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.

- مستوى التقريب المستخدمة في عرض الأرقام في البيانات المالية.

و يجب أن تكرر هذه التفاصيل أيضا عند الضرورة في الوثائق لضمان فهم المستخدم للمعلومات بشكل سليم.

و يتطلب التوافق مع متطلبات عرض البيانات المالية بشكل مناسب الاستعانة بالأحكام الشخصية لتحديد طريقة

العرض الأكثر ملاءمة، فمثلا عند عرض البيانات المالية الكترونيا عبر شبكة الانترنت قد لا يكون هناك حاجة لعرض

البيانات في صفحات منفصلة، و قد ترغب الشركة بعرض المبالغ بالآلاف أو بالملايين مع الإشارة الى ذلك.

أولا: قائمة المركز المالي (الميزانية)¹

-1

المعلومات التي يجب عرضها في قائمة المركز المالي لم يحدد المعيار ترتيب عرض البنود أو تنسيقها ضمن قائمة المركز

المالي، انما عرض ببساطة البنود المختلفة جوهريا بطبيعتها أو وظيفتها و التي بعرض بشكل منفصل في قائمة المركز المالي

و تمثل كحد أدنى البنود الرئيسية التالية:

* الممتلكات و

المصانع و المعدات.

* الاستثمارات العقارية.

* الأصول غير الملموسة.

* الأصول المالية عدا الاستثمارات التي تمت المحاسبة عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية، و عملاء و مدينون و أوراق

قبض، و النقدية و ما في حكمها.

* الاستثمارات التي تمت المحاسبة عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية.

* الأصول البيولوجية.

* المخزون.

* عملاء تجاريون و حسابات مدينة أخرى.

*

* النقدية و ما في حكمها.

اجمالي الأصول المصنفة على أنها مقتناة بغرض البيع و الأصول المتضمنة في مجموعات التخلي المصنفة كمقتناة بغرض

*

البيع وفق المعيار 5 " الاصول غير المتداولة المقتناة بغرض البيع و العمليات المتوقفة".

مخصصات.

* موردون تجاريون و حسابات دائنة أخرى.

* الالتزامات المالية عدا (الموردون و أرصدة دائنة أخرى، و المخصصات).

*

* الالتزامات و الأصول المتعلقة بالضريبة الجارية (الحالية) وفق المعيار رقم 12 "ضريبة الدخل".

التزامات الضرائب المؤجلة و أصول الضرائب المؤجلة و وفق المعيار رقم 12.

* الالتزامات المتضمنة في مجموعات التخلي المصنفة كمقتناة بغرض البيع وفق المعيار رقم 5.

* حقوق الأقلية المعروضة ضمن حقوق الملكية.

* رأس المال المصدر و الاحتياطات الخاصة بملاك الشركة الأم.

إضافة الى ذلك فقد حدد المعيار أن يتم تضمين البنود الرئي

مجموعة البنود المتشابهة بشكل منفصل ملائم لفهم المركز المالي للسنة، وليس ان يعد ترتيب البنود او جميع البنود

المتشابهة وفقا لطبيعة الشركة وطبيعة أعمالها، و ذلك لتقديم معلومات ملائمة لفهم المركز المالي للشركة بشكل أفضل

(ففي المؤسسات المالية مثلا يمكن أن يعدل العرض السابق لتقديم معلومات ملائمة لعمليات المؤسسة المالية).

و يمكن عرض بنود اضافية و عناوين و مجاميع فرعية ضمن قائمة المركز المالي عندما يكون ذلك ملائما لفهم

المركز المالي للشركة، فالحكم حول عرض بنود اضافية بشكل مفصل هو بناء على تقييم ما يلي: * طبيعة و

سيولة الموجودات و أهميتها النسبية.

* وظائف الأصول ضمن الشركة.

* مبالغ و طبيعة و توقيت الالتزامات.

فوجود أسس قياس مختلفة لأصناف مختلفة من الأصول يعني اختلاف طبيعة أو وظيفة الأصول، و بالتالي يتم

عرضها ضمن بنود منفصلة، فمثلا يمكن قياس أصناف مختلفة من الممتلكات و المصانع و المعدات بالتكلفة أو مبالغ

إعادة التقييم وفق المعيار 16 "الممتلكات و المصانع و المعدات"¹.

و عندما تعرض الشركة الأصول المتداولة و غير المتداولة، و الالتزامات المتداولة و غير المتداولة ضمن تصنيفات

منفصلة في قائمة المركز المالي يجب عدم تصنيف أصول (الالتزامات) الضريبة المؤجلة كمتداولة.

2- التمييز بين المتداول و غير المتداول: يجب على كل شركة أن تعرض الأصول المتداولة و غير المتداولة و

الالتزامات المتداولة و غير المتداولة كفئات منفصلة في صلب قائمة المركز المالي، الا اذا كان العرض حسب درجة

السيولة مما يقدم معلومات أكثر ملائمة.

1- حسين يوسف القاضي، سمير معدي الريشاني، مرجع سبق ذكره، ص: 115.

و عندما يقدم العرض على أساس درجة السيولة معلومات

متداول فيجب عرض كل الأصول و الالتزامات على أساس درجة السيولة.

و في بعض الشركات – مثل المؤسسات المالية – يوفر عرض الأصول و الالتزامات بترتيب تصاعدي أو تنازلي وفقا لدرجة السيولة معلومات أكثر ملائمة من عرضها كمتداولة و غير متداولة لأن الشركة لا تقدم بضائع أو خدمات من خلال دورة تشغيل محددة بوضوح.

و يسمح بعرض بعض الأصول و الالتزامات باستخدام طريقة متداول/ غير متداول و البعض الآخر حسب درجة السيولة و ذلك عندما يقدم ذلك معلومات موثوقة و أكثر ملائمة، و تبرز الحاجة للأساس المختلط في العرض عندما يكون للشركة عمليات متعددة.

و عند قيام الشركة بتوريد سلع أو خدمات خلال دورة تشغيل محددة، فمن الأفضل أن يكون هناك تبويب منفصل للأصول و الالتزامات المتداولة و غير المتداولة في صلب قائمة المركز المالي، حيث يوفر ذلك قدرا من المعلومات ذات فائدة للمستخدمين من خلال تمييز صافي الأصول التي يتم تداولها كرأس مال عامل عن تلك المستخدمة في العمليات طويلة الأجل للشركة، كما يتعين على الشركة توضيح الأصول التي من المتوقع تحققها خلال الدورة التشغيلية الحالية و كذلك الالتزامات مستحقة السداد خلال تلك الدورة¹.

و مهما كانت طريقة العرض المستخدمة، فإن كل بند أصل و التزام رئيس (متداول) يتضمن نوعين من المبالغ

المتوقع أن تسترد أو تسوى بفترة:

- لا تزيد عن 12 شهرا بعد تاريخ [أ]اية السنة المالية (فترة التقرير).

- تزيد عن 12 شهرا بعد تاريخ [أ]اية السنة المالية (فترة التقرير).

فهنا يجب الإفصاح عن المبالغ المتوقع استردادها أو تسويتها :

مبالغ المخزون التي من المتوقع استردادها بفترة أطول من 12 شهرا بعد تاريخ إياها (دورة التشغيل).

- **3-الأصول المتداولة :** يجب تصنيف الأصل على أنه أصل متداول اذا حقق أيا من المعايير التالية:

من المتوقع أن يتحقق نقدا أو يتوقع بيعه أو استخدامه أثناء الدورة التشغيلية العادية للشركة.

- عندما يحتفظ به بشكل رئيسي لأغراض المتاجرة.

- من المتوقع أن يتحقق خلال 12 شهرا بعد تاريخ إياها فترة التقرير.

- الأصل هو نقدية أو مكافئا للنقد وفق المعيار 7 "قائمة التدفق النقدي" و لا توجد قيود على تبادله

أو استعماله في سداد التزام لمدة 12 شهرا على الأقل بعد تاريخ إياها فترة التقرير.

و كل الأصول الأخرى تعتبر غير متداولة مثل الأصول الملموسة و غير الملموسة و الأصول المالية طويلة الأجل، و

من الأمثلة حول تصنيف الأصل على أنه أصل متداول ما يلي:

* المخزون المعد للبيع أو للاستخدام و الذي يتوقع تحقق قيمته خلال دورة التشغيل المعتادة.

* الزبائن حتى عندما لا يكون متوقعا تحصيل أرصدا خلال 12 شهرا بعد تاريخ إياها فترة التقرير.

الاستثمارات المالية القابلة للتداول اذا كان متوقعا التصرف فيها خلال 12 شهرا بعد تاريخ إياها فترة التقرير، و فيما

عدا ذلك يجب أن تبوب كأصول غير متداول.

- **4-الالتزامات المتداولة :** يجب تصنيف الالتزام على أنه التزام متداول اذا حقق أيا من المعايير التالية:

من المتوقع تسديده أثناء الدورة التشغيلية العادية للشركة.

- يحتفظ بالالتزام لغرض المتاجرة.

- يستحق التسديد خلال 12 شهرا بعد تاريخ إياها فترة التقرير.

- ليس لدى الشرة حق (غير مشروط) بتأجيل سداد الالتزام لمدة 12 شهرا على الأقل بعد تاريخ إياها فترة التقرير.

و كل الالتزامات الأخرى تعتبر غير متداولة، و من الأمثلة عن الالتزامات المتداولة ما يلي:

* حسابات الموردين التجاريين.

* حساب المصرف سحب على المكشوف.

* توزيعات أرباح مستحقة.

* التزامات ضرائب الدخل الجارية.

* التزامات غير تجارية أخرى.

الجزء المتداول من الالتزامات المالية غير المتداولة حتى اذا كان:

-تاريخ الاستحقاق الأصلي أكبر من 12 شهرا.

-و هناك اتفاقية اعادة تمويل أو اعادة جدولة الدفعات على أساس طويل الأجل تمت بعد تاريخ فترة التقرير و قبل اعتماد اصدار البيانات المالية¹.

5-تفافية اعادة تمويل الالتزامات: اذا توقعت الشركة اعادة تمويل أو تأجيل الالتزام لفترة لا تقل عن 12 شهرا بعد فترة التقرير ضمن تسهيلات القرض المتاحة و كان للشركة حرية التصرف أي يوجد اتفاق يميز للشركة طلب اعادة التمويل، فيجب تصنيف الالتزام على أنه غير متداول حتى اذا كان الالتزام سيستحق خلال فترة قصيرة، و مع ذلك اذا لم يكن للشركة حرية التصرف في اعادة تمويل الالتزام أو تأجيله (كعدم وجود اتفاقية اعادة تمويل) فان احتمال اعادة التمويل لا يؤخذ بعين الاعتبار و يصنف الالتزام على أنه متداول.

6-الاخلال باتفاقية قرض طويل الأجل : عندما تخل الشركة بشروط اتفاقية قرض طويل الأجل في [اية فترة التقرير أو قبلها مما يجعل القرض مستحقا عند الطلب، فيجب تصنيف القرض على أنه التزام متداول حتى اذا قبل المقرض بعد فترة التقرير(و قبل اعتماد اصدار البيانات المالية) بعدم طلب الدفعة كنتيجة لخرق الشركة للاتفاقية، و سبب ذلك أن الشرة لا تملك حقا غير مشروط بتأجيل تسديد القرض لفترة لا تقل عن 12 شهرا بعد فترة التقرير.

1- حسين يوسف القاضي، سمير معدي الريشاني، مرجع سبق ذكره، ص:119.

و عندما تخل الشركة بشروط اتفاقية قرض طويل الأجل في

عند الطلب، فيجب تصنيف القرض على أنه التزام غير متداول و ذلك إذا قبل المقرض قبل مدة التقرير بمنح قرض إضافي لا تقل عن 12 شهرا بعد فترة التقرير بشكل يمكن الشركة من تصحيح الاخلال بالاتفاقية، و خلالها لا يستطيع المقرض طلب دفعة عاجلة.

7-الأحداث اللاحقة لتاريخ فترة التقرير: اذا حصلت الأحداث التالية فيما يتعلق بالقرض المصنفة كالتزامات

متداولة بين تاريخ [] اية فترة التقرير و تاريخ اعتماد اصدار البيانات المالية فيجب الافصاح عن تلك الأحداث كأحداث غير مسواة وفقا للمعيار 10 "الأحداث اللاحقة لتاريخ فترة التقرير": - اعادة تمويل على أساس طويل الأجل.

- تصحيح خرق لاتفاقية قرض طويل الأجل.

- منح فترة سماح من قبل المقرض لتصحيح خرق لاتفاقية قرض طويل الأجل تنتهي بفترة لا تقل عن 12 شهرا بعد فترة التقرير.

8-المعلومات التي يمكن عرضها في قائمة المركز المالي أو في الايضاحات : يمكن للشركة أن تعرض في صلب

قائمة المركز المالي أو في الايضاحات المتممة تبويبات أخرى فرعية للبنود الرئيسية المعروضة التي تم تبويبها بشكل يتلائم مع عمليات الشركة، و تتوقف درجة تفصيل البيانات الى تبويبات فرعية في صلب قائمة المركز المالي أو في الايضاحات على متطلبات معايير المحاسبة الدولية وحجم البند و طبيعته و وظيفته، فكما أشير سابقا فان الحكم حول عرض بنود إضافية بشكل مفصل هو بناء على تقييم ما يلي:

و أهميتها النسبية.

* وظائف الأصول ضمن الشركة.

* مبالغ و طبيعة و توقيت الالتزامات.

9-المعلومات التي يمكن عرضها في قائمة المركز المالي أو

الايضاحات¹: يمكن للشركة أن تفصح أما في قائمة المركز المالي أو في قائمة التعيزات في حقوق المدنيه او في

الملاحظات عما يلي:

- فيما يتعلق بكل فئة من أسهم رأس المال:

*

* عدد

عدد الأسهم المرخص \square .

الأسهم المصدرة و المدفوعة بالكامل و المصدرة و لم يتم دفعها بالكامل.

* القيمة الاسمية للسهم، أو بحقيقة أنه ليس للسهم قيمة اسمية.

* تسوية عدد الأسهم في بداية الفترة مع عدد الأسهم في \square اية الفترة.

* الحقوق و الامتيازات و القيود الخاصة بتلك الفئة بما في ذلك القيود المفروضة على توزيع أرباح الأسهم و استرداد

رأس المال.

* الأسهم المحتفظ \square ا للاصدار بخيارات أو عقود لبيع الأسهم بما في ذلك.

- * الأسهم المحتفظ \square ا للاصدار بموجب عقود الخيارات و عقود البيع متضمنة شروط الاصدار و قيمتها.

وصف لطبيعة و غرض كل احتياطي ضمن حقوق الملكية: و يجب على الشركة التي ليس لها رأس مال أسهم (مثل

شركات الأشخاص) أن تفصح عن المعلومات المعادلة لتلك المعلومات المطلوب اعدادها أعلاه و المتعلقة بأسهم رأس

المال، مع توضيح التغيرات في كل فئة من فئات حصص الملكية في كل فترة و الحقوق و الامتيازات و القيود المرتبطة

بكل فئة من فئات حصص الملكية.

ثانيا: قائمة الدخل الشامل

يجب أن يتم عرض كل بنود الايرادات و المصاريف المعترف \square ا خلال الفترة سواء في:

1- قائمة واحدة للدخل الشامل.

قائمتين: قائمة تعرض مكونات الأرباح و الخسائر (قائمة دخل مستثمر) و قائمة ثانية تبدأ بالأرباح و

الخسائر و تعرض مكونات الدخل الشامل الأخرى (قائمة الدخل الشامل).

1-المعلومات التي تعرض في قائمة الدخل الشامل¹

- تتضمن قائمة الدخل الشامل كحد أدنى البنود الرئيسية الممثلة للمبالغ التالية خلال الفترة:

الايرادات.

- تكلفة التمويل.

نصيب الشركة في أرباح و خسائر الشركات الشقيقة و المشروعات المشتركة و التي يتم المحاسبة عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية.

-مصروف ضرائب الدخل.

* - مبلغ يتضمن اجمالي:

المكاسب/ الخسائر بعد الضرائب الناتجة عن توقف نشاط معين (العمليات المتوقفة).

* المكاسب/ الخسائر بعد الضرائب المعترف بها من قياس القيمة العادلة مخصوصا منها تكاليف البيع أو استبعاد أصل أو مجموعة الأصول المكونة للعمليات المتوقفة.

- الربح أو الخسارة.

- كل مكون من مكونات الدخل الشامل الأخرى مصنفة حسب الطبيعة.

- حصة من مكونات الدخل الشامل الأخرى للشركات المشتركة الشقيقة التي تتم المحاسبة عنها باستخدام طريقة الملكية.

- اجمالي الدخل الشامل.

2-الافصاح عن حقوق الأقلية¹

يتم الافصاح عن البنود التالية في صلب قائمة الدخل الشامل كتوزيع لأرباح أو خسائر خلال الفترة: - الأرباح

أو الخسائر خلال الفترة المنسوب ل:

* حقوق الأقلية.

ملاك الشركة الأم.

- اجمالي الدخل الشامل خلال الفترة المنسوب ل:

* حقوق الأقلية.

ملاك الشركة الأم.

3-التعديل في طريقة العرض

يمكن عرض بنود رئيسية اضافية و عناوين و مجاميع فرعية أو تعديل ترتيبها في قائمة الدخل الشامل و قائمة الدخل

المستقلة (اذا عرضت) و ذلك اذا كان ذلك ملائما لفهم الأداء المالي للشركة، و ذلك مع الأخذ بعين الاعتبار الأهمية

النسبية و طبيعة بنود الايرادات و المصاريف و وظيفتها، و هذا يمكن أن يحصل في المؤسسات المالية نظرا للطبيعة

الخاصة لعملياتها.

4-البنود الاستثنائية (غير العادية)

لا يسمح بعرض أي بند من المصاريف أو الايرادات كبنود غير عادية سواء في قائمة الدخل الشامل أو في قائمة

الدخل المستقلة (اذا عرضت) أو في الملاحظات.

1- حسين يوسف القاضي، سمير معدي الريشاني، مرجع سبق ذكره، ص:126.

5- الأرباح أو الخسائر خلال الفترة

يجب الاعتراف بكل بنود الإيرادات المصاريف خلال الفترة في الأرباح أو الخسائر إلا إذا تم معيار أو تفسير آخر بخلاف ذلك.

6- بنود الدخل الشامل الأخرى خلال الفترة

يتم الإفصاح عن مبلغ ضريبة الدخل لكل مكون من بنود الدخل الشامل الأخرى بما في ذلك تسويات إعادة التصنيف سواء في قائمة الدخل الشامل أو في الملاحظات، و يمكن عرض مكونات بنود الدخل الشامل الأخرى وفق إحدى الطريقتين التاليتين:

- صافية من آثار الضريبة المتعلقة □.

- قبل آثار الضريبة المتعلقة □ مع اظهار المبلغ التجميعي لضريبة الدخل المتعلق بمكونات بنود الدخل الشامل.

7- تسويات إعادة التصنيف

يجب الإفصاح عن تسويات إعادة التصنيف المتعلقة بمكونات الدخل الشامل الأخرى، و تحدد معايير أخرى كيفية إعادة تصنيف المبالغ المعترف □ سابقا ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى في الأرباح أو الخسائر للفترة الحالية و التي تسمى وفق المعيار 2007 بتسويات إعادة العرض.

و يتم اظهار تسويات إعادة العرض ضمن المكون الخاص ببنود الدخل الشامل الأخرى التي تم إعادة تصنيفها في الفترة الحالية ضمن الأرباح أو الخسائر، فمثلا المكاسب المحققة من بيع الأصول المالية المتاحة للبيع يتم تضمينها في أرباح أو خسائر الفترة الحالية، و هذه المبالغ قد يكون معترف □ في الفترة (أو الفترات) السابقة ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى كمكاسب غير محققة، و هذه المكاسب غير المحققة يجب أن تطرح من بنود الدخل الشامل الأخرى في الفترة التي أعيد □ تصنيف المكاسب المحققة ضمن الأرباح أو الخسائر و ذلك لتجنب تضمينها في إجمالي الدخل الشامل مرتين.

و يمكن أن تعرض تسويات إعادة العرض في قائمة الدخل

الملاحظات يجب عرض مكونات بنود الدخل الشامل الأخرى بتسويات إعادة عرض مستقلة. و تتم
تسويات إعادة العرض على سبيل المثال كنتيجة للتخلي عن عملية أجنبية، أو استبعاد الأصول المالية المتاحة للبيع، و
عند تؤثر عملية تحوط مقدرة على الأرباح أو الخسائر.

و لا تنجم تسويات إعادة العرض عن التغيرات في فائض إعادة التقييم المعترف به وفق المعيار 16 " الممتلكات
و المصانع و المعدات"، أو المعيار 38 "الأصول غير الملموسة"، أو عن المكاسب أو الخسائر الاكتوارية الناجمة عن
خطط منافع التقاعد المعروفة و المعترف بها وفق المعيار 19 "منافع الموظفين"، حيث يعترف بتلك المكونات ضمن بنود
الدخل الشامل الأخرى و لا يعاد تصنيفها لاحقاً ضمن الأرباح أو الخسائر.

8-المعلومات التي يمكن عرضها في قائمة الدخل الشامل أو في الايضاحات¹

عندما تتسم بنود الإيرادات و المصاريف بشكل نسبي بالعمومية فإنه يجب الإفصاح عن طبيعتها و مبلغها بشكل
منفصل سواء في قائمة الدخل الشامل أو في الايضاحات، و من الأمثلة عنها:
* تخفيض قيمة المخزون الى صافي القيمة القابلة للتحقق أو تخفيض قيمة الممتلكات و المصانع و المعدات الى مبلغها
القابلة للاسترداد و كذلك في حالة عكس هذا التخفيض في فترات اللاحقة.
* إعادة هيكلة الأنشطة أو عكس أي من المخصصات التي تتعلق بها.

* التخلي عن استثمار ما.

* توقف نشاط (عمليات متوقفة).

تسوية نزاعات قضائية.

* عكس مخصصات أخرى.

9- تصنيف قائمة الدخل الشامل حسب الطبيعة أو الوظيفة

[Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

يجب عرض تحليل للمصاريف المعترف بها ضمن الأرباح أو الخسائر (سواء في قائمة الدخل الشامل أو قائمة الدخل المستتقة) باستخدام التصنيف حسب طبيعة المصروف أو وظيفته ضمن الشركة أيهما يقدم معلومات أكثر ملائمة و موثوقية.

- التصنيف وفق طبيعة المصروف: يتم تجميع المصاريف في قائمة الدخل الشامل وفقا لطبيعتها (مثل الاستهلاك و مشتريات الموارد و تكاليف النقل و الرواتب و الأجور و تكاليف الدعاية)، و لا يتم إعادة تحميلها على نشاطات الشركة المختلفة، و تطبق هذه الطريقة في الشركات الصغيرة عموما كالمبسطة و سهلة.

- التصنيف وفق وظيفة المصروف أو تكلفة المبيعات: تصنف المصاريف وفقا لوظيفتها (مثل تكلفة المبيعات و الأنشطة الادارية و الأنشطة التوزيعية)، و تستطيع هذه الطريقة امداد مستخدمي البيانات المالية بمعلومات أكثر منفعة (مقارنة بطريقة تصنيف المصاريف وفقا لطبيعتها) على الرغم من أن تصنيف المصاريف طبقا لوظيفتها قد يحتاج للحكم الشخصي في كثير من الأحيان، و مع ذلك فعند استخدام طريقة التصنيف حسب الوظيفة يجب الافصاح عن معلومات اضافية على أساس طبيعة المصاريف (مثل الاستهلاك و الاطفاء، و منافع الموظفين...) نظرا لأن تصنيف المصاريف حسب طبيعتها يؤمن معلومات مفيدة حول التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

ثالث: قائمة التغيرات في حقوق الملكية

تعرض قائمة التغيرات في حقوق الملكية التغيرات في صافي أصول الشركة خلال فترة محددة، يجب عل الشركة أن تعرض قائمة التغيرات في حقوق الملكية و توضح في صلبها ما يلي:

- اجمالي الدخل الشامل خلال الفترة مع اظهار المبالغ المنسوبة لملاك الشركة الأم و حقوق الأقلية.
- بالنسبة لكل بند من بنود حقوق الملكية يتم بشكل منفصل اظهار آثار التطبيق بأثر رجعي أو إعادة العرض بأثر رجعي وفق المعيار 8 "السياسات المحاسبية و التغيرات في التقديرات المحاسبية و الأخطاء".
- مبالغ

المعاملات مع الملاك (بصفتهم ملاك) مع الافصاح عن التوزيعات

عن تسوية المبلغ المحمل لكل بند من بنود حقوق الملكية بين أول امته و آخر امته بنسب متعصب .

1- الافصاح عن توزيعات الأرباح

يتم الافصاح عن توزيعات الأرباح للملاك المعترف [] خلال الفترة و المبالغ التي تخص كل سهم ضمن قائمة

التغيرات في حقوق الملكية أو الايضاحات.

2- الايضاحات المتممة للبيانات المالية

تتضمن الايضاحات المتممة ما يلي:

- عرض معلومات حول أساس اعداد البيانات المالية و السياسات المحاسبية التي تم استخدامها.

- الافصاح عن المعلومات المطلوبة من قبل معايير اعداد التقارير المالية الدولية أو تفسير [] غير معروضة في مكان آخر

في البيانات المالية.

- تقديم معلومات اضافية غير معروضة في مكان آخر و تعتبر ملائمة لفهم البيانات المالية.

و يجب تقديم الايضاحات بأسلوب منتظم مع الربط المرجعي بين كل بند في قائمة المركز المالي أو قائمة الدخل

الشامل أو قائمة التدفق النقدي مع أية معلومات ذات صلة [] في الايضاحات.

-ترتيب الملاحظات:

ترتب ايضاحات البيانات المالية وفق التسلسل التالي لمساعدة المستخدمين على فهم البيانات المالية ومقارنتها مع

البيانات المالية للشركات الأخرى:

-نص بالامتثال لمعايير المحاسبة الدولية.

- خلاصة بأهم السياسات المحاسبية المطبقة.

-معلومات معززة للبنود المعروضة في قائمة المركز المالي، و قائمة الد

عرضت)، و قائمة التغيرات في حقوق الملكية، و قائمة التدفقات

الرئيسية.

*

- افصاحات أخرى تشمل:

الالتزامات الطارئة وفق المعيار 37 " المخصصات و الالتزامات الطارئة و الأصول الطارئة " و الالتزامات التعاقدية غير

المعترف [١].

* افصاحات غير مالية، مثل أهداف ادارة المخاطر المالية للشركة و سياسات [١] وفق المعيار 7 " الأدوات المالية".

3-الافصاح عن السياسات المحاسبية¹

يجب أن تفصح الشركة ضمن ملخص أهم السياسات المحاسبية عن:

- أساس (أو أسس) القياس المستخدمة في اعداد البيانات المالية.

- السياسات المحاسبية الأخرى المتبعة و التي تكون لازمة لفهم البيانات المالية.

-أسس القياس: الاضافة الى القواعد المحاسبية المتبعة في اعداد البيانات المالية، فانه من الضروري على مستخدم

البيانات المالية أن يكون على دراية بأسس التقييم المستخدمة (التكلفة التاريخية، التكلفة الجارية، صافي القيمة القابلة

للتحقق، القيمة الاستردادية، القيمة العادلة) لأن الأسس المستخدمة في اعداد البيانات المالية تؤثر بشكل جوهري على

تحليلات المستخدمين، و عند استخدام أكثر من أساس في البيانات المالية (مثل اعادة تقييم أصل معين غير متداول)

يمكن الاكتفاء بالاشارة الى أنواع الأصول أو الالتزامات التي طبقت عليه أساس التقييم. -السياسة المحاسبية:

وعند تحديد الحاجة الى الافصاح عن سياسة محاسبية بذات [١]، فعلى الادارة تقييم ما اذا كان هذا الافصاح سوف يساعد

المستخدمين على تفهم الطريقة التي تم بموجبها تأثير العمليات و الأحداث و المعلومات على نتائج الأعمال و المركز

المالي، و يكون الافصاح عن سياسات محاسبية معينة مفيدا عندما

السياسات مسموح وفقا وفق معايير المحاسبة الدولية، فعلى سبيل

مشتركة مسيطر عليها بشكل كامل باستخدام طريقة التوحيد على أساس النسبة و التناسب أو طريقة الملكية، و

تتطلب بعض المعايير الافصاح عن سياسات محاسبية معينة بما في ذلك اختيار الادارة بين عدة سياسات مقبولة مثل

المعيار رقم 16 "الممتلكات و المصانع و المعدات"، الذي يطلب الافصاح عن أسس القياس المستخدمة في قياس

أصناف الممتلكات و المصانع و المعدات. على كل شركة أن تأخذ في الاعتبار طبيعة النشاط و

السياسات التي يتوقع المستخدم الافصاح عنها، مثال ذلك أن تفصح الشركات عن السياسة المحاسبية تجاه ضريبة

الدخل و خاصة ما يتعلق بأصول و التزامات ضريبة الدخل المؤجلة، و عندما يكون للشركة أعمال خارجية أو

معاملات بالعملة الأجنبية فانه يجب الافصاح عن السياسات المحاسبية للمكاسب أو الخسائر الناتجة عن اعادة تقييم

العملة الأجنبية، و تحليل هذه المكاسب و الخسائر كلما كان ذلك ممكنا.

و قد تكون سياسة محاسبية معينة جوهرية بسبب طبيعة عمليات الشركة حتى اذا كانت مبالغاً للفترة الحالية و

الفترة السابقة غير هامة نسبياً.

و من الملائم الافصاح عن كل سياسة محاسبية هامة (حتى اذا لم تكن مطلوبة بالتحديد من قبل أي معيار آخر)

لكن الشركة اختار و طبقتها وفق المعيار 8 "السياسات المحاسبية و التغيرات في التقديرات المحاسبية و الأخطاء".

و على الشركة أن تفصح في ملخص بأهم السياسات المحاسبية أو في ايضاحات أخرى عن الحكم الشخصي

بخلاف ذلك المتعلق بالتقديرات- الذي مارسه الادارة في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للشركة و التي لها الأثر

الأكبر في المبالغ التي تم الاعتراف في البيانات المالية، فعلى سبيل المثال تمارس الادارة الحكم الشخصي في تحديد:

- ما اذا كانت الأصول المالية هي استثمارات محتفظ حتى تاريخ الاستحقاق.

- متى يتم تحويل جميع المخاطر و المكاسب الأساسية ملكية الأصول المالية الى شركات أخرى.

- ما اذا كانت عملية مبيعات معينة هي في جوهرها ترتيبات تمويلية، و بالتالي فهي لا تنتج ايرادا.

- ما اذا كانت العلاقة في جوهرها بين الشركة و شركة أخرى لأغراض

ذات الأغراض الخاصة (يستخدم هذا المصطلح عند التعامل مع استراتيجيات ومعايير رسم الحسابات).

المطلب الثالث: الاعتبارات العامة المستخدمة كأساس لاعداد البيانات المالية¹

أولاً: العرض العادل و الامتثال لمعايير اعداد التقارير المالية الدولية

حيث يتم تحقيق العرض العادل بالامتثال من كافة النواحي الجوهرية لمعايير المحاسبة الدولية الملائمة، و يتطلب الافصاح

العادل:

- اختيار و تطبيق سياسات محاسبية طبقاً لمعيار المحاسبة الدولية رقم 8 الخاص بالسياسات المحاسبية و التغييرات في

التقديرات المحاسبية و الأخطاء الذي يضع هيكلًا تسترشد به الإدارة في حالة غياب معيار أو تفسير ينطبق على بند

معين.

- تقديم المعلومات (بما في ذلك السياسات المحاسبية) بطريقة توفر معلومات ملائمة و قابلة للفهم و موثوقة و قابلة

للمقارنة.

- تقديم افصاحات اضافية عندما تكون المتطلبات الواردة في معايير المحاسبة الدولية غير كافية لتمكين المستخدمين من

فهم تأثير معاملات معينة أو أحداث معينة على المركز المالي للشركة و أدائها المالي.

و يجب على الإدارة تطوير سياساتٍ لضمان توفير البيانات المالية للمعلومات التي هي:

* ملائمة لمتطلبات اتخاذ القرارات من قبل المستخدمين.

* موثوقة من حيث الأمانة:

1- تمثل بشكل صحيح النتائج و المركز المالي للشركة.

2- تعكس الجوهر الاقتصادي للأحداث و العمليات و ليس الش

محايدة أي خالية من التحيز.

و لا يعتبر الافصاح في حد ذاته بمثابة تصحيح لمعالجات محاسبية خاطئة أو غير مناسبة في البيانات المالية.

-علاقة معايير المحاسبة الدولية المالية IAS/IFRS بعدالة اعداد و عرض البيانات المالية:

حسب المعيار يجب أن تعرض البيانات المالية بعدالة المركز المالي و نتائج الأعمال و التدفقات النقدية للشركة، و يتطلب العرض العادل التمثيل الصادق لآثار العمليات و الأحداث و الشروط الأخرى انسجاما مع تعاريف الأصول و الالتزامات و الدخل و المصاريف و معايير الاعتراف المنصوص عليها في اطار اعداد و عرض البيانات المالية.

و من المفترض أن ينجم عن تطبيق معايير المحاسبة الدولية مع الافصاحات الاضافية عند الضرورة بيانات مالية تحقق العرض العادل، و الشركة التي تعد بيان المالية على أساس معايير المحاسبة الدولية يجب أن تفصح بوضوح و بصراحة في الايضاحات عن مثل هذا الامتثال لمعايير المحاسبة الدولية، و لا يجوز وصف البيانات المالية على منسجمة مع معايير المحاسبة الدولية الا اذا كانت منسجمة مع كل متطلبات معايير المحاسبة الدولية. و في ظروف نادرة من الممكن أن تستنتج الادارة أن تبني معايير المحاسبة الدولية و تفسير ما قد تؤدي الى تضليل البيانات المالية مما يتعارض مع هدف البيانات المالية المنصوص عليها في الاطار التنظيمي للشركة، و يجب على الشركة الأخذ بعين الاعتبار فيما اذا كان الاطار التنظيمي يسمح أو يتطلب (أو على الأقل لا يمنع) و يجب تقديم الافصاحات الملائمة .

- أن الادارة ترى أن البيانات المالية تعبر بعدالة عن المركز المالي للشركة و أدائها و تدفقا .

- أن البيانات المالية معدة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية باستثناء ما تم الخروج عنه من أجل تحقيق العرض العادل.

- بيان اسم المعيار أو التفسير الذي تم الخروج عنه.

- بيان طبيعة الخروج (بما في ذلك المعالجة الواجبة طبقا للمعيار).

- بيان السبب في كون تطبيق هذا المعيار مضللا في مثل هذه الظروف، الأمر الذي يتعارض مع هدف البيانات المالية.

- الإفصاح عن المعالجة التي تم تطبيقها.

- أثر عدم تطبيق المعيار على كل فترة من الفترات المعروضة¹.

و عندما ترى الإدارة في الأحوال النادرة جدا أن الالتزام بمطلب ورد في معيار من معايير المحاسبة الدولية قد يؤدي إلى عرض مضلل و أن عدم الالتزام بهذا المطلب أمر ضروري ليتحقق العرض العادل بينما يمنع الإطار التنظيمي للشركة للخروج عن هذا المطلب، فيجب على الشركة إلى أقصى حد ممكن تخفيض التضليل الناتج عن الالتزام و ذلك بالإفصاح عن:

- اسم المعيار أو التفسير الذي تم الخروج عنه.

- طبيعة المتطلبات.

- السبب الذي توصلت من خلاله الإدارة إلى أن تطبيق هذه المتطلبات يعتبر مضللاً في مثل هذه الظروف، الأمر الذي يتعارض مع هدف البيانات المالية.

- لكل فترة من الفترات المعروضة، الإفصاح عن التسويات لكل بند من بنود البيانات المالية التي توصلت الإدارة إلى ضرورة تعديلها لتحقيق العرض العادل للبيانات المالية.

ثانياً: الاستمرارية²

عند إعادة البيانات المالية يجب أن تقيم الإدارة قابلية الشركة للاستمرار، و يجب أن تعد البيانات المالية على أساس استمرارية الشركة إلا إذا:

- كانت الإدارة تنوي تصفية الشركة أو توقيف العمليات.

- ليس هناك بديل عن تصفية الشركة أو توقيف العمليات.

1- حسين يوسف القاضي، سمير معدي الريشاني، مرجع سبق ذكره، ص: 103.

1- حسين يوسف القاضي، سمير معدي الريشاني، مرجع سبق ذكره، ص: 104.

و يجب الافصاح عن أي حالة عدم تأكد من استمرارية الشر

الاستمرارية فيجب الافصاح عن ذلك اضافة الى:

– الأساس الذي أعدت به البيانات المالية.

المبررات التي اعتبرت الشركة بموجبها غير مستمرة.

ثالثا: أساس الاستحقاق

يجب أن تنسجم جميع البيانات المالية مع أساس الاستحقاق المحاسبي من حيث المبدأ (عدا بعض الاستثناءات)، و

البيانات المالية التي لا تنسجم مع أساس الاستحقاق هي:

– قائمة التدفقات النقدية.

الايضاحات حول قائمة التدفقات النقدية.

رابعا: الأهمية النسبية و التجميع

يجب أن تعرض مبالغ البنود الهامة نسبيا بشكل منفصل في البيانات المالية ، أما مبالغ البنود غير الهامة نسبيا فلا تحتاج للعرض بشكل منفصل و يمكن تجميعها مع مبالغ بنود أو تصنيفات أخرى.

– تعتبر المعلومة هامة نسبيا اذا كان حذفها أو تحريفها يمكن أن يؤثر على اتخاذ القرارات سواء بشكل منفرد أو بشكل

مشترك، و تتوقف الأهمية النسبية على حجم و/أو طبيعة الحذف أو التضليل الذي يتوقف الحكم عليه على الظروف،

مع الأخذ بعين الاعتبار أن متطلبات الافصاح الخاصة و المحددة في معايير المحاسبة الدولية وتفسيرها لا تتم تليتها اذا

كانت المعلومة غير هامة نسبيا. – يجب أن تعرض البنود ذات

الطبيعة أو الوظيفة غير المتشابهة بشكل منفصل الا اذا كانت غير هامة نسبيا. – اذا لم يكن بند معين هام بشكل

منفرد، فانه يجمع مع بنود أخرى سواء في البيانات المالية أو في الملاحظات.

– أن البند غير المهم بشكل كاف لضمان عرضه بشكل منفصل في البيانات المالية فانه من الممكن عرضه بشكل

منفصل في الملاحظات.

– لا تحتاج الشركة لوضع افصاح خاص مطلوب من قبل معايير

نسبياً.

و حسب معيار المحاسبة الدولي رقم 18 يقاس الايراد على أساس القيمة العادلة للمقابل الذي تم استلامه بالفعل أو المقابل المتوقع استلامه مع الأخذ بالاعتبار خصم الكمية و الخصومات التجارية التي تسمح بها الشركة، و قد تقوم الشركة في سياق نشاطها المعتاد باجراء معاملات أخرى لا ينشأ عنها ايراد و لكن يتعين أداؤها بشكل عرضي مع الأنشطة الرئيسية المولدة للايرادات، و في هذه الحالة يتم عرض ناتج هذه المعاملات بصافي الدخل بعد خصم المصاريف المتعلقة بها و الناشئة عن ذات المعاملة من الايراد الناتج عنها اذا كان هذا العرض يعبر عن جوهر المعاملة¹.

خامساً: المقاصة

المقاصة هي عرض أصل أو التزام (أو مجموعة منها) كبنود واحد في قائمة المركز المالي، أو عرض مصروف أو ايراد كبنود واحد في قائمة الدخل الشامل.

و يجب عدم اجراء مقاصة بين الأصول و الالتزامات الا اذا كانت المقاصة مطلوبة أو مسموح بها من قبل معيار محاسبة دولي آخر، و مع ذلك فهناك عمليات لا تصنف مقاصة كعرض الأصول صافية من المخصصات أو مؤونات التقييم و من الأمثلة على ذلك:

– عرض مؤونة الديون المشكوك فيها مطروحة من الزبائن.

– عرض مخصص انخفاض قيمة المخزون.

كما يجب عدم اجراء مقاصة بين بنود المصاريف و الايرادات الا اذا كانت المقاصة مطلوبة أو مسموح بها من قبل معيار محاسبة دولي آخر، و مع ذلك فعندما تقوم الشركة ضمن نشاطها المعتاد بتنفيذ عملية لا تولد ايرادا لكنها ترتبط بشكل غير مباشر بنشاطات توليد الايرادات الرئيسية، فيجب عرض نتائج تلك العمليات بالصافي

(أي الإيراد ناقص المصاريف الملتبطة بنفس العملية) وذلك عند الأخرى.

عندما

سادسا: تكرار التقارير المالية¹

تقوم الشركة بتغيير □ اية السنة المالية (فترة التقارير) و تعرض البيانات المالية لفترة أطول من سنة واحدة أو أقل منها، فيجب الإفصاح عن:

- الفترة التي تغطيها البيانات المالية.
- سبب استخدام فترة أطول أو أقصر.
- حقيقة أن المبالغ المقارنة في بيانات الدخل الشامل و التغيرات في حقوق الملكية و التدفقات النقدية و الملاحظات المرتبطة □ ما ليست قابلة للمقارنة بشكل كلي.

سابعا: المعلومات المقارنة

يجب الإفصاح عن المعلومات المقارنة المتعلقة بالفترة الماضية لكل المبالغ المصرح عنها في البيانات المالية للفترة الحالية الا اذا سمح معيار محاسبة دولي آخر أو طلب غير ذلك.

و يجب الإفصاح أيضا عن المعلومات المقارنة المتعلقة بالمعلومات السردية أو الوصفية عندما تكون لها علاقة بفهم البيانات المالية للفترة الحالية، فمثلا تبقى المعلومات السردية المقدمة في البيانات المالية للفترة (أو الفترات) السابقة ذات أهمية و علاقة بالفترة الحالية (مثل الإفصاح في الفترة الحالية عن تفاصيل الخلافات القانونية التي كانت غير مؤكدة بتاريخ التقارير المالية السابقة و ما حدث □ ما و ما فعلته الادارة لحلها. و يطلب من الشركة التي تفصح عن المعلومات المقارنة عرض (على الأقل) قائمتي مركز مالي، و قائمتين من أي بيانات أخرى و الملاحظات المتعلقة □ ما، و عندما تقوم الشركة بتطبيق سياسة محاسبية يآثر رجعي أو اعادة عرض بند معين بآثر رجعي في البيانات

1- حسين يوسف القاضي، سمير معدي الريشاني، مرجع سبق ذكره، ص: 109.

المالية، أو إعادة تصنيف بنود في البيانات المالية، فيجب أن تعرض

من أي بيانات أخرى و الملاحظات المتعلقة []، و تعرض بيانات

* []اية الفترة الحالية.

* []اية الفترة السابقة (أي بداية الفترة الحالية).

* بداية أقدم فترة معروضة (أي الفترة السابقة).

إعادة تصنيف المبالغ المقارنة:

ثامنا: ثبات العرض¹

ان عرض و تصنيف البنود في البيانات المالية يجب أن تكون متماثلة من فترة الى أخرى الا اذا:

* هناك تغير جوهري في طبيعة عمليات الشركة، أو ان مراجعة البيانات المالية للشركة أشارت الى التغير في العرض هو

أكثر ملائمة) و ذلك مع الأخذ بعين الاعتبار معايير اختيار و تطبيق السياسات المحاسبية وفق المعيار)

(8).

* أو أن التغير في العرض مطلوب من قبل معيار أو تفسير آخر.

فمثلا عند قيام الشركة بعملية اقتناء هامة و مؤثرة، أو عند قيامها بالتخلص من أصل أو أصول مهمة و مؤثرة، أو

قيامها بإعادة النظر في عرض البيانات المالية، قد ترى لها ضرورة عرض البيانات المالية على نحو مختلف.

و تقوم الشركة بتغيير عرض البيانات المالية فقط في حالة كون التغير سوف يوفر معلومات موثوق [] و ذات فائدة

لمستخدمي البيانات المالية، و كان من المتوقع أن يستمر الهيكل المعدل و بما لا يخل بقابليتها للمقارنة، و عندما تقوم

الشركة بعمل هذا التغير في العرض فيجب عليها إعادة تبويب المعلومات المقارنة.

المبحث الثالث: المعالجة المحاسبية للبيانات المالية

1- حسين يوسف القاضي، سمير معدي الريشاني، مرجع سبق ذكره، ص: 111.

لقد أصدر المجلس معايير التدقيق و التأكيد الدولي المعيار

الدولي 910 المرسوم: عمليات مراجعة البيانات المالية، و أكد المجلس على أنه يطبق على مراجعة البيانات المالية للفترة التي تبدأ في أو بعد 15 ديسمبر 2006، كما أشار المجلس الى أن غرض المعيار وضع المعايير و توفير الارشادات بشأن المسؤوليات المعنية للممارس عندما يتولى غير مدقق المنشأة عملية مراجعة البيانات المالية و بشأن كل محتوى و شكل التقرير الذي يصدره الممارس فيما يتعلق بهذه المراجعة، و على الممارس مدقق المنشأة المعين لأداء مراجعة للمعلومات المالية المرحلية أداء هذه المراجعة حسب المعيار الدولي لعمليات المراجعة.

المطلب الاول:تحليل البيانات المالية¹

ان عملية فهم المخاطر والأرباح لشركة معينة عمل تجاري، أو عمل تجاري فرعي، أو مشروع من خلال تحليل المعلومات المالية المسجلة باستخدام الوسائل والأدوات المحاسبية المختلفة.

يتكون تحليل البيانات المالية من: إعادة صياغة البيانات المالية المسجلة، و تحليل أخطاء القياسات وتعديلها، و تحليل النسب المالية على أساس البيانات المالية المعدلة أو المعاد صياغتها. عادةً ما يتم إغفال أول خطوتين في هذه العملية، أي أنه لا يُحسب سوى النسب المالية على أساس الأرقام المسجلة، وربما مع إجراء بعض التعديلات عليها. ويمثل التحليل المالي الأساس لتقييم مخاطر الائتمان واثمينها، وإجراء عملية تقييم الشركة الأساسية.

1- يبدأ تحليل البيانات المالية عادةً بإعادة صياغة المعلومات المالية المسجلة. وتتمثل إحدى سبل عمليات الصياغة الشائعة لبيانات الدخل في تقسيم العناصر المسجلة إلى عناصر متكررة أو اعتيادية، وعناصر غير متكررة أو خاصة . وبذلك، يمكن تقسيم المكاسب إلى مكاسب أساسية أو اعتيادية ومكاسب مؤقتة. وتتمثل الفكرة هنا في أن المكاسب الاعتيادية أكثر استقراراً، وبالتالي أكثر ملاءمة لعمليتي التنبؤ والتقييم.

2- المدف خطوة تحليل أخطاء القياس وتعديلها إلى التحقق من

المثال، يمكن أن تكون الأرقام المسجلة تمثيلاً سيئاً أو غير منظم لرأس المال المستمر، فيما يتعلق مثلاً بصافي الأصول العاملة، ما يعني أن عائد صافي الأصول العاملة سيكون بدوره مقياساً غير منظم للربحية المعدل الداخلي للعائد، تعد نفقات البحوث والتنمية مثلاً على الحالات التي يُتوقع فيها أن يؤدي الإنفاق على الاستثمار إلى فوائد اقتصادية مستقبلية، ما يشير إلى أن البحوث والتنمية يجب إضافتها إلى الأصول في الميزانية. ومن أمثلة تعديل أخطاء القياس استبعاد المحلل المالي لنفقات البحوث والتنمية من بيان الدخل، ووضعها بالميزانية. وبذلك، يحل استهلاك رأس مال البحوث والتنمية محل نفقات البحوث والتنمية في الميزانية. ومن الأمثلة الأخرى أيضاً على ذلك تعديل الأرقام المسجلة عندما يشك المحلل المالي في إدارة المكاسب.

3- يجب أن يستند تحليل النسب المالية على بيانات مالية معدلة أو معاد تجميعها. وهناك نوعان من تحليل النسب يتم إجراؤهما: تحليل المخاطر، وتحليل الربحية:

أ- يهدف تحليل المخاطر في الأساس إلى الكشف عن مخاطر الائتمان التي تتعرض لها الشركة. ويتكون تحليل المخاطر من تحليل السيولة والقدرة على الدفع. ويهدف تحليل السيولة إلى تحليل ما إذا كانت الشركة تملك ما يكفي من السيولة المالية للوفاء بالتزاماتها عندما يحين موعد دفعها. ومن الأساليب المعتادة لتحليل مخاطر عدم السيولة التركيز على النسب، مثل تغطية الفوائد والنسب الحالية. من التحليلات المفيدة كذلك تحليل التدفقات النقدية. أما تحليل القدرة على الدفع، فيتناول تحليل ما إذا كانت الشركة تملك من المال ما يسمح لها بالتعافي من أية خسارة أو خسائر متتابة. ومن الأساليب المعتادة لتحليل عدم القدرة على الدفع التركيز على النسب، مثل حقوق الملكية كنسبة مئوية من رأس المال الإجمالي، وغير ذلك من نسب بنية رأس المال.

وبناءً على تحليل المخاطر، يمكن تصنيف الشركة الخاضعة للتحليل، أي منحها تصنيفاً من ناحية الخطر، وهو ما يُعرف بالتصنيف التركيبي.

تشيع مقارنتها بالمتوسط في الصناعة على مدار الوقت. فإذا كانت نسبة حقوق الملكية الخاصة بأسرته أعلى من

متوسط الصناعة، تكون بذلك أقل عرضة للخطر، على عكس ما إذا فاقت هذه النسبة متوسط الصناعة. وبالمثل، إذا

زادت نسبة حقوق الملكية على مدار الوقت، يمثل ذلك إشارة جيدة فيما يتعلق بخاطر عدم القدرة على الدفع.

ب- يشير تحليل الربحية إلى تحليل عائد رأس المال، مثل عائد حقوق الملكية، وهو المكاسب مقسومة على متوسط

حقوق الملكية.

المطلب الثاني: تطور عمليات مراجعة البيانات المالية

إن عملية مراجعة البيانات المالية تشمل طبيعة عمليات مراجعة البيانات المالية، التخطيط و الاجراءات جمع الأدلة

و التقرير عن عمليات مراجعة البيانات المالية.

اولا: طبيعة عمليات مراجعة البيانات المالية

يشير مجلس معايير التدقيق و التأكيد الدولي الى أن هدف عمليات مراجعة البيانات المالية هو تمكين الممارس

استنادا لاجراءات لا توفر كافة الأدلة التي تتطلبها عملية التدقيق من بيان ما اذا كان هناك أي شيء قد أثار انتباهه، و

الذي يسبب اعتقاد الممارس بأن البيانات المالية لم يتم اعدادها من كافة الجوانب الأساسية، وفقا لاطار محدد للتقارير

المالية و لتحقيق هذا الهدف يجب على الممارس مراعاة مايلي¹:

- المتطلبات الأخلاقية الصادرة عن مجلس معايير الأخلاق الدولي للمحاسبين المهنيين، متطلبات الرقابة المهنية الصادرة

عن الاتحاد الدولي للمحاسبين و ما يتعلق ب: النزاهة، الموضوعية، الكفاءة و العناية المهنية، السرية و السلوك المهني.

- أن ينفذ عملية المراجعة وفقا للمعيار الدولي لعمليات المراجعة (2400)، و أن يخطط و ينفذ المراجعة بحالة من

الشك المهني مدركا بأنه قد توجد ظروف قد تجعل البيانات المالية خاطئة بشكل جوهري.

— أن

يُحصل لغرض قيامه بابداء رأي سالب في تقرير المراجعة، على أدلة
و الاجراءات من أجل استخلاص النتائج.

– القيام باجراءات المراجعة "نطاق المراجعة" التي تعتبر ضرورية في الظروف التي من شأنها تحقيق هدف المراجعة ، و

– ان الاجراءات المطلوبة لتنفيذ المراجعة على البيانات المالية يجب أن تحدد من قبل الممارس.

مهمة المراجعة هي عملية تأكيد محدودة لتوفير التأكيد بأن المعلومات الخاضعة للمراجعة خالية من الأخطار الجوهرية،
مع ابداع رأي في شكل تأكيد.

– يجب على الممارس و العميل الاتفاق على شروط المراجعة، كما يجب تسجيل الشروط المتفق عليها في كتاب الموافقة

على المراجعة، لأن من شأن كتاب الموافقة يساعد على تخطيط عملية المراجعة و أن مصلحة كل الطرفين الممارس و

العميل، يقوم الممارس بارسال كتاب الموافقة على المراجعة موثقا فيها الشروط الرئيسية للمهمة حيث أن كتاب الموافقة

على المراجعة يؤكد قبول الممارس بتولي المهمة و تساعد على تجنب أي سوء فهم يتعلق بأمر عدة، تتضمن الأمور التي

يحتوي عليها كتاب الموافقة على المراجعة ما يلي:

* هدف الخدمة التي سيتم انجازها .

* مسؤولية الادارة عن البيانات المالية .

* نطاق المراجعة متضمنا الاشارة الى المعيار الدولي للتدقيق.

* امكانية الحصول على أية سجلات و وثائق و معلومات ذات علاقة بالمراجعة .

* نموذج من التقرير المتوقع تقديمه .

* عدم امكانية الاعتماد على مهمة المراجعة لظهور الأخطاء و الأعمال الغير القانونية الى الاحتيال مثلا .

* بيان بعدم اجراء عملية التدقيق، و بالتالي لن يتم ابداء الرأي.

ثانيا: التخطيط و اجراءات جمع الأدلة لعمليات مراجعة لبيانات

أ-التخطيط:

يشير مجلس معايير التدقيق و التأكد الدولي الى أنه يجب على الممارس تخطيط عمله لكي يتم انجاز المهمة بشكل فعال،

و لكي يخطط لمهمة المراجعة على البيانات المالية، يجب على الممارس مراعاة ما يلي: - أن يحصل أو أن

يحدث معرفته بطبيعة المنشأة: و يتضمن ذلك دراسة الهيكل التنظيمي للمنشأة، و أنظمتها المحاسبية، و خصائص

تشغيلها، و طبيعة أصولها و التزاماتها و ايراداتها و مصاريفها.

- امتلاك فهم للأمر التالية، أو اية أمور أخرى ذات علاقة بالبيانات المالية، على سبيل المثال: المعرفة بطرق الانتاج و

التوزيع في المنشأة، و معرفة خطوط الانتاج، و مواقع التشغيل و الأطراف ذات العلاقة، و يحتاج الممارس الى مثل هذا

الفهم لكي يستطيع توجيه الاستفسارات المناسبة، و لتصميم اجراءات ملائمة اضافة لتقييم الاستجابات و المعلومات

الأخرى التي تم الحصول عليها.

- عند الاستفادة من أعمال ممارس آخر أو من أعمال خبير آخر، يجب على الممارس أن يقتنع بأن مثل هذه الأعمال

هي كافية لأغراض المراجعة.

- على الممارس توثيق الأمور ذات الأهمية في توفير أدلة الدعم لتقرير المراجعة، و توثيق البراهين على أن المراجعة قد تم

انجازه وفقا لهذا المعيار الدولي للتدقيق.

ب-الاجراءات و الأدلة للاثبات:

يشير مجلس معايير التدقيق و التأكد الدولي الى أنه يجب على الممارس أن يستخدم حنكته عند تحديد لطبيعة و توقيت

و مدى اجراءات المراجعة المحددة، مع مراعاة ما يلي:

- يجب أن يقوم الممارس بالاسترشادات بأمر عدة منها:

* اية معرفة اكتسبت من خلال القيام بأعمال التدقيق أو المراجعة

* معرفة الممارس بطبيعة عمل المنشأة و من ضمنها معرفته بالمبادئ و الممارسات المحاسبية لتجربة المصاحبة التي تشمل

المنشأة ضمنها.

* نظم المحاسبية للمنشأة .

* مدى تأثير بند معين بقرار الادارة.

— يجب أن يطبق الممارس نفس اعتبارات الأهمية النسبية التي تطبق في حالة اعطاء رأي تدقيقي للبيانات المالية، و

بالرغم من وجود مخاطر أكبر بعدم اكتشاف المعلومات الخاطئة عند المراجعة مقارنة بعملية التدقيق، الا أن قرار ما هو

مهم نسبيا يتم اتخاذه بالرجوع الى المعلومات التي يقوم الممارس بتقديم تقرير عنها و احتياجات هؤلاء الذين يعتمدون

على هذه المعلومات، و ليس بالرجوع الى التأكيد المتوفر.

— يجب أن يفسر الممارس عن الحوادث اللاحقة لتاريخ البيانات المالية و التي قد تحتاج الى تسويات أو افصاح في

البيانات المالية. علما بأنه ليس هناك أية مسؤولية على الممارس لتنفيذ اجراءات لغرض تحديد الأحداث التي تقع بعد

تاريخ تقرير المراجعة.

— في حالة وجود أسباب تؤدي الى اعتقاد الممارس بأن المعلومات الخاضعة للمراجعة قد تكون خاطئة بشكل جوهري،

فان عليه القيام باجراءات اضافية أو باجراءات أكثر اتساعا حسب الضرورة لكي يستطيع أن يبدي ثقة سالبة أو

ليثبت من أن الأمر يتطلب تقريرا مقيدا.

— تتضمن اجراءات المراجعة على البيانات المالية، عادة ما يلي¹:

* الحصول على فهم لطبيعة عمل المنشأة و القطاع الذي تعمل فيه.

* استفسارات تتعلق باجراءات المنشأة لتسجيل و تصنيف و تلخيز

البيانات المالية، و اعداد البيانات المالية.

* استفسارات تتعلق بكافة التوكيدات الأساسية في البيانات المالية.

* اجراءات تحليلية مصممة لتشخيص العلاقات و القيود المنفردة التي تبدو استثنائية عند تطبيق هذه الاجراءات، فان

على الممارس مراعاة أنواع الأمور التي تطلب تسويات محاسبية في الفترات السابقة مثل اجراءات تتضمن: -مقارنة

البيانات المالية مع بيانات الفترات السابقة.

-مقارنة البيانات المالية مع النتائج المتوقعة و المركز المالي.

-دراسة العلاقة بين عناصر البيانات المالية و التي يتوقع أن تتطابق مع الأسلوب المتبأ به، وذلك استنادا لخبرة المنشأة و

المعايير القطاعية.

* الاستفسارات تتعلق بقرارات اتخذت في اجتماعات المساهمين و مجلس الادارة و لجان مجلس الادارة و الاجتماعات

الأخرى ذات التأثير على البيانات المالية.

* دراسة البيانات المالية لتقرير فيما اذا كانت البيانات المالية تبدو مطابقة للقواعد المحاسبية المبينة، و ذلك استنادا

للمعلومات التي تصل الى علم الممارس.

* الحصول على تقارير الممارسين الآخرين و في حالة وجودها و كوكلاء ضرورية، و الذين لهم تدقيق أو مراجعة على

البيانات المالية لأحد أجزاء المنشأة.

* الاستفسار من الأشخاص الذين لديهم مسؤوليات تتعلق بالأمور المالية و المحاسبية حول:

-فيما اذا كان تجميع المعاملات قد تم تسجيلها.

-فيما اذا كانت البيانات المالية قد تم اعدادها و وفقا للأسس المحاسبية المبينة .

-التغيرات في طبيعة فعاليات المنشأة و المبادئ و الممارسات المحاسبية.

-الأمور التي أثارت شكوكا حولها خلال تطبيق الاجراءات المشار اليها.

الحصول على اقرارات تحريرية من الادارة عندما يكون ذلك مناسباً.

– و فيما يلي قائمة استرشادية للاجراءات التفصيلية التي قد يتم اجراءها عند القيام بمهمات مراجعة البيانات المالية

التي غالباً ما تستعمل، مع الأخذ في الاعتبار ان هذه القائمة ليست شاملة، كما أن المراد منها ليس اتباع كافة

الاجراءات المقترحة في كل مهمة مراجعة أي [] ليست برنامج، بالاضافة الى أن الاجراءات التحليلية المعمول [] في

عملية المراجعة على البيانات المالية تحدد حسب رأي الممارس، و هذه القائمة تشمل الاجراءات التالية:

*

1- الاجراءات العامة¹:

مناقشة شروط و نطاق المهمة مع العميل و مع فريق العمل.

* اعداد كتاب الموافقة على المراجعة لتوضيح شروط و نطاق المهمة.

* الحصول على فهم لطبيعة عمل و أنشطة المنشأة، و لنظام تسجيل المعلومات المحاسبية و اعداد البيانات المالية. *

الاستفسار عما اذا كانت كافة المعلومات المالية قد سجلت كاملة، بسرعة و بعد المصادقات الضرورية عليها.

* الحصول على ميزان التدقيق و تحديد فيما اذا كان متفقاً مع سجل الأستاذ العام و البيانات المالية.

* دراسة نتائج مهمات التدقيق و المراجعة السابقة، و من ضمنها التسويات المحاسبية المطلوبة.

* الاستفسار فيما اذا كان هناك أي تغيير جوهري في المنشأة عن السنة السابقة.

* الاستفسار عن السياسات المحاسبية ودراسة فيما اذا:

– كانت متطابقة مع المعايير المحلية أو الدولية.

– تم

– تم تطبيقها بشكل مناسب.

تطبيقها بثبات، و في حالة عدم الثبات ، دراسة فيما اذا تم الافصاح عن أي تغيير في السياسات المحاسبية. * قراءة

محاضر اجتماعات المساهمين و مجلس الادارة و اللجان الأخرى ذات

أهمية لعملية المراجعة.

* الاستفسارات فيما اذا كانت هناك قرارات صادرة عن المساهمين و مجلس الادارة أو الاجتماعات المماثلة و التي تؤثر

على البيانات المالية، و أن هذا التأثير قد انعكس عليها بالشكل المناسب.

* الاستفسار عن وجود معاملات مع الأطراف ذات العلاقة، و كيف تمت معالجة هذه المعاملات، و فيما اذا كان

هناك افصاحا ملائما عن الأطراف ذات العلاقة.

* الاستفسار عن الحالات الطارئة و الالتزامات.

* الاستفسار عن الخطط المتعلقة بالتصرف بالأصول الرئيسية أو بأجزاء المنشأة.

* الحصول البيانات المالية و مناقشتها مع الارادة.

* دراسة ملائمة الافصاح في البيانات المالية، و أن تصنيفها و عرضها كان بشكل مناسب.

* مقارنة النتائج الظاهرة في البيانات المالية للفترة الحالية مع تلك الظاهرة في البيانات المالية لفترات سابقة قابلة

للمقارنة، و مع الموازنات التقديرية أو التنبؤات ان وجدت.

* الحصول على ايضاحات الادارة حول أية تقلبات غير اعتيادية أو تناقص في البيانات المالية.

* دراسة تأثير الأخطاء التي لم تتم تسويتها، بمفردها أو بموعها، و اعلام الادارة هذه الأخطاء و تحديد كيفية تأثير

الأخطاء المتعلقة على تقرير المراجعة.

* التفكير بالحصول على كتاب التمثيل من الادارة.

2- اجراءات مراجعة النقدية¹:

* الحصول على كشف مطابقة المصرف.

* الاستفسار عن أية موقوفات قديمة أو غير اعتيادية من موظفي العميل.

* استفسار عن أية تحويلات بين الحسابات النقدية خلال الفترة السابقة و اللاحقة لتاريخ المراجعة.

* الاستفسار فيما اذا كانت هناك أية تحديدات على الحسابات النقدية.

-3

اجراءات مراجعة المدينون:

* الاستفسار عن السياسات المحاسبية للتسجيل الأولي لمديني النشاط الجاري، و تحديد فيما اذا تم منح أية مسموحات لمثل هذه المعاملات.

* الحصول على تفسير للاختلافات المهمة في أرصدة الحسابات عن الفترات السابقة و عن تلك المتوقعة، و دراسة هذه الاختلافات.

* الحصول على تحليل لأعمار مديني النشاط الجاري، و الاستفسار عن أسباب وجود حسابات كبيرة غير اعتيادية أو ظهور أرصدة دائنة في هذه الحسابات أو أية أرصدة غير اعتيادية، و الاستفسار عن قابلية تحصيل الديون.*

مناقشة الادارة حول تصنيف المدينين، و من ضمنها الأرصدة غير المتكررة و صافي الأرصدة الدائنة و المبالغ المطلوبة من المساهمين و المدراء و الأطراف ذات العلاقة الأخرى و الظاهرة في البيانات المالية.*

طريقة تحديد حسابات التسديدات البطيئة و كيفية احتساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، و دراسة معقوليتها.

* الاستفسار فيما اذا كان هناك رهن على الديون، أو احوالها لوسيط لتحصيلها أو منح خصوصا.

* الاستفسار عن الاجراءات الموضوعية لغرض التأكد من وجود نقطة فصل ملائمة لمعاملات المبيعات و الاعادة المبيعات، و انه قد تم الالتزام بهذه الاجراءات.

* الاستفسار عما اذا كانت هناك حسابات تمثل بضائع مشحونة على أساس بضاعة الأمانة، و فيما اذا تمت التسويات المطلوبة لعكسها و اعتبارها ضمن بضاعة المخازن.

* الاستفسار عما اذا كانت هناك ديون كبيرة تتعلق باليرادات المد

عمل تخصيص لمثل هذه المبالغ¹.

4-اجراءات مراجعة المخزون:

الحصول على كشف بالمخزون و تحديد فيما اذا كان:

- الرصيد يتطابق مع الرصيد الظاهر في ميزان التدقيق.

- كشف استنادا الى الجرد الفعلي للمخزون .

* الاستفسار عن طريقة جرد المخزون.

* الاستفسار في حالة عدم القيام بعملية الجرد الفعلي بتاريخ الميزانية.

* مناقشة التسويات التي جرت استنادا لعملية الجرد الفعلي السابق للمخزون.

* الاستفسار عن الاجراءات المطبقة للرقابة على نقطة الفصل و اية حركة للمخزون.

* الاستفسار عن الأسس المستخدمة لتقييم قيمة كل نوع من أنواع المخزون، و بالأخص فيما يتعلق بحذف الأرباح بين

الفروع الداخلية، كذلك الاستفسار فيما اذا تم تقييم المخزون بالكلفة أو صافي القيمة الاستبدالية أيهما أقل.

* دراسة ثبات الطرق المتبعة لتقييم جرد المخزون، و بضمنها عوامل مثل المواد الأولية و الأجور و المصاريف غير

المباشرة.

* مقارنة مبالغ الأصناف الرئيسية للمخزون مع مثيلاتها للفترات السابقة و مع مثيلاتها المتوقعة للفترة الحالية، و

الاستفسار حول التقلبات و الاختلافات الجوهرية.

* مقارنة معدل دوران المخزون مع مثيلاته للفترات السابقة.

* الاستفسار عن الطريقة المستخدمة لتشخيص المخزون البطيء ا-

قد قيم بصافي القيمة القيمة الاستبدالية .

* الاستفسار فيما اذا تضمن مخزون المنشأة أية بضاعة للأمانة .

* الاستفسار فيما اذا تم رهن المخزون، أو حفظه في مواقع أخرى أو بقي أمانة لدى الآخرين، و دراسة فيما اذا تم

التحسب لمثل هذه المعاملات بشكل مناسب¹.

5- اجراءات مراجعة الاستثمارات.

* 6- اجراءات مراجعة الالتزامات المستحقة و الطارئة:

* الحصول على كشف بالالتزامات المستحقة، و تحديد فيما اذا كان مجموعها يتطابق مع ميزان التدقيق.

مقارنة الأرصدة الكبيرة لحسابات المصروفات ذات العلاقة مع مثيلها في الفترات السابقة.

* الاستفسار عن التأييدات المتعلقة بمثل هذه الاستحقاقات، و شروط التسديد، و الالتزام بالشروط و الضمان

و التصنيف.

* الاستفسار حول طريقة تحديد الالتزامات المستحقة.

* الاستفسار عن طبيعة المبالغ التي تتضمنها الالتزامات و التعهدات المحتملة.

* الاستفسار فيما اذا كانت هناك أية التزامات فعلية أو محتملة موجودة و لم يتم تسجيلها في الحسابات، و في حالة

حدوث ذلك، مناقشة الادارة فيما اذا كانت هناك حاجة لعمل تخصيص في الحسابات، أو ادراج ملاحظة في البيانات

المالية.

7- اجراءات مراجعة ضريبة الدخل و الضرائب الأخرى:

* الاستفسار من الادارة عن أية حالات، و من ضمنها المنازعات

المستحقة الدفع من قبل المنشأة.

* دراسة مبالغ الضريبة و علاقته بايراد المنشأة خلال الفترة.

* الاستفسار من الادارة حول ملائمة تسجيل الالتزامات الضريبية المؤجلة و الحالية، و بضمنها

المتعلقة بالفترات السابقة.

8- اجراءات مراجعة الأحداث اللاحقة:

* الحصول من الادارة على آخر بيانات مالية فصلية، و مقارنتها مع البيانات المالية تحت المراجعة أو مع مثيلها للسنة

السابقة.

* الاستفسار حول الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية و التي لها تأثير جوهري على البيانات المالية تحت المراجعة، و

خاصة الاستفسار فيما اذا كانت هناك:

-أية التزامات كبيرة أو شكوك برزت بعد تاريخ الميزانية.

-أية تغيرات مهمة حدثت في رأس المال، أو الديون طويلة الأجل، أو رأس المال العامل لغاية تاريخ الاستفسار. -أية

تسويات غير اعتيادية تمت في الفترة ما بين تاريخ الميزانية العامة و تاريخ الاستفسار.

-دراسة الحاجة الى أجزاء التسويات أو الافصاح في البيانات المالية.

*

9- اجراءات مراجعة الدعاوى:

الاستفسار من الادارة فيما اذا كانت هناك أية دعاوى قانونية تم انذار المنشأة برفعها ضدها، و معلقة أو جاري

العمل فيها، و دراسة تأثيرات على البيانات المالية.

*

10- اجراءات مراجعة حقوق المالكين:

الحصول على كشف لمعاملات حسابات المالكين و دراستها، و من ضمنها الاصدارات الجديدة و

الانسحابات و أرباح الأسهم.

* الاستفسار فيما اذا كانت هناك أية تحديدات على الأرباح المحتج

11- اجراءات مراجعة العمليات:

مقارنة النتائج مع مثيلاً للفترات السابقة و مع تلك المتوقعة للفترة الحالية و مناقشة الادارة عن أية تغيرات مهمة.

* مناقشة فيما اذا تم تسجيل المبيعات و المصاريف الكبيرة في الفترات المناسبة التي حدثت فيها.

* دراسة البنود غير الاعتيادية أو الاستثنائية.

* دراسة و مناقشة الادارة حول علاقة بين بنود ذات ارتباط في حساب اليراد، و تقييم معقوليتها حسب سياق

العلاقات المتشابهة لفترات سابقة، و المعلومات الأخرى المتوفرة للممارس.

ثالثاً: التقرير عن عمليات مراجعة البيانات المالية¹

لقد أكد مجلس معايير التدقيق و التأكيد الدولي على أنه من الضروري أن يحتوي تقرير المراجعة على تعبير واضح و

تحريري بالرأي السالب، و على الممارس فحص و تقييم النتائج المستخلصة من الأدلة التي تم الحصول عليها و المتخذة

أساساً للتعبير عن الرأي السالب، و ذلك مع مراعاة ما يلي:

* استناداً للعمل المنجز على الممارس تقييم فيما اذا كانت هناك أية معلومات ثم الحصول عليها خلال عملية

المراجعة، تشير الى أن البيانات المالية لا تعبر بصورة حقيقية و عادلة وفقاً للاطر المحدد للتقارير المالية. * يصف

تقرير المراجعة على البيانات المالية نطاق المهمة ليستطيع القارئ فهم طبيعة العمل الذي تم القيام به، و الاشارة بوضوح

الى أنه لم يتم القيام بعملية التدقيق، و عليه فلم يتم ابداء رأي تدقيقي.

* يجب أن يتضمن تقرير المراجعة ما يلي:

نص بأنه لا يوجد شيء قد وصل الى علم الممارس خلال المراجعة، و الذي من شأنه أن يدعو الممارس الى الاعتقاد

بأن البيانات المالية لا تعبر بصورة صحيحة و عادلة.

-في حالة وجود أمور تصل الى علم الممارس، فانه يجب وصف هذا
لاطار محدد للتقارير المالية.

* في حالة وجود تحديد جوهري للنطاق، يتم وصف هذا التحديد.

* يتضمن تقرير مراجعة البيانات المالية مراعاة التطور في محتوى التقرير النمطي على العناصر الرئيسية التالية مدرجة
وفق طريقة عرضها الاعتيادي كما يلي:

-عنوان التقرير.

-الجهة التي يوجه اليها التقرير.

-الفقرة التمهيدية و تتضمن هوية البيانات المالية التي تم اجراء المراجعة عليها.

-فقرة مسؤولية الادارة.

-فقرة مسؤولية الممارس و تشمل وصف لطبيعة المراجعة.

-بيان الرأي السالب.

-توقيع الممارس.

-عنوان الممارس.

-تاريخ التقرير: على الممارس أن يؤرخ تقرير المراجعة بتاريخ اكمال عملية المراجعة، و المتضمنة ابحاز اجراءات تتعلق

بحوادث حدثت لغاية تاريخ التقرير، و بما أن مسؤولية الممارس هي تقديم تقرير حول البيانات المالية كما أعدا و

قدمتها الادارة، فعلى الممارس عدم اصدار تقرير المراجعة بتاريخ يسبق تاريخ موافقة الادارة على تلك البيانات المالية.

المطلب الثالث: معالجة المحاسبة للبيانات المالية¹

تعرف المعلومات على أنها : " البيانات التي تمت معالجتها لـ

الأستخدام الحالي أو في اتخاذ قرارات مستقبلية علاقة المعلومات بالبيانات مثل حركة المواد الخام بالمنج السهلي ، حيث بعد إضافة مهارات صناعية على المادة تتحول إلى منتج نهائي بالضبط يحصل على البيانات التي بعد استخدام مهارات معينة غالبا ما تكون باستخدام الحاسب لتتحول تلك البيانات بعدها لمعلومات تخزن في الحاسب الآلي تسمى عملية معالجة البيانات باستخدام الحاسب بالمعالجة الإلكترونية والتي تعالج فيها البيانات فترتبها أو تبويبها أو تعالجها حسابيا أو غير ذلك من المعالجات مما يشكل المعلومات والتي إما أن تخزن فيشكل تراكمها المعرفة أو إما أن يعاد معالجتها كتنغذية راجعة من هنا يتضح لدينا أهمية المعلومات في اتخاذ القرارات ، حيث أن متخذ القرار إذا أراد حل مشكلة معينة فانه يلجأ إلى تعريفها ثم تطوير بدائل الحلول لها ، ومن ثم جمع المعلومات لكل بديل المعلومات التي يجمعها قد يكون في حالة تأكد منها أو في حالة المخاطرة أو في حالة عدم التأكد من المعلومات التي لديه أصبح علم الحاسوب وعلم المحاسبة متلازمان ومتكاملان بسبب أن المحاسبة علم إجتماعي يتأثر بالمتغيرات الإجتماعية التي تطرأ عبر الأزمنة ومن أهم هذه المتغيرات المؤثرة هي تطورات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، وحتى يقوم المحاسبون بمهامهم بدقة وملاءمة عليهم إسناد أعمالهم للحاسوب بما فيه من برمجيات محاسبية معالجة لبيانات المعاملات المالية وبنوك المعلومات المحاسبية الحافظة نظام المعلومات المحاسبية يحتوي على مكونات وعناصر عدة من أهمها البرمجيات المحاسبية وبنوك المعلومات المحاسبية ، يهدف هذا النظام لمعالجة البيانات المالية المدخلة من خلال برمجياته المحاسبية ليتم إستخراج المعلومات المحاسبية التي تكون على شكل تقارير ووثائق وقوائم مالية إئبئية تقدم لجميع المستخدمين من هذا النظام المعاملات المالية التي تحدث في منشآت الأعمال تتميز بالتكرار الإجرائي المستمر مما أعطاها صفة الدوران في الأعمال والمهام عبر الفترات المحاسبية للمنشأة ، فكان لدينا دورة الإيرادات والنفقات والإنتاج والمالية ودورة الإقرار المالي التي يتمخض عنها التقارير المحاسبية التي تمثل مخرجات نظام المعلومات المحاسبية ، وللحاسوب دور كبير جدا خلال هذه الدورات التشغيلية تحت ظل نظام المعلومات المحاسبية منشآت الأعمال في حاجة كبيرة لنظام معلوماتي في مجال محاسبة الموردين والعملاء والموظفين والحكومة مما يدفع إدارتها لنزعات تطويرية لمثل ذلك النظام ننتهي بمشكلة الإختيار من بين بديل تطويرها في

المنشأة أو الحصول على إستشارات من شركات متخصصة ، و

بالتخطيط لهذا النظام المعلوماتي المحاسبي لمعرفة جدواه الإقتصادية واستيعابه واستيعابه واستيعابه ، ومن م صينة وصنميمة وسنميمة وتنشغيله وصيانته ، وهنا تبرز أهمية التفاهم الفني بين الإدارة والمحاسبة وقسم الحاسب الآلي من أجل الحصول على نظام معلوماتي محاسبي يلبي متطلباته على أكمل وجه ، ولتحقق هذا التفاهم على فرق التطوير المعرفة بأصول المحاسبة وعلى المحاسبون والإدارة المعرفة بتكنولوجيا المعلومات وإمكاناتها التقنية بنك المعلومات المحاسبية يمثل تكنولوجيا ضرورية لحفظ المعلومات المحاسبية لإسترجاعها المستقبلي بهدف المساعدة في إتخاذ القرارات الإستراتيجية والتكتيكية والتشغيلية ، هذا البنك عبارة عن جداول (ملفات معاملات) مترابطة تعطي ميزات من أهمها منع التكرار في حفظ البيانات والمعلومات وسهولة الإسترجاع والتحديث والإلغاء والإضافة وغير ذلك من عمليات معالجة ، ويمكن الإستفادة من تكنولوجيا الإتصالات في إدارة هذا البنك عن بعد سلكيا أو لاسلكيا الحاسب المثالي وجمشيد من البرمجيات المحاسبية (العربية) المعالجة لبيانات المعاملات ، وبرنامج إنستانت المحاسبي من البرمجيات المستوردة لمعالجة بيانات المعاملات ، و برنامج المايكروسوفت إكسيل يمثل برنامجا على شكل جداول إلكترونية يستخدم بشكل واسع في تنفيذ أوراق العمل المحاسبية وإستخدام الإقترانات المالية والمحاسبية والإحصائية لأغراض المعالجة للبيانات من المواضيع الحيوية في مجال المعلوماتية هو الرقابة والتدقيق والأمن المستند للحاسب الآلي ، فالحاسوب يستخدم في سبيل تحقيق الرقابة على مستوى منشأة الأعمال من خلال التقارير الرقابية المتعلقة بالموظفين والآلات وغيرها للتأكد من أن الأهداف المخطط لها يتم تحقيقها بأقل الإنحرافات السلبية ، أما التدقيق المستند للحاسب فهو يعني إستخدام برمجيات التدقيق في إختيار عينات إحصائية لتدقيقها وخصوصا من خلال المحاكاة لواقع المنشأة المهني ، وهنا يكون متطلبا من المدقق لنظام المعلومات المحاسبية أن يشارك في عمليات التطوير لهذا النظام وبالتالي عليه فهم تقنيات التطوير للمشاركة الإيجابية في الوصول لنظام معلوماتي محاسبي خال من الخلل ، أما الأمن فهو قد يكون أمنا على البرمجيات وبنوك المعلومات من خلال وضع إجراءات تلغي مخاطر الإختراق للسرية وخصوصا عند تراسل المعلومات محليا أو دوليا والتي منها تشفير المعلومات المتراسلة بين المرسل



Your complimentary
use period has ended.
Thank you for using
PDF Complete.

[Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

والمستقبل ، أما الأمن المادي فيحتاج إلى تكنولوجيا محوسبة أمنية

طبيعية كالسرقات .

الفصل الثاني: البيانات المالية

الهدف البيانات المالية الى توفير معلومات مالية تساعد مستخدميها في اتخاذ القرارات الاقتصادية ، كما تشمل

جزءا من التقارير المالية، وتشمل المجموعة المتكاملة للبيانات المالية قائمة المركز المالي، الميزانية العمومية وقائمة الدخل وقائمة التغيرات في المركز المالي .

ان معالجة البيانات المالية من أوائل نظم المعلومات التي تستخدم في المؤسسات، لأنه لا يمكن لأي مؤسسة أن تنجز أعمالها دون وجود نظام معالجة البيانات وتعمل مراجعة البيانات على التأكد من صحتها ومن أخطاء غير ناقصة وخلوها من الأخطاء قبل إجراء عمليات المعالجة اللازمة لها، سواء أكان ذلك يدوياً أو نصف يدوي أو حتى حاسوبياً.

الفصل الثالث:

دراسة حالة الشركة الوطنية

للتأمين SAA

تعد شركات التأمين من بين المؤسسات المالية التي تستهدف الربح وحيق الرجاء الاقتصادي، حيث يقوم نشاطها على تقديم خدمات إجتماعية للأفراد وتأمينهم من الأخطار التي قد يتعرضون لها وذلك من خلال تقليص الخسارة المحتمل تحققها، كما أنها تعتمد على تجميع الأموال ليعاد استثمارها في الأوراق المالية وتقديم القروض، وتقوم بوظائف رئيسية تتمثل في إدارة العمليات والنشاط التسويقي، ولكي تؤدي أنشطتها على أكمل وجه يجب أن تعمل على تكوين رؤوس أموال لا يستهان بها لتغطية التزاماتها المتوقعة مستقبلاً.

تلتزم المحاسبة على عمليات شركات التأمين في الجزائر بالمبادئ والقواعد المحاسبية في تسجيل العمليات المالية من خلال المستندات والوثائق المؤيدة لها، ثم يتم تبويبها في الدفاتر لغرض إعداد البيانات المالية الختامية في نهاية كل سنة، وترتبط بالقوانين والأنظمة المتبعة من طرف الدولة .

حيث يضم هذا الفصل ثلاث مباحث، يتناول المبحث الأول نظرة حول الشركة الوطنية للتأمين SAA ، أما المبحث الثاني يتمحور حول إستراتيجية الشركة الوطنية للتأمين SAA و الخدمات التي تقدمها اما المبحث الثالث تطرقنا فيه الى القيد المحاسبي لدى الشركة الوطنية للتأمين SAA .

المبحث الأول: نظرة حول الشركة الوطنية للتأمين SAA ومحيط نشاطها

إلى الأذى ،لذلك يعتبر التأمين إعطاء الأمان من اجل مواجهة الضرر المصاحب ونوعه في المستقبل و سيتم بتعميمات

الاستثمارية ذات عائد في المدى الطويل .

المطلب الاول:لمحة تاريخية حول الشركة الوطنية للتأمين SAA و تعريفها

اولا:لمحة تاريخية حول الشركة الوطنية للتأمين SAA

انشأت الشركة الوطنية للتأمين saa في 12-12-1963 بمؤسسة مختلطة جزائرية و مصرية بالنسبة 61 %و

39% من رؤوس الأموال على التوالي ، و هذا نظرا لافتقار الجزائر للإطارات ذات الكفاءة في مجال التأمينات عقب

الاستقلال .

بدأت المؤسسة نشاطها ابتداء من سنة 1964 بواسطة مؤطرين مصريين و عمال جزائريين إلا انه بعد ذلك و

تحديدا في 27-05-1966 تم تأميم الحصة المصرية خلال قمة الهرم و بذلك احتكار الدولة لقطاع التأمين ، و في

سنة 1976 و في نطاق سياسة تخصص أنشطة التأمين أجبرت الشركة الوطنية للتأمين على التحول إلى سوق محلية

للأخطار البسيطة كتأمين السيارات ،التأمين على الحياة ، الأخطار البسيطة للخواص كالتجار و الحرفيين و في سنة

1989 تحصلت الشركة الوطنية للتأمين على استقلاليتها المالية و تحولت من مؤسسة عمومية إلى شركة ذات أسهم

(spa) برأسمال يقدر ب ثمانون مليون دينار جزائري ليرتفع سنة 1998 إلى 2.5 مليار دينار جزائري ثم في

2005 إلى 3.8 دينار جزائري ، و في سنة 2013 8.3 مليار دينار جزائري .

و في سنة 1995 و اثرى قرار وزاري من خلال التعليمه 95-07 حولت التأمينات التي منحت الوسيطاء الخواص

الحرية لمزاولة نشاط التأمين بالإضافة إلى الإجراءات تنظيمية متعلقة بالسلع و النقل و المسؤولية المدنية و أيضا التأمين

المتعلق بقطاع البناء و بالتالي رفع احتكار الدولة لنشاط التأمين.

ثانيا:تعريف الشركة الوطنية للتأمين SAA

هي شركة ذات طابع تجاري تساهم في الاقتصاد الوطني و

الوطني كما هي مؤسسة في خدمة المواطن .

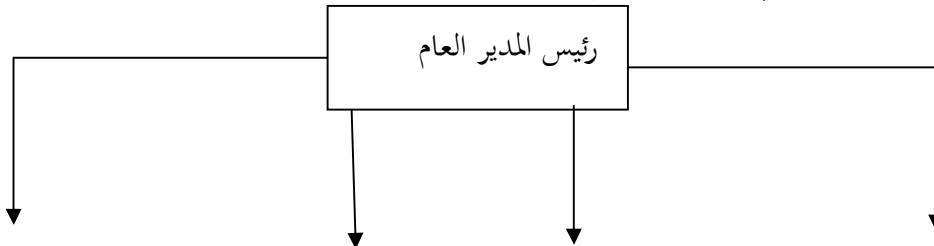
المطلب الثاني: مهام الشركة الوطنية للتأمين SAA و هيكلها التنظيمي

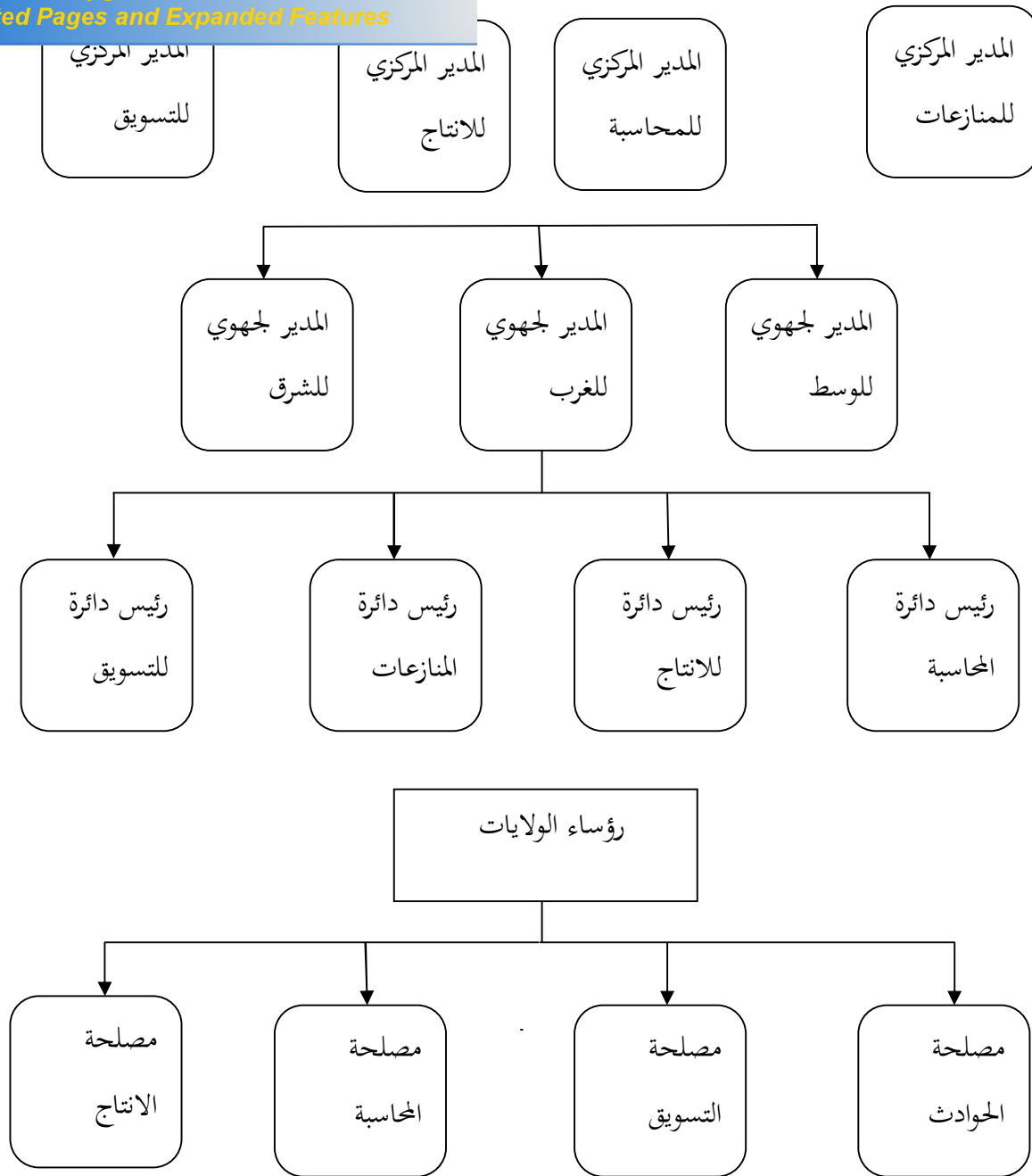
اولا:مهام الشركة الوطنية للتأمين

لشركة التأمين دور فعال و هام في الاقتصاد الوطني إذ إن هذه الأخيرة تحقق الأرباح التي تساهم في خدمات الدولة و المهام الذي تقوم به يتمثل في تأمين المركبات تأمين الممتلكات ،تأمين الأشخاص ، كما تقوم بتأمين العقارات المنقولة و الغير المنقولة لذلك يتلخص دورها في وضع سياسة تأمينية سليمة تساعد على قبول التأمين و بالتالي تحقيق حجم الخسائر ، كما تقوم بتعويض المتضررين إذا تحقق الخطر سواء كان ماديا أو معنويا أو جسماني.

ثانيا:هيكل التنظيمي للشركة الوطنية للتأمين SAA

-الشكل (2): هيكل التنظيمي وكالة مستغانم(2012)





المصدر: وثائق المؤسسة

بالنظر إلى الشكل أعلاه يمكن تحليل عملية التامين من خلال دراسة مهام كل مصلحة منها:

-مصلحة الحوادث: تقوم هذه المصلحة بتسوية الملفات الناتجة عن

المتنوعة ، و تنقسم إلى فروع :

-فرع الحوادث المادية: و يقوم هذا الفرع بتسوية الحوادث الناجمة عن الحوادث المادية كحوادث السيارات

(الاصطدام ،الحريق،انكسار ،الزجاج مثلا).

-فرع الحوادث الجسمانية: يقوم بتسوية الحوادث الجسمانية التي قد يتعرض لها المؤمن به.

-فرع الحوادث عن التامين الأشخاص: يقوم بتعويض الأشخاص المؤمنين من الأخطار المختلفة التي قد تصيبهم خلال

حياتهم اليومية.

-مصلحة التسويق: تتمثل مهمتها في :

-الإشهار لتعريف بمنتجات المؤسسة،

-تنشيط شبكة التوزيع،

-التخطيط و القيام بالدراسات الخاصة بالمؤسسة،

-تحديد الأهداف كل فرع التامين،

-البحث و تطوير المنتجات الجديدة.

-مصلحة المحاسبة : تقوم هذه المصلحة بتسجيل كل حركات المالية و يكمن دورها في حساب مدا خيل الوكالة.

-مصلحة الإنتاج: تقوم هذه المصلحة باكتتاب عقود التامين التي تغطي الأخطار بصفة عامة.

المطلب الثالث: محيط نشاط الشركة الوطنية للتأمين SAA

يتكون محيط من كل العوامل التي تحيط بالمؤسسة فهناك محيط داخلي و محيط خارجي.

اولا:المحيط الداخلي:يمكن دراسة المحيط الداخلي من خلال نقا

-نقاط القوة: هي خصائص التي تتميز بها المؤسسة عن غيرها من المؤسسات التي تعمل في نفس القطاع و يمكن

تلخيص نقاط القوة للشركة الوطنية للتأمين كمايلي:

-وجود مركز التسويق ،

-التغطية الجغرافية الهامة على مستوى الوطني،

-السمعة الحسنة للمؤسسة،

-اسعار منافسة،

-سياسة الاتصال الداخلية المناسبة في المؤسسة،

-نقاط الضعف: و تتمثل في النقاط السلبية التي تعاني منها المؤسسة بالمقارنة مع المؤسسات المنافسة و من اهمها:

-عدم استعمال المحاسبة التحليلية،

-غياب التوعية و تحسين اتجاه المستهلكين،

-تكاليف الادارية مرتفعة،

-ضعف تسيير الاضرار،

-تبعية في فرع تأمين السيارات،

ثانيا:المحيط الخارجي: تتم فيه عرض الفرص و التهديدات.

-الفرص: من اهم الفرص التي على المؤسسة الوطنية للتأمين استغلالها :

-امضاء اتفاقية IDA (التعويضات المباشرة للتأمين) ،التي تسمح

بالتالي تحسين صورة التأمين لدى المستهلك،

-دخول وكلاء معتمدين للسيارات في الجزائر و ارتفاع حضية السيارات ،الامر الذي يؤدي الى زيادة الطلب على

تأمين السيارات،

-استحداث الاسعار،

-تنامي الوعي لدى المستهلكين الجزائريين،

-انتهاء احتكار اعادة التأمين من طرف CCR،

-**التهديدات:** هي مجموع العوامل التي يكون لها تاثير سلبي على المؤسسة و بالتالي على المؤسسة مواجهتها و الحد

منها.

و من اهم التهديدات التي تواجه الشركة الوطنية للتأمين:

-غياب مدارس خاصة بالتكوين في التأمين ،

-ظهور جمعية حماية المؤمن،

-تدهور القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري ،

-ظهور مؤسسات جديدة في قطاع التأمين،

-المنافسة غير النزيهة للمؤسسات التابعة لنفس القطاع،

المبحث الثاني :إستراتيجية الشركة الوطنية للتأمين SAA و الخدمات التي تقدمها

يمثل نشاط التامين في وجود عقد مبرم بين طرفي العملية التأم

أخرى، يتم بمقتضاه تقديم الشركة نوع من الخدمة لحماية المؤمن

بالتعويضات و التي يتم تقديرها لنظم خاصة تتفق مع طبيعة هذه الأخطار ، نظيرا ما يدفعه المؤمن له من الأقساط وفقا
لوثيقة التامين .

المطلب الاول: الإستراتيجية المتبعة من طرف الشركة الوطنية للتامين SAA

إستراتيجية التطوير للمؤسسة مكنتها من تحقيق لحد الآن و في ظروف صعبة أهدافها الخاصة ان إستراتيجية التطوير

للمؤسسة مكنتها من تحقيق أهدافها الخاصة برقم الاعمال الذي يعد محور اهتمام الشركة الوطنية للتامين.

-ان من المهم للمؤسسة التي يسيطر على السوق و ان تكون سياستها مبنية اساسا على تطوير فروع تامينات الاضرار

و البحث عن القبول و الرضا الاجتماعي لصالح التامين ، و مروره باكثر كفاءة لفرع التامين السيارات الذي يعد العامل

الذي يحقق التطور في التامينات بكل اشكالها لانه 2/3 من رقم الاعمال تاتي من هذا الفرع.

بالمقابل الجهود الكبرى للمؤسسة تكون في تحسين جودة الخدمة للزبائن المبنية اساسا على التعويضات في

اقرب الاجال ، و على هذا الاساس تسعى المؤسسة الى ربط علاقاتها مع زبائنها مبنية على الثقة و بالتالي تحقيق مايلي:

-تحقيق رقم الاعمال مهم فيما يخص الاخطار السيارات مع بيع منتوجات السيارات بفضل التعويض السريع للاضرار

في مراكز الخبرة المنتشرة في معظم التراب الوطني،

-تحسين ظروف استقبال الزبائن في الوكلاء،

-ارتفاع الارباح بفضل علاقات الثقة مع الزبائن،

-البحث عن زبائن جدد وذلك ب:

* ابرام اتفاقيات تامين مع الجمعيات المحترفة مثل: الحرفيين ،التجار ،الصيدلة ،المقاولين.

* ارسال رسائل تجارية لمنازل المؤمنين و يكون غالبا مصحوبا بحملات اشهارية.

المطلب الثاني: الخدمات المقدمة من طرف الشركة الوطنية للتامين SAA

إن أنواع منتجات التأمين المتنوعة من طرف الشركة الوطنية ل

إلى سوق ذات مردودية ، و في هذا الإطار نقسم منتجنا إلى :

1-منتجات تأمين الحياة و الأفراد: تقدم الشركة الوطنية للتأمين saa منتجات متنوعة لتأمين الأفراد ، حيث تم طرح

منتجات جديدة في السوق منها:

-**التقاعد المستقبلي:** يسمح بتكوين رأسمال ، يدفع في كل فترة و في المستقبل في حالة الوفاة يصبح رأسمال المع

إيرادات زمنية.

-**أمن إضافي:** يتم بدفع رأسمال ذا قيمة مختارة من طرف المؤمن يدفع حماية أقربائه من الحوادث المؤلمة و المفاجئة مثل

الوفاة أو العجز قبل انتهاء اجل العقد.

-**تأمين الأفراد في حالة الوفاة:** يتم تعويض الشركاء في حالة الوفاة حتى تحافظ المؤسسة على بقائها.

-**تأمين متعدد الاخطار للسكن:** يقوم بتأمين الخسائر المتعلقة بالسكن و الأثاث نتيجة حريق ، حادث طائرة

، فيضانات أو إيارا الثلوج.

-**تأمين الستر الفردي:** هو عقد ضد الحوادث الجسدية أثناء السفر و المساعدة في الخارج بالشراكة.

-**تأمين التعويضات اليومية:** وهذا في حالة إجراء عملية جراحية ، و قد تم طرح هذا المنتج خلال الثلاثي الأول سنة

2004 و يتمثل :

-**تأمين الجماعات:** يهتم هذا التأمين بمجموع عمال المؤسسات العامة وهذا التأمين يكون في فائدة العمال ، من اجل

حمايتهم من الإصابات الجسدية و منح ضمان أساسي في حالة الوفاة أو العجز.

-**تأمين الحوادث الجسدية:** و ذلك من اجل ضمان أي حادث جسدي مفاجئ خلال الحياة الشخصية و

الوظيفية.

-**تأمين التقاعد للأفراد.**

2-منتجات التأمين:و يتكون من:

-تأمين السيارات :هذا النوع من التأمين يقدر سنويا 60% من رقم الاعمال التقديري و يعتبر بالنسبة للمؤسسة

كمورد للخزينة و هذا ما يفسر الاهتمام الذي توليه الشركة الوطنية للتأمين في استغلال هذا الفرع الذي يقدم تعويضات عن الخسائر الجسدية أو المادية التي قد تسبب فيها من خلال الحوادث.

-تأمين الأخطار الصناعية و التجارية:هذا النوع من التأمينات موجه للمؤسسات الصناعية و مؤسسات صغيرة و متوسطة و إلى مؤسسات تجارية،الحرفيون و أصحاب الوظائف و هذا الهدف الحماية من الأخطار التالية :الانفجار و أخطار الملحقة □،الفيضانات...

-تأمين الهندسة و البناء:هو موجه لمؤسسات الأشغال العمومية و هذا النوع من التأمين يقدم كضمان لمشاريع البناء،و الحماية من الأخطار العشوائية التي يمكن أن تضر بالمعدات الموجودة في العمل أو المشغل و هو يعطي الحماية للمقاولين في حالة أخطار التركيب ،هلاك الآلات ،التهيئة .

-تأمين الأخطار البسيطة المدنية و الوظيفية :منتجات التأمين للأضرار و المسؤولية الموجه للأفراد و البيوت و التجار و الحرفيين و المهن الحرة التي تقدمها الشركة الوطنية للتأمين تعتبر موضوع الاهتمام لتصحيح ملاءمة و متطلبات المؤمنين.

-تأمين النقل:يشمل تأمين النقل عبر الطرق و النقل عبر السكك الحديدية .

-تأمين ضد الكوارث الطبيعية :تغطية أخطار الكوارث الطبيعية كانت محدودة في إطار المؤسسات إلا انه و بعد الفيضانات و الزلازل الحديثة التي عرفتها الجزائر (فيضانات باب ألواد ز زلزال بومرداس) اجبرت السلطات العمومية بإقرار إجبارية تغطية هذه الأخطار .

المطلب الثالث:اهداف الشركة الوطنية للتأمين SAA

□هدف الشركة الوطنية للتأمين الى :

-المحافظة على مكائنها كرائد في السوق،

-الرفع من رقم الاعمال و ذلك من خلال البحث عن الفرص الخ

-تحسين نظام الاستغلال و ذلك بتحديثه،

-هيكله موجه للنشاط،

-انشاء مركز الخبرة،

-تحسين المستوى الوظيفي للعمال ،

-تحسين الصورة الذهنية للمؤسسة،

-البحث عن ارضاء اكبر عدد من الزبائن من خلال التحسين المستمر لجودة المستقبل و التعويض في اقرب الاجال في

حالة الضرر،

-طرح منتجات جديدة للتأمين و متطلبات الزبائن ،

المبحث الثالث:القيود المحاسبي لدى الشركة الوطنية للتأمين SAA

وضعت القيود المحاسبية وفقا للنظام المحاسبي المالي القطاعي للتأمين لتسجيل عمليا وفقا لأحكام هذا النظام،

وتطبق هذه الإجراءات المحاسبية حتى يمكن معالجة معلوما المحاسبية بطريقة متسقة وسليمة.

المطلب الاول:التسجيلات المحاسبية لمختلف العمليات المتعلقة بنشاط شركات التأمين

عدلت المعالجات المحاسبية لمختلف العمليات التأمينية لتوافق النظام المحاسبي المالي في الجزائر، ووجب على شركات

التأمين وإعادة التأمين أن تمسك حسابا بطريقة منتظمة وبصفة دورية، لذا كانت التسجيلات المحاسبية لمختلف

أنشطة شركات التأمين كما يلي:

اولا:استحقاق أقساط وثائق التأمين الجديدة وأقساط التجديد

إن أقساط التأمين الجديدة هي الأقساط التي تستحق لشركات

وثيقة التأمين للمؤمن إلا بعد أن يدفع القسط الأول، وإن أقساط التجديد هي الأقساط التي تستحق لشركات التأمين

في مواعيد محددة من المؤمن له مقابل إستم رار سريان وثائق التأمين، عند استحقاق كلا النوعين يتم إثبات قيد تسوية

بسجلات شركات التأمين وفي اليومية رقم " 700 يومية المنتجات " ومع وثائق مرفقة، ويجب أن تكون مرقمة لجميع

فروع التأمين، وبترتيب زمني من أول يوم في السنة إلى آخر يوم فيها، وذلك من غير إنقطاع

ويكون التسجيل المحاسبي كما يلي:

الحساب	التاريخ	مدين	دائن
41110000	ح / المؤمن له		
7000	ح / الأقساط الصادرة		
7003	ح / مصاريف عقود التأمين		
4450100	ح / رسم على القيمة المضافة على الأقساط المصدرة		
443110	ح / الإقتطاعات لصالح صندوق ضمان السيارات		
4427100	ح / الدولة، ضرائب ورسوم القابلة للتحويل من الغير		

وفي حالة أقساط التأمين على الأشخاص يكون التسجيل المحاسبي وفق ما يلي:

الحساب	التاريخ	مدين	دائن
41110000	ح / المؤمن له		
7020	ح / الأقساط الدورية الصادرة "التأمين على الاشخاص"		
	او		
7021	ح / الاقساط الوحيدة الصادرة "التأمين على الاشخاص"		
7023	ح / مصاريف عقود التأمين "التأمين على الاشخاص"		
4450100	ح / رسم على القيمة المضافة على الاقساط المصدرة		
443110	ح / الاقتطاعات لصالح صندوق ضمان السيارات		

وعندما لا يكون هناك تسديد للأقساط الصادرة، يكون تسجيلها محاسبا كما يلي:

حساب	التاريخ	مدین	دائن
41114000	ح /المؤمن له - أقساط التأمين المستحقة		
4111000	ح /المؤمن له		

وإذا حان أجل تسديد الأقساط وكان المؤمن له مشكوك فيه ولا يستطيع السداد، على شركة التأمين أن تسجل القيد

التالي:

الحساب	التاريخ	مدین	دائن
4160000	ح /المؤمن له المشكوك فيه		
41114000	ح /المؤمن له - أقساط التأمين المستحقة		

ثانيا: تسديد أقساط وثائق التأمين الجديدة والأقساط المستحقة

عندما يتم سداد أقساط وثائق التأمين المستحقة الجديدة منها والمستحقة من قبل المؤمن له يسجل القيد في اليومية

رقم " 530 يومية التحصيلات نقدا " إن كان المؤمن له دفع قسط التأمين نقدا، أو في اليومية رقم " 51 يومية

التحصيلات بنك"، ويكون التسجيل المحاسبي كمايلي:

الحساب	التاريخ	مدین	دائن
5300000	ح /الصندوق		
	أو		
5120000	ح /المؤمن له		

أما في حالة التسديد عن طريق شيك بنكي من قبل المؤمن له وعند تحصيله وجدته شركة التأمين بدون رصيد ، فإن المحاسب يكتب القيد التالي:

الحساب	التاريخ	مدين	دائن
4160000	ح /المؤمن له المشكوك فيه		
51122000	ح /شيك للتحصيل		

إن عملية تحصيل الأقساط تترتب عليها مصاريف مالية، والتي يسجلها المحاسب كما يلي:

الحساب	التاريخ	مدين	دائن
6682000	ح /مصاريف مالية مسددة على عاتق شركات التأمين		
4160000	ح /مصاريف مالية مسددة على عاتق المؤمن له		
5120000	ح /البنك		

ثالثا: استحقاق عمولة تسويق وثائق التأمين

غالباً ما تتم عملية تسويق وثائق التأمين من خلال وكلاء أو سماسرة، ويترتب على ذلك أن تستحق لهؤلاء الوكلاء عمولة تحسب على أساس نسبة من القسط المستحق، وعند استحقاق العمولة تثبت على حساب عمولة التأمين المستحقة ومن ثم تحميلها على حساب وكلاء التأمين وكما يظهر في القيد الآتيين:

الحساب	التاريخ	مدين	دائن
72121	ح /عمولة التأمين		
7290210	ح /عمولة التأمين المستحقة		

بسبب الأهمية النسبية لمبلغ العمولة المستحق قياساً بمبلغ الأقساط المستلمة يتم تجزئة مبلغ العمولة إلى عدة سنوات، وغالباً ما تكون الفترة الزمنية ثلاث سنوات كما هو معمول فيه في العديد من دول العالم، وعند سداد مبلغ العمولة إلى الوكلاء يسجل القيد الآتي:

الحساب	التاريخ	مدین	دائن
4121	ح /وكيل عام للتأمين		
5120000	ح /البنك		

رابعاً: إلغاء عقود التأمين

يمنح المؤمن لهم مهلة لتسديد الأقساط المستحقة وعند عدم السداد يرسل لهم إنذار بالبريد المسجل وعند إنتهاء المدة تقوم إدارة الحسابات بحصر قيمة الأقساط التي لم تحصل والتي لم يتم تسديدها من قبل المؤمن لهم في

آجالها المحددة، لغرض إطفائها وتخفيض المصاريف المستحقة على الوثائق الملغاة وفق حالتين كما يلي:

*الحالة الأولى: إلغاء عقود التأمين بدون حسومات ممنوحة:

الحساب	التاريخ	مدین	دائن
70090	ح /أقساط ملغاة للدورة الجارية		
4450100	ح /رسم على القيمة المضافة على الأقساط المصدرة		
4431000	ح /رأس مال منشأ لصالح عمليات التأمين		
41114000	ح /المؤمن له - أقساط التأمين المستحقة		
7003	ح /مصاريف عقود التأمين		
4427100	ح /الدولة، ضرائب ورسوم القابلة للتحويل من الغير		

*الحالة الثانية :إلغاء عقود التأمين بحسومات ممنوحة:

دائن	مدين	التاريخ	الحساب
		ح /أقساط ملغاة للدورة الجارية	70090
		ح /رسم على القيمة المضافة على الأقساط المصدرة	4450100
		ح /رأس مال منشأ لصالح عمليات التأمين	4431000
		ح /حسومات ممنوحة	4195200
		ح /مصاريف عقود التأمين	7003
		ح /الدولة، ضرائب ورسوم القابلة للتحويل من الغير	4427100

وبعد هذا القيد يقوم المحاسب بتسوية حساب الحسومات الممنوحة والتي يتم تسديدها من خلال البنك من قبل

المؤمن له، ويكون تسجيل التسوية كما يلي في اليومية رقم " 51 التحصيلات":

دائن	مدين	التاريخ	حساب
		ح /حسومات ممنوحة	41952000
		ح /البنك	5120000

خامسا:مخصصات الكوارث

يقوم المحاسب بالتسجيلات التالية لتسويات مختلف العمليات المتعلقة بمخصصات الأخطار وذلك في اليومية رقم

" 600 الكوارث"،وتكون القيود كما يلي:

*عند تكوين مخصص الأخطار:

دائن	مدين	التاريخ	الحساب
		ح /مخصصات الأخطار القانونية	6009
		ح /تعويضات ومصاريف مستحقة	3060

*عند تسوية الأخطار :

-عندما يقع الخطر فعلا على شركة التأمين أن تلغي المخصص ثم تقييم بتعويض المؤمن له عن الضرر الذي لحقه والمتفق عليه مسبقا في عقد التأمين، ويكون القيد المحاسبي كمايلي:

الحساب	التاريخ	مدين	دائن
3060	ح /تعويضات ومصاريف مستحقة		
6009	ح /مخصصات الأخطار القانونية		
6006	ح /تعويضات		
44566	ح /الرسم على القيمة المضافة المخصومة		
5120000	ح /البنك		

سادسا:أجور المستخدمين

تقوم شركات التأمين كغيرها من المؤسسات الأخرى بتسجيلات محاسبية فيما يخص توزيع الأجور والرواتب لموظفيها كل شهر، وتكون كشوفات الرواتب مصادق عليها من قبل المكلف بالمستخدمين والمسؤول عن الإدارة العامة ، ويكون القيد كما يلي:

الحساب	التاريخ	مدين	دائن
4210000	ح /الأجور المستحقة للمستخدمين		
63510000	ح /إشتراكات لدى التأمينات الإجتماعية		
63520000	ح /إشتراكات أصحاب العمل في التأمينات الجماعية		
42290000	ح /تسبيقات على الخدمات الإجتماعية		
4381000	ح /التأمينات الإجتماعية، الأعباء الواجب دفعها		
43820000	ح /التأمينات الجماعية، الأعباء الواجب دفعها		
43250000	ح /الإشتراكات في التأمينات الجماعية الواجب دفعها		
43120000	ح /الإشتراكات في الخدمات الإجتماعية الواجب دفعها		
5120000	ح /البنك		

وعند تسوية الإشتراكات لدى صندوق الضمان الإجتماعي وتأمينات المجموعة تكون التسجيلات المحاسبية كما يلي:

الحساب	التاريخ	مدين	دائن
43810000	ح /التأمينات الإجتماعية، الأعباء الواجب دفعها		
43110000	ح /إشتراكات لدى التأمينات الإجتماعية المخصصة		
43820000	ح /التأمينات الجماعية، الأعباء الواجب دفعها		
43210000	ح /إشتراكات لدى التأمينات الجماعية المخصصة		
5120000	ح /البنك		

سابعاً:المشتريات من المواد واللوازم

تقوم شركات التأمين بإقتناء ما يلزمها من مواد ولوازم لتضمن سيرورة نشاطها، وتكون القيود المحاسبية التي تسجل

مختلف عمليات الشراء كالآتي:

حساب	التاريخ	مدين	دائن
6107	ح /مشتريات غير مخزنة من المواد واللوازم		
44566	ح /خصومات على الرسم على القيمة المضافة للممتلكات والخدمات		
4601	ح /موردو المشتريات واللوازم		
4601	ح /موردو المشتريات واللوازم		
5120000	ح /البنك		

المطلب الثاني: المعالجة المحاسبية لعمليات إعادة التأمين

تقوم شركة التأمين أحيانا بإجراء عمليات تفوق طاقتها في تغطية المخاطر والتي تعتمد أساسا على رأسمالها و احتياطها الفنية، ولكي تغطي الشركة مخاطر التأمين التي تتجاوز قدرها تقوم بمشاركتها مع شركات إعادة التأمين من خلال عقود مقابل الحصول على قسط معين من الإيرادات نظير تحمل جزء من المخاطر أوكلها لغرض تحقيق أكبر قدر ممكن من التناسق بينهما، وفيما يلي أهم المعالجات المحاسبية لعمليات إعادة التأمين:

1- استحقاق أقساط إعادة التأمين الصادرة وسدادها: هي الأقساط التي تدفعها شركة التأمين إلى شركة إعادة التأمين، وتكون حصة شركة إعادة التأمين بحسب نسبة مساهمتها في تحمل مخاطر المؤمن له عن شركة التأمين الأصلية، وعندها يتم تسجيل القيد الآتي:

الحساب	التاريخ	مدین	دائن
7010	ح / أقساط إعادة التأمين الصادرة		
402	ح / شركة إعادة التأمين		
402	ح / شركة إعادة التأمين		
5120000	ح / البنك		

في نهاية السنة المالية يتم إفعال حساب أقساط إعادة التأمين الصادرة في حساب أقساط التأمين، إن هذا الإفعال يعني تخفيض حساب أقساط التأمين بأقساط إعادة التأمين الصادرة، وكما يظهر في القيد الآتي:

الحساب	التاريخ	مدین	دائن
7000	ح / أقساط التأمين		
7010	ح / أقساط إعادة التأمين الصادرة		

2- استلام أقساط إعادة التأمين الواردة: عند قيام شركة إعاد

تسجيل القيد الآتي:

الحساب	التاريخ	مدين	دائن
5120000	ح / البنك		
7091	ح / أقساط إعادة التأمين الواردة		

ويتم غلق في اية السنة المالية حساب أقساط إعادة التأمين الواردة في حساب أقساط التأمين، إن هذا الإقفال يشير إلى زيادة حساب أقساط التأمين، وكما يظهر في القيد الآتي:

الحساب	التاريخ	مدين	دائن
7091	ح / أقساط إعادة التأمين الواردة		
709	ح / أقساط إعادة التأمين		

3- إستحقاق عمولة إعادة التأمين الواردة واستلامها: تقيد شركة التأمين العمولة على حساب شركة إعادة التأمين

نتيجة العمليات المتحققة لديها، ويتم إطفاء هذا الحساب دوريا بمقدار مبلغ العمولة المستلم، ويظهر

التسجيل في القيد الآتيين:

الحساب	التاريخ	مدين	دائن
402	ح / شركة إعادة التأمين		
729	ح / عمولة إعادة التأمين الواردة		
5120000	ح / البنك		
402	ح / شركة إعادة التأمين		

4-تعويضات إعادة التأمين الواردة واستلامها: هي قيمة التعو

وإستنادا إلى نسبة مساهمتها في تغطية المخاطر المؤمن عليها لدى شركة التأمين الأم، وعند تحميل شركات إعادة التأمين

بخصتها من التعويضات واستلام هذه الحصة من شركات إعادة التأمين يتم تسجيل القيد الآتيين:

الحساب	التاريخ	مدين	دائن
402	ح / شركة إعادة التأمين		
6010	ح / تعويضات إعادة التأمين الواردة		
5120000	ح / البنك		
402	ح / شركة إعادة التأمين		

المطلب الثالث: إقفال حسابات نشاط التأمين في الحسابات الختامية:

في نهاية السنة المالية يتم إقفال الحسابات ذات العلاقة بنشاط التأمين في كشف الدخل وكما يأتي:

1-إقفال مصروفات وإيرادات العمليات التأمينية في كشف الدخل: تقوم شركة التأمين بإقفال الحسابات ذات

العلاقة بنشاطها سواء مصروفات أو إيرادات، وكما يلي:

-إقفال مصروفات العمليات التأمينية في كشف الدخل: تتمثل المصروفات في: عمولات التأمين، أقساط إعادة

التأمين والتعويضات، ومختلف المصاريف في كشف الدخل، ويكون القيد كالاتي :

الحساب	التاريخ	مدين	دائن
88	ح / ملخص الدخل		
7003	ح / مصروفات وعمولات التأمين		
7090	ح / أقساط إعادة التأمين الصادرة		
6006	ح / تعويضات		
66	ح / مصاريف أخرى		

-إقفال مصروفات وإيرادات العمليات التأمينية في كشف الد

تتكون الإيرادات من: العمولات المقبوضة، وأقساط إعادة التأمين الواردة، وأقساط التأمين وغيرها، وتسجل وفق القيد

الآتي:

دائن	مدين	التاريخ	لحساب
		ح / أقساط التأمين	700
		ح / أقساط إعادة التأمين الواردة	7091
		ح / عمولات التأمين	721
		ح / إنتاج القيم الثابتة	73
		ح / إيرادات الإستثمارات المالية	762
		ح / إيرادات أخرى	768
		ح / ملخص الدخل	88

ب-إقفال صافي الدخل في حسابات الإحتياطيات ذات العلاقة بنشاط التأمين: إن النظام المحاسبي ألزم شركات

التأمين بحجز جزء من أرباحها كإحتياطيات لمواجهة الأخطار المتنوعة ذات العلاقة بنشاط التأمين، لذا وجب على

المحاسب تسجيل القيد المحاسبي الآتي:

دائن	مدين	التاريخ	الحساب
		ح / ملخص الدخل	88
		ح / الإحتياطيات	3204

الفصل الثالث: دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين SAA

خاتمة الفصل:

تقوم شركات التأمين الجزائرية بتسجيل عملياتها محاسبيا وفق النظام المحاسبي المالي، وبالاعتماد على مختلف

القوانين المنظمة للنشاط التأميني، كما أن طبيعة نشاطها تحدد شكل وعدد الدفاتر المحاسبية المستخدمة، وكذلك نجد



Your complimentary
use period has ended.
Thank you for using
PDF Complete.

[Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

أن تعدد أنواع العمليات التأمينية ينعكس أثره على عدد ونوعية الح
المالية، حيث يتم إعداد حسابات ختامية لبيان نتيجة أعمال كل فرع من فروع التأمين.

انطلاقاً مما سبق و بسبب عدم اتاحة المعلومات الكافية حول الانشطة المالية للشركة الوطنية للتأمين SAA و

من خلال وقوفنا على سير عملياً يمكن القول ان هذه الشركة تساهم بشكل او باخر في عملية التنمية الاقتصادية

من خلال أنواع التأمينات التي تقوم بها.



Your complimentary
use period has ended.
Thank you for using
PDF Complete.

[Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

خاتمة عامة

خاتمة عامة:

ان المحاسبة تقنية []تم بجمع الحسابات و ذلك بتسجيلها بـ

عددي بصفة دورية، هذا بعد تحليل الحسابات و تبويبها و معالجتها م بجميعها بي سائل جداول متامة، يتم الاستدراك من طرف المؤسسة من جهة و المتعاملين معها من جهة اخرى.

فهي اساس لاعداد البيانات المالية من اجل ايضاح المركز المالي و ربحية المؤسسة في تاريخ محدد، و توفير معلومات مالية لمستخدمي البيانات المالية سواء داخل المؤسسة او خارجها.

فالبيانات المالية هي مجموعة كاملة و غير منفصلة من الوثائق المحاسبية و المالية التي تمكن من تقديم صورة واضحة عن وضعية المالية و الاداء للمؤسسة، و تشمل كل من الميزانية، حساب النتائج، جدول تدفقات الخزينة، و كل التعديلات في الطرق المحاسبية و غيرها من التوضيحات.

تشتمل معالجة البيانات المالية على عدد من الأنشطة الفرعية مثل ترتيب البيانات، إنشاء الملفات و تحديثها فضلاً عن إجراء بعض العمليات الحسابية و تلخيص البيانات، فعملية ترتيب البيانات هي وضع البيانات في تتابع معين لأغراض سرعة و كفاءة المعالجة، و قد يتم إنشاء أكثر من ملف لنفس البيانات ولكن بترتيب مختلف للبيانات و ذلك بغرض إجراء المعالجة عليها، أما إنشاء الملفات هي العملية التي يتم بمقتضاها تكوين ملف لم يكن موجوداً من قبل، ان إجراء العمليات الحسابية هي تطبيق المعادلات و النماذج الحسابية و المنطقية على عناصر البيانات المالية التي تم ترتيبها و تحديثها، و ذلك بغرض الحصول على معلومات إضافية بناءً على البيانات المتوفرة ثم تلخيصها بإعداد ملخصات لكم الهائل من البيانات المالية.

نتائج الفرضيات:

من خلال ما تم عرضه في سياق البحث قصد الإجابة على ا

التي تم وضعها كإجابة مؤقتة، و ذلك كما يلي :

-**الفرضية الاولى:** تعمل المحاسبة على جمع، ترتيب و تحليل البيانات المالية و ذلك من اجل توفير المعلومات المالية للمؤسسة.

-**الفرضية الثانية:** البيانات المالية هي كشوف مالية و مجموعة متكاملة من الوثائق المحاسبية و المالية تسمح باعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية و اداء المؤسسة في [] اية الدورة المحاسبية .

-**الفرضية الثالثة:** [] هدف المعايير المحاسبية الى إرشادات عامة تؤدي إلى توجيه و ترشيد الممارسة العملية للمحاسبة لتحديد و عرض البيانات المالية وتأثير العمليات الأحداث والظروف على المركز المالي للمؤسسة.

نتائج البحث:

- تعتبر البيانات المالية مجموعة مترابطة بشكل اساسي مع بعضها البعض.

- اهم ما يميز المعايير المحاسبية و البيانات المالية [] مستمدة من نموذج التوحيد المحاسبي.

- تعد البيانات المالية وسائل اساسية التي من خلالها يتم توصيل المعلومة للاطراف المستعملة.

- توفر البيانات المالية معلومات مالية شفافة و موثوقة و قابلة للمقارنة عن الوضعية المالية و الاداء المالي للمؤسسة.

- ان لمعالجة المحاسبية للبيانات المالية داخل المؤسسة تسمى النظام المحاسبي، أما لمعالجة البيانات المالية للمؤسسة مع

بيئتها الخارجية يسمى معالجة التبادلات أو الصفقات.

الاقتراحات:

من خلال نتائج البحث النظرية و الميدانية و التي تم عرضها

في معالجة البيانات المالية، وإستنباط أهم النتائج المتوصل إليها، يمكن من الإسترجاع العادة إلى النظام مع

ما تفرضه البيئة المحاسبية و أهم التوصيات تتمحور حول ما يلي:

-ضمان اعطاء تكوين دوري لمعدي الحسابات و البيانات المالية في مجال المعايير المحاسبية الدولية.

-اختيار برامج متطورة في الاعلام الالي التي توفر افضل معلومات محاسبية للمؤسسة لضمان نشاطها.

- تحديد مختلف القوانين والتشريعات المتعلقة بالبيانات المالية الموحدة، وذلك ليتم تطبيقها من قبل المؤسسات

بشكل صحيح.



*Your complimentary
use period has ended.
Thank you for using
PDF Complete.*

[Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

المراجع

المراجع باللغة العربية :

- 1- أحمد حلمي جمعة، تطور معايير التدقيق و التأكيد الدولية، 2009.
- 2- أحمد محمد نور، وصفني عبد الفتاح أبو المكارم، شحاته السيد شحاته، المحاسبة المتوسطة مشاكل قياس الدخل والمحاسبة والافصاح عن الأصول، الدار الجامعية، مصر، 2003/2002.
- 3- أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة - منظور التوافق الدولي-، الدار الجامعية، مصر، 2005 .
- 4- بويقوب عبد الكريم، اصول المحاسبة العامة، ديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 1999.
- 5- تشوي فريدريك، كارول فروست، جاريز آن زمبيك، المحاسبة الدولية، ترجمة محمد عصام الدين زايد، مراجعة احمد حامد حجاج، دار المريخ للنشر، الرياض، 2004 .
- 6- حسام الدين مصطفى الخداش، وليد زكريا صيام، عبد الناصر إبراهيم نور، أصول المحاسبة المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الجزء الأول، 2005 .
- 7- حسين القاضي، حمدان مأمون، نظرية المحاسبة ، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2001 .
- 8- حسين القاضي، مأمون حمدان، نظرية المحاسبة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2007 .
- 9- حيدر محمد علي عطا، نظرية المحاسبية والمراجعة، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى، 2007.
- 10- خالد أمين عبد الله، معايير المحاسبة الدولية وإعداد القوائم المالية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، 2005.
- 11- رضوان حلوه حنان، النموذج المحاسبي المعاصر، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2003 .
- 12- رضوان حلوة حنان، أسامة الحارس، فوزالدين أبو جاموس، أسس المحاسبة المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004 .
- 13- ريتشارد شرويدر وآخرون، نظرية المحاسبة، تعريب خالد علي أحمد كاجيجي، إبراهيم ولد محمد الفال، دار المريخ للنشر، الرياض، 2006 .
- 14- ستيفن موسكوف، مارك سيكمن، ترجمة :كمال الدين سعيد، أحمد حجاج، نظم المعلومات المحاسبية لإتخاذ القرارات مفاهيم وتطبيقات، دار المريخ للنشر، الرياض، 2002 .

15- سمير الصبان، إسماعيل جمعة، تحليل وتصميم نظم المعلو
.1997

16- شباكي سعدان، تقنيات المحاسبة حسب المخطط المحاسبي الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون
، الجزائر، الطبعة الاولى، 2002.

17- طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة- شرح معايير المحاسبة الدولية والمقارنة مع المعايير الأمريكية
والبريطانية والعربية-، الجزء الأول، جامعة عين شمس، مصر، 2004 .

18- طواهر حمد التهامي، المراجعة و تدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون
، الجزائر، دون سنة النشر.

19- عادل محمد الحسون، خالد ياسين القيسي، النظم المحاسبية ، مطبعة دار الكتب والوثائق ، الجزء الأول ، العراق ،
الطبعة الأولى ، 1991 .

20- عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، دار السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1990.

21- عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الإقتصادية والإحصائية، بيروت، دار النهضة العربية، 1980.

22- عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص، الأسواق والمؤسسات المالية، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1999.

23- عبد الإله نعمة جعفر، النظم المحاسبية في البنوك وشركات التأمين، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان،
الطبعة الأولى، 2007 .

24- عبد الوهاب نصر علي، مبادئ المحاسبة المالية وفقا للمعايير المحاسبية، الدار الجامعية ،مصر، 2003.

25- عبد السلام علاوي ،الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية بين النظرية والواقع، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي العربي
التاسع للمعايير المحاسبية وأدلة التدقيقن، جامعة فيلادلفيا، عمان، 1992 .

26- علي محمود عبد المتعال، التوحيد المحاسبي ،الجزء الأول ،مصر، 1965.

27- محمد بوتن ،المحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية ،الساحة المركزية، بن عكنون ، ،الجزائر، الطبعة
الرابعة ،دون سنة النشر.

28- محمد جمال علي هلاي، عبد الرزاق قاسم شحادة، محاسبة المؤسسات المالية البنوك التجارية وشركات التأمين، دار
المناهج، عمان، 2003 .

29- هندركسن، النظرية المحاسبية، ترجمة كمال أبو خليفة ، دار المعارف ، الإسكندرية ، مصر، الطبعة الرابعة ،
.1990

30- يوسف محمود جربوع، نظرية المحاسبة، عمان، مؤسسة الوارق للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى، 2001.

31- يوسف محمود جربوع، سالم عبد الله وحلس، المحاسبة الدولية

الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2002.

33- يوسف عوض العادلي، محمد أحمد العظيمة، صادق محمد البسام، مقدمة في المحاسبة المالية، الطبعة الأولى،

منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1986.

المراجع باللغة الأجنبية:

- 1- America Accounting Association, A Statement of Basic Accounting Theory, New York, 1966.
- 2- Choi Frederick & Others , International Accounting , 4th ed , Prentice Hall , 2002.
- 3- Doupink Timothy & Perera Hector, International Accounting , Graw –Hill, USA, 2007. International Edition, Mc
- 4- Elliott Barry & Elliott Jamie, Financial Accounting and Reporting, 6th ed, Prentice Hall,2002.
- 5- Horngren Charles, The Marketing of Accounting Standards, Journal of Accountancy, 1973.
- 6- Hoyle Joe, B. & Others, Advanced Accounting Updated, 6th ed, Mc Graw – Hill Irwin, 2001.
- 7- Jean François des roberts, François Mechin, Herve Puteaux, Normes Dunad, France, 2004. IFRS et PME, Edition
- 8- Kieso Douglas, W. & Others, Fundamentals of Intermediate Accounting –Study Guide, John Wiley & Sons, 2003.
- 9- Mehro Madhav, Sarbanes Oxley-Ushering An Extra-Ordinary Age of Transparency, Corporate Governance – International Journal For Enhancing Board Performance-, Vol. 5, No.2,2005.

- 11- Pizzy Alan, Accounting and Finance – A firm Foundatin, 3rd ed ,
Cassell Publishers Ltd , 1993.
- 12- Radebaugh Lee & Others, International Accounting and Multinational
Enterprises, 6th ed,2006.
- 13- Spiceland David & Others, Intermediate Accounting Updated, Second
Edition, Mc Graw –Hill, 2001.

المجلات :

باللغة العربية :

- 1- الأميرة إبراهيم عثمان، دراسة نظرية تحليلية لفعالية توحيد المعايير المحاسبية على المستوى الدولي، مجلة الإدارة، .
الرياض، العدد64،1989.
- 2- توفيق محمد شريف، رؤية مستقبلية نحو المحاور الرئيسة لتطوير بناء المعايير المحاسبية في المملكة العربية السعودية -
منهج تنظيمي للسياسة المحاسبية على المستوى الكلي-، مجلة الإدارة العامة، الرياض، 2002 .
- 3- رياض جاسم العبد الله، عولمة المحاسبة غياب تام للمنطق العلمي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة
بغداد، العدد ، 2002 .
- 4- محمد الشجيري، حويش علاوي، المعتقدات ومعايير الإبلاغ المالي في الولايات المتحدة وأثرها في المعايير الدولية،مجلة
كلية الرافدين الجامعة للعلوم، العدد8 ، السنة الخامسة، العراق، 2001 .
- 5- نعيم سابا خوري، المعايير المحاسبية الدولية إلى أين؟، مجلة المدقق، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان، العدد
42، 2000.